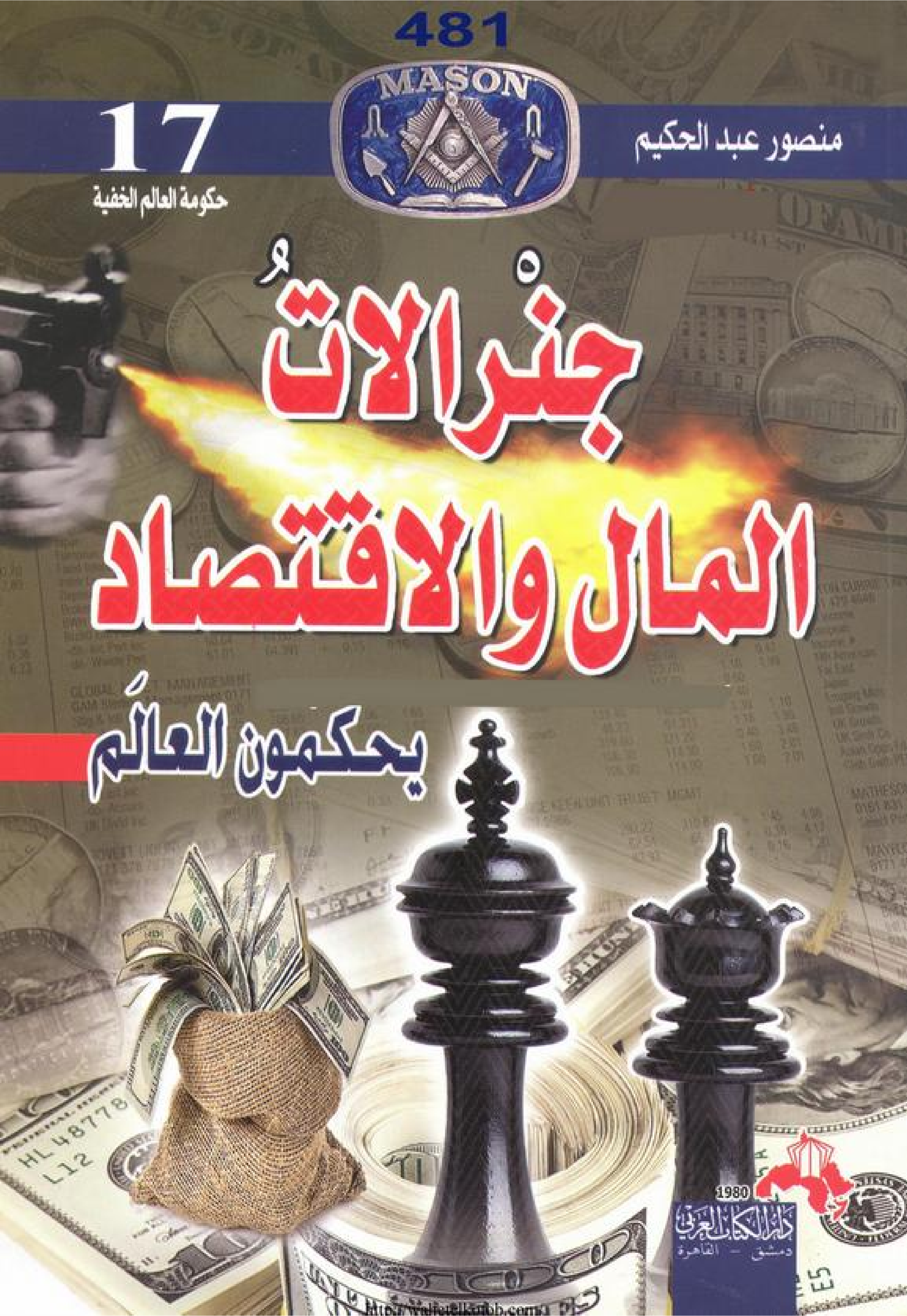
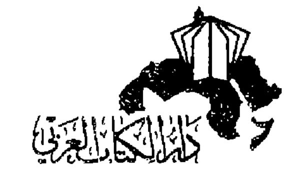

481
MASON
17
حكومة العالم الخفية
منصور عبد الحكيم
جنرالاتُ
المال والاقتصاد
يحكمون العالَم
1980
دار الكتاب العربي
دمشق - القاهرة

سلسلةُ حكومة العالم الخفية

(17)

جنرالاتُ المالِ والاقتصادِ يحكمونَ العالَمَ

منصور عبدالحكيم



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ ۖ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾

[الأنفال: 30]

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا إنه من يهده الله فلا مُضلَّ له ومن يُضلل فلا هادي له.

وأشهدُ أن لا إله إلَّا الله وحدهُ لا شريك له، لهُ المُلك ولهُ الحمد بيدِهِ مقاديرُ كُلِّ شيء سُبحانهُ وتعالى، وأشهدُ أن مُحمدًا عبدهُ ورسولهُ وصفيهُ من خلقِه وحبيبهُ خاتم الأنبياء والرسُل وخيرُ من بلَّغ عن ربهِ عزَّ وجل، أدّى الأمانة وبلَّغ الرسالةونصحَ الأمَّة وكشف الله به الغُمَّة، صلى الله عليه وعلى آلِهِ وصحبه وسلم.

ثم أمَّا بعد:

الاقتصاد والمال قوام المُجتمعات البشرية وقوام الحياة العامة ومن يملك المال والاقتصاد يملك تلك المُقومات ويحكُم؛ فلا سياسة بلا مال ولا مالبلا سياسة، والناظر في الحياة السياسية يرى أن أصحاب السُّلطة هُم أصحاب المالوالاقتصاد، فالبرلمانات لايدخلها إلَّا أصحابُ المال رجال الأعمال والاقتصاد، فالغاب على من يجلس على كراسي الحُكم هُم أصحابُ المال والثروة، لأنهُ من خلال الحُكم والمُلك يجمع المال بل إن أسهل وسيلة لبعض الناس لتجميع الثروات هي الوصول إلى مراكز صُنع القرار السياسي.

ومن خلال هذا الكتاب نتعرف علاقة أصحاب المال والثروة والأعمال والاقتصاد الذين هم جنرالات الاقتصاد مثل جنرالات الجيوش وكراسي السُّلطة والحُكم وكيف أنهُم يحكمون العالم حُكمًا مُباشرًا ولكن هدفَهُم هو السيطرة على البشر والثرات التي وهبها الله للناس كافةً وليس لفئة قليلة من الناس ظنوا أنهُم أحق بها وأنهُم أهلها.

وسوف نرى أن الشرائع السماوية والمذاهب السياسية المُختلفة قد اهتمت بالمال والاقتصاد باعتباره القوة الحقيقية وعصب الحياةِ الدُّنيا والسُّلطة الدنيوية، رَغم أن ملكية المال والحياة لخالق الكون سُبحانهُ وتعالى وإننا نحن البشر مُستخلَفون فيه ومسئولون أمام الله عزَّ وجل عنه ومُحاسبون يوم القيامة عنهُ.

فالإسلام يدعو إلى أن يكون المال في أيدي الناس وسيلة لتحقيق الخير والعدالة وله طرُق محدودة لاكتسابه والويل كل الويل عن كسبه من حرام، الويل في الدُّنيا والآخرة.

فنسأل الله أن يوفقنا إلى إخراج هذا العمل على الوجه الذي يُرضيه عنَّا ويتقبلهُ منَّا إنهُ وليُّ ذلك والقدرُ عليه وأن يكون في ميزان حسناتنا يوم القيامة.

وصلِّ اللهُم وسلِم وبارك على سيدنا مُحمد وآلِهِ وصحبِهِ وسلم.

منصور عبد الحكيم محمد عبدالجليل

mansor2455@yahoo.com

القاهرة ٢٠١٥م

1

المال والاقتصاد والسُّلطة

- المالُ والاقتصاد في القرآن الكريم.
- المالُ في اللغة والاصطلاح والفقه الإسلامي.
- المال مال اللّه.
- السُلطة وأنواعها.
- مُستقبل السُلطة ورأس المال في القرن الحادي والعشرين.

المالُ والاقتصاد في القُرآن الكريم

المالُ والاقتصاد بوصفهما عصب الحياة على الأرض ومكمن القوة في الحياة الإنسانية فقد اهتم القرآن الكريم بهما وأولَاها اهتمامًا بالغًا فجاء ذكرهُما مُفردًا وجمعًا ومعرَّفًا ومضافًا وغير مُضافٍ في آيات القرآن الكريم في نحو ستٍّ وثمانين مرة بالإضافة إلى ورود ذكرهما في آيات البيع والشراء والزراعة والصناعة وتحريم الإسراف والتقتير وتطفيف الكيل والميزان وفي شؤون الأُسرة من الإنفاق والمهر في الزواج والمواريث والطلاق والحدود والكفارات وغير ذلك من شؤون الحياة العامة والخاصة.

فالمال زينة الحياة الدُّنيا والاقتصاد قوام أي مُجتمع بشري من الناحية المادية حيث يُحقق لهُم ما يسعون ويبتغون من المأكل والمشرب والمسكن وكُل ضرورات الحياة الكريمة.

وقد تحدث القُرآن الكريم عن ملكية المال الحقيقية فنسب تلك الملكية إلى الله عزَّ وجل وأن الإنسان مُستخلف فيه ومسئول ومُحاسَب عليه أي أن نسبة المال إلى الإنسان هي نسبة تبعية وليست حقيقية وبالتالي فهي ملكية انتفاع؛ قال تعالى: ﴿ **وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ ءَاتَىٰكُمْ** ﴾ [النور: 33] وقال: ﴿ **وَفِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ** ﴾ [الذاريات: 19].

فالمال مال الله وللبشرية حق فيه من الانتفاع والاستثمار والاستمتاع والتملك المشروع عن طريق العمَل والكسب الحلال قال تعالى: ﴿ **هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ** ﴾ [المُلك: 15].

وقال أيضًا: ﴿ **هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا** ﴾ [هود: 61].

وقد نهى الحق جلَّ وعلا عن الإسراف والتبذير وأمر بحفظ الثروات من الضياع، وذم الشُّح والبُخل، وحذَّر من الاحتكار وكنز الأموال، ووصف المال بأنهُ زينةُ الحياة الدُنيا ولم يُحرِّم الطيبات من الرزق والتمتع بالأموال فيما يُرضي الله.

والقُرآن الكريم مليء بعشرات الآيات التي تتحدث عن المال والاقتصاد وكذلك في السنة النبوية ومن خلال تلك الآيات والأحاديث استنبط الفُقهاء القوانين والأحكام التي تُنظم شؤون الاقتصاد.

فالنظام الاقتصادي في الإسلام يقوم على أسس هامة أهمها:

أولًا: اعتبرت الشريعة الإسلامية العمل والإنتاج من مهام الإنسان الأساسية، وعدّته واجبا لتحقيق المستوى اللائق من العيش، ولتوفير مستلزمات الحياة الخاصة بالفرد، وبمن هو واجب النفقة عليه كالأبناء الصغار والزوجة والأبوين اللذين ليس لهما مورد للعيش، وبالتكاليف المالية الواجبة عليه، كقضاء الدين، قال تعالى: **﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُواْ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ﴾** [المُلك: 15].

ثانيًا: احترام الملكية الفردية، قال الله تعالى: **﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾** [البقرة: 188].

وضعت الشريعة الإسلامية القوانين اللّازمة لحماية الملكية. فللإنسان حق العمل والإنتاج والتملك، والإنفاق والتصرف بماله وفق القانون والقيم التي حددتها الشريعة، كما له حقّ التملّك أيضًا عن طريق الميراث الذي ينتقل إليه من ذوى العلاقة به، كالآباء والأجداد والجدات، والأبناء والزوج والزوجة والإخوة والأخوات. الخ. وعن طرق مشروعة أخرى كالهبة والوقف..

ثالثًا: أثبتت الشريعة الإسلامية الملكية العامة وهي ما تُسمى اليوم بالمرافق العامة والمرافق العامة: الماء والنار والبُحيرات والغابات وغيرها فلا يجوز لأحد أن يمتلكها لأن ملكيتها عائدة للدولة.

رابعًا: تكفلت الشريعة الإسلامية بتحقيق التوازن الاقتصادي في المُجتمع الإسلامي، والحيلولة دون إثراء طبقة على حساب الآخرين وحرمانهم. فحرَّمت الاحتكار والربا والتلاعُب بالأسعار والأجور قال تعالى: ﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [الحشر: 7].

خامسًا: أوجبت الشريعة الإسلامية فريضة الزكاة وقرنها القرآن بالصلاة، قال تعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُوا۟ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴾ [البقرة: 43].

سادسًا: وضعت الشريعة الإسلامية أسسًا وقيمًا لتنظيم الإنتاج والتوزيع والادخار والاستهلاك والإنفاق للحفاظ على استقرار اقتصاد الفرد والمجتمع والدولة، وتجنب المخاطر السياسية والأمنية والصحيّة والاجتماعية.

سابعًا: أقرَّت الشريعة الإسلامية مبدأ الكفالة والضمان فالأفراد في المُجتمع الإسلامي يتحمّلون مسئولية التضامُن فيما بينهُم لمواجهة الفقر والحاجة قال تعالى: ﴿ وَفِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ ﴾ [الذاريات: 19]. (1)

وعند المقارنة بين نظام الإسلام الاقتصادي والنظم الأخرى الوضعية كالنظام الرأسمالي نجد أن النظام الرأسمالي يسعى لتحقيق المصلحة الشخصية وعندما يحقق المصلحة الشخصية عندها تتحقق المصلحة العامة المشتركة بينه وبين المجتمع.

فالنظرة الإسلامية إلى الاقتصاد تعتبر النشاط الاقتصادي من العبادات حيث إن العمل والاستثمار والتجارة إحدى الوسائل للتقرب إلى الله عز وجل، وكذلك تهتم

1- التكافل الاجتماعي: للدكتور عبدالله علوان، إسهامات الفقهاء في علم الاقتصاد: للدكتور رفيق المصري.

النظرة الإسلامية إلى الاقتصاد بمصلحة الآخرين والمجتمع قبل المصلحة الشخصية فقد قال ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه».

فالاقتصاد الإسلامي يميز بين الغايات والوسائل، حيث الإنتاج والفعالية الاقتصادية في مجملها موجهة للاستهلاك، فالاستهلاك هو مال النشاط الاقتصادي ليس أكثر من وسيلة لدوام الوجود الإنساني الفاعل وغايات هذا الوجود فهي أكبر من مجرد الاستهلاك أو مجرد النمو الاقتصادي.

المالُ في اللُّغة والاصطلاح والفِقه الإسلامي

وتعريف المال في اللغة: هو كل ما يتمول وتميل إليه النفس والمال عند فقهاء الشريعة الإسلامية: هو كل ما يمكن حيازته ويمكن الانتفاع به على الوجه المعتاد شرعا.

فالمال إذًا هو أي سلعة يمكن استخدامها للتجارة، لتخزين قيمة وكوحدة حساب. وقيمة المال تكتسب من قدرته الشرائية والتي تنخفض عادةً على مر السنوات ويطلق على المال مسمى عصب الحياة، وذلك لأهميته البالغة في تلبية الحاجات وتحقيق المنافع، وهو ما ساهم في تطوير العلوم المالية وذلك لتعظيم حجم الأموال المملوكة وبالتالي تعظيم المنافع.

وينقسم المال إلى نوعين هُما: مال عام: ويُقصد بهِ مال الدولة التي تملكهُ وتستخدمهُ للمنفعة العامة وإنفاقه في ضوء القوانين مثال: موارد طبيعية، مصادر مياه، حدائق عامة، مدارس ومُستشفيات.. ومال خاص: وهو المال الذي يملكهُ الفرد أو مؤسسة غير حكومية يتم كسبه بالعمل وللمالك الحق فيه.

يعرِّف الكثير المال بأنه ما يقتنيه الشخص بالفعل سواء كان ما يقتنيه الشخص عينيًا أو منفعة عينية مثل الذهب والفضة.. إلخ، ومنفعة مثل الملبس والمسكن.. إلخ، وما لا يقتنيه الإنسان فلا يسمى مالًا كالطير في السماء والسمك في البحر والماء في الأنهار والأشجار في الغابات والمعادن في باطن الأرض.

ويعتبر المال وسيلة لتقدير الاشياء ويمكن من خلاله الشراء والاستثمار، فهو جانب مهم في الحياة وهو الجانب المادي فكل شخص يقوم بعمل والشقاء لاكتساب المال يمكنه الحصول على المال حسب مجهوده وعقله ويمكنه أيضًا توفير احتياجاته والرفاهية من ذلك المال، فأصبح المال وسيلة لقضاء الحاجات اليومية للحياة وعدم الحاجة للآخرين. فالغنى فعلًا هو الغنى عن الحاجة لغيره من الناس. فأصبحت الحياة كلها تعتمد على المال وكل شيء في الحياة يقدر بقيمة من المال، سواء كانت القيمة قليلة أو كبيرة ولا يستطيع الإنسان تدبير أموره واحتياجاته لولا المال.

والمال في اصطلاح الفقهاء نجد عند فقهاء المذهب الحنفي أن المال: هو كل ما يمكن حيازته وإحرازه وينتفع به عادة أي: أن الماليه تتطلب توفر عنصرين:

1- إمكان الحيازة والإحراز: فلا يعد مالا ما لا يمكن حيازته كالأمور المعنوية مثل العلم والصحة والشرف والذكاء، وما لا يمكن السيطرة عليه كالهواء الطلق وحرارة الشمس وضوء القمر..

2- إمكان الانتفاع به عادة: فكل ما لا يمكن الانتفاع به أصلا، كلحم الميتة والطعام المسموم أو الفاسد أو يُنتفع بِهِ انتفاعًا لا يُعتد به عادة عند الناس كحبة قمح أو قطرة ماء أو حفنة تراب، لا يعد مالًا؛ لأنهُ لا يُنتفع بِهِ وحده والعادة تتطلب معنى الاستمرار بالانتفاع بالشيء في الأحوال العادية، أما الانتفاع بالشيء حال الضرورة كأكل لحم الميتة عند الجوع الشديد «المخمصة» فلا يجعل الشيء مالًا، لأن ذلك ظرف استثنائيٌّ.

قال ابن عابدين الحنفي: «المال: هو ما يميل إليه طبع الإنسان، ويمكن ادخاره إلى وقت الحاجة، منقولًا كان أو غير منقول».[1]

وأما المال عند جمهور الفقهاء غير الحنفية: فهو كل ما له قيمة يلزم متلفه بضمانه. وهذا المعنى هو المأخوذ به قانونًا، فالمال في القانون هو كل ذي قيمة مالية.

فالحنفية حصروا معنى المال في الأشياء أو الأعيان المادية، أي: التي لها مادة وجرم محسوس. وأما المنافع والحقوق فليست أموالًا عندهُم وإنما هي ملك لا مال. وغير الحنفية اعتبروها أموالًا؛ لأن المقصود من الأشياء منافعها لا ذواتها، وهذا هو الرأي الصحيح المعمول به في القانون وفي عرف الناس ومعاملاتهم، ويجري عليها الإحراز والحيازة والمقصود بالمنفعة: هو الفائدة الناتجة من الأعيان، كسكنى الدار، وركوب السيارة، ولبس الثوب ونحو ذلك.

1- وقد نقله صاحب «البحر الرائق» أيضًا عن «الكشف الكبير البحر الرائق» 5/ 277. تعريف لابن عابدين أيضًا: «المال: المنتفع به في التصرف على وجه الاختيار» حاشية «رد المحتار» 4 / 502.

وأما الحق: فهو ما يقرره الشرع لشخص من اختصاص يؤهله لممارسة سلطة مُعينة أو تكليف بشيء. فهو قد يتعلق بالمال كحق الملكية، وحق الارتفاق بالعقار المجاور من مرور أو شرب أو تعلية، وقد لا يتعلق كحق الحضانة، والولاية على نفس القاصر.

والمنافع، والحقوق المتعلقة بالمال، والحقوق المحضة كحق المُدعي في تحليف خصمه اليمين ليست أموالًا عند الحنفية، لعدم إمكان حيازتها بذاتها، وإذا وجدت فلا بقاء ولا استمرار لها؛ لأنها معنوية، وتنتهي شيئًا فشيئًا تدريجيًا.

وقال جمهور الفقهاء غير الحنفية، إنها تعتبر مالًا، لإمكان حيازتها بحيازة أصلها ومصدرها؛ ولأنها هي المقصودة من الأعيان، ولولاها ما طلبت، ولا رغب الناس بها.

ومصطلح المال عند العرب تطور استعماله باختلاف الأزمنة، وأنه تأثر أيضًا بالأعراف والبيئات.

وقد أشار إلى هذا ابن الأثير فقال: «المال: في الأصل ما يملك من الذهب والفضة، ثم أطلق على كل ما يقتنى ويملك من الأعيان، وأكثر ما يطلق المال عند العرب على الإبل؛ لأنها كانت أكثر أموالهم». وهذا يُفيد في رأيي ألا يخضع المصطلح الشرعي في المال لأيٍّ من هذه الاستعمالات اللغوية بمفرده، وكذلك المصطلح العرفي فلا تحمل ألفاظ الناس في عقودهم ودعواهم على أي من هذه الاستعمالات، إلا لوجود القرينة التي تفيد مناسبته دون غيره.

قال ابن الأثير: «وقد تكرر ذكر المال على اختلاف مسمياته في الحديث ويفرق فيها بالقرائن».

والمال يجمع على: أموال، وتصغيره: مُوَيْلٌ، وهو مذكر ومؤنث، يقال: هو المال و: هي المال، ومنه قول حسان بن ثابت:

المال تزري بأقوام ذوي حسب ... وقد تسود غير السيد المال

ويُقال: مال الرجل يمول مولًا: إذا صار ذا مال، ومثله: تمول، و: مول فُلانٌ فلانًا إذا

أعطاه المال، ورجل مال: أي: كثير المال كأنه جعل نفسه مالًا، وحقيقته: ذو مال ومنه للمرأة: امرأة مالة، وللجمع: مالة ومالون. و: ما أمولَه: أي: ما أكثر ماله «المصباح المنير»، و«لسان العرب».

قال النووي: «روينا في حلية الأولياء عن سُفيان الثوري (رحمه الله تعالى) قال: سمي المال مالًا؛ لأنه يميل القلوب، قلت: وهذه مناسبة في المعنى، وإلا فليس مشتقًّا من ذلك، فإن عين المال[1] واو، والإمالة من الميل ياء، ومن شروط الاشتقاق الاتفاق في الحروف الأصلية».

ومن فقهاء المالكية يقول الشاطبي: «وأعني بالمال: ما يقع عليه الملك، ويستبد به المالك عن غيره إذا أخذه من وجهه، ويستوي في ذلك الطعام والشراب واللباس على اختلافها، وما يؤدي إليها من جميع المتمولات». (الموافقات: 2 / 17).

وأيضًا تعريف ابن العربي للمال المعتبر شرعًا حيث قال: «كل ما تمتد إليه الأطماع ويصلح عادةً وشرعًا للانتفاع به». (أحكام القرآن)

ويقول الإمام الشافعي - رحمهُ الله تعالى - في كتابه «الأم» 5 / 171: «ولا يقع اسم المال إلا ما له قيمة يباع بها، وتكون إذا استهلكها مستهلك أدى قيمتها - وإن قلت - وماليا يطرحه الناس من أموالهم مثل الفِلس وما أشبه ذلك الذي يطرحونهُ».

وفي موضع آخر: «ولا يقع اسم مال ولا (عِلْق)[2] إلا على ما له قيمة يتبايع بها، ويكون إذا استهلكها مستهلك أدى قيمتها -وإن قلت- وما لا يطرحه الناس من أموالهم، مثل الفلس وما يشبه ذلك. والثاني: كل منفعة ملكت وحل ثمنها، مثل كراء الدار وما في معناها مما تحل أجرته».

ويقول السيوطي رحمه الله: (قال الشافعي -رضي الله عنه-: لا يقع اسم مال إلا

1- عين الكلمة هي الحرف الثاني من الفعل المجرد فإن الفعل الثلاثي من المال (مول) فعين الفعل هنا هو حرف الواو انظر كتاب شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي - تحقيق الشيخ طه عبدالرءوف سعد - الناشر: مكتبة الصفا.

2- العلق: كل شيء نفيس سمي بذلك لأنه يتعلق به القلب.

على ما له قيمة يباع بها وتلزم متلفه وإن قَلَّت وما لا يطرحه الناس مثل الفلس وما أشبه ذلك). «الأشباه والنظائر في الفقه للسيوطي».

- تعريف الزركشي قال: (المال ما كان منتفعا أي مستعدا لأن ينتفع به وهو إما أعيان أو منافع). «المنثور للزركشي»

- قال النووي -رحمه الله تعالى-: (فما لا نفع فيه ليس بمال...) ولعدم المنفعة سببان:

أحدهما: القلة كالحبة والحبتين من الحنطة، والزبيب، ونحوهما، فإن ذلك القدر لا يعد مالا، ولا ينظر إلى ظهور النفع إذا ضم إليه غيره، ولا إلى ما يفرض من وضع الحبة في فخ، ولا فرق في ذلك بين زمان الرخص والغلاء... وحكى صاحب التتمة وجها: أنه يصح بيع ما لا منفعة فيه لقلته، وهو شاذ ضعيف.

السبب الثاني: الخسة كالحشرات، والحيوان الطاهر ضربان: ضرب ينتفع به فيجوز بيعه كالنَّعم والخيل... الضرب الثاني: ما لا ينتفع به، فلا يصح بيعه، كالخنافس، والعقارب، والحيات، والفأر، والنمل، ونحوها ولا نظر إلى منافعها المعدودة من خواصها...). «روضة الطالبين»

تعريف السمعاني: (المال ما يميل طباع الناس إليه، ولهذا سمي مالا، وطباع الناس يميل إلى هذه الأشياء لمنافع تظهر لها في ثاني الحال، فيكون مالا مثل الأطفال، والجحوش للحمر، والمهر للأفراس).

وتعريف الحنابلة للمال ما يباح نفعه مطلقا واقتناؤه بلا حاجة.

ويقول ابن قدامة الحنبلي في المقنع ج 2: «وهو ما فيه منفعة مباحة لغير الضرورة». وقد علق عليه التنوخي بقوله: «ولو قال المصنف -رحمه الله- لغير حاجة كان جيدًا؛ لأن اقتناء الكلب يحتاج إليه ولا يضطر إليه».

وجاء في «معجم لغة الفقهاء» تعريف المال بأنه: «كل ما يمكن الانتفاع به مما أباح الشرع الانتفاع به من غير حالات الضرورة وكل ما يقوم بمال».[1]

1- معجم لغة الفقهاء، لمحمد رواس قلعجي.

المال مال الله

من طبيعة النفس البشريَّة أنَّها ميَّالة إلى حُبِّ المَالِ، قال سُبحانهُ وتعالى: ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ ﴾ [آل عِمران: 14].

وقال – عزَّ وجلَّ –: ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾ [الفجر: 20].

وقال ﷺ: «لو أن لابن آدم واديًا من ذهب أحب أن يكون له واديان، ولن يملأ فاه إلا التراب، ويتوب الله على من تاب» متفق عليه واللفظ للبخاري.[1]

فكل إنسان يحب المال، وكل نفس تميل إلى الاستكثار منه، وما من أحد يرضى أن ينقص حقه فيه، ومن ثم فإن من المخالفة لفطرة الله التي فطر الناس عليها،قبل أن يكون مخالفةً لشرعه، أن يتظالم الناس في الحقوق ويتجاحدون، أو يتجاهل غني حق فقير، أو يؤخر صاحب عمل أجر أجير، أو يعتدي أحد على مال أحد، ولذا فقد أكد الإسلام حرمة المال وحرم العدوان عليه، وقال أيضًا: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ [النساء: 29].

وقال أيضًا: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: 188]، وقال ﷺ في حجة الوداع: «فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا» متفق عليه.

1- وانظر الحديث ٦٤٣٨ من صحيح البخاري وراجع فهارسه من وضع الشيخ طه عبدالرءوف سعد في كتابه (مفاتيح القاري) ص ٤١٤، الناشر: دار الغد العربي.

وقال أيضًا: «من اقتطع أرضًا ظالمًا لقي الله وهو عليه غضبان» رواه مسلم وغيره، وقال: «من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة» فقال له رجل: وإن كان شيئًا يسيرًا يا رسول الله؟ فقال: «وإن كان قضيبًا من أراك» رواه مسلم.

وحذر الحق جل وعلا من الاعتداء على أموال الضعفاء من الأيتام، قال -سبحانه- ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ۖ وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ ۖ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ [النساء: 2].

وقال جل وعلا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: 10].

وقال ﷺ: «إني أحرِّج حق الضعيفين: اليتيم والمرأة» رواه أحمد وغيره وحسنه الألباني.

وعن أبي هريرة -رضي الله عنه- عن النبي ﷺ قال: قال الله - تعالى -: «ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة، ومن كنت خصمه خصمته: رجل أعطى بي ثم غدر ورجل باع حرًّا فأكل ثمنه ورجل استأجر أجيرًا فاستوفى عمله ولم يعطه أجره» رواه البخاري. وقال ﷺ: «أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه» رواه ابن ماجه وصححه الألباني.

وقد حذر الإسلام من التنافس على المال والتكاثر فيه؛ لما يسببه ذلك من عداوة وبغضاء وهلاك، قال - تعالى -: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: 28].

وقال ﷺ «ما الفقر أخشى عليكم ولكن أخشى أن تبسط الدنيا عليكم كما بسطت على من كان قبلكم فتَنافسوها كما تنافَسوها فتهلككم كما أهلكتهم» رواه البخاري ومسلم.

وعن عبدالله بن عمرو عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا فتحت عليكم فارس والروم أي قوم أنتم؟» قال عبدالرحمن بن عوف: نقول كما أمرنا الله. قال رسول الله ﷺ: «أو غير

ذلك، تتنافسون ثم تتحاسدون ثم تتدابرون ثم تتباغضون أو نحو ذلك، ثم تنطلقون في مساكين المهاجرين فتجعلون بعضهم على رقاب بعض» رواه مسلم وغيره.

وقد ذم الله تعالى بني إسرائيل حين جعلوا من يملك المال الحق في أن يكون ملكًا عليهم فرفضوا اختيار الله لهم عبده طالوت ملكًا عليهم فقال تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًاۚ قَالُوٓاْ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِۚ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِۖ وَٱللَّهُ يُؤْتِى مُلْكَهُۥ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 247].

وذم قارون حين استند إلى ماله وثروته واعتبره قوة له وتميزًا على قومه فكان هلاكه وماله معًا فقال تعالى: ﴿إِنَّ قَٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْۖ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُوْلِى ٱلْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُۥ قَوْمُهُۥ لَا تَفْرَحْۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ ﴿٧٦﴾ وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَاۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٧٧﴾ قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓۚ أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِۦ مِنَ ٱلْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًاۚ وَلَا يُسْـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٧٨﴾ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦۖ قَالَ ٱلَّذِينَ يُرِيدُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ قَٰرُونُ إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ﴿٧٩﴾ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ وَيْلَكُمْ ثَوَابُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّمَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَلَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلصَّٰبِرُونَ ﴿٨٠﴾ فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُۥ مِن فِئَةٍ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُنتَصِرِينَ ﴿٨١﴾ وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْاْ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُۖ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَاۖ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٢﴾ تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًاۚ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [القصص: 76 - 82].

وحذر المؤمنين من الركون إلى أموالهم وأولادهم حتى تنسيهم ذكر الله فقال تعالى:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُلۡهِكُمۡ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُمۡ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِۚ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ﴾ [المنافقون: 9].

وقد أوضح الحق جل وعلا علاقة المسلم بالمال وأنه مال الله وأن الإنسان مستخلَفًا فيه فقال: ﴿وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ ءَاتَىٰكُمۡ﴾ [النور: 33] وجعل للفقير والعائل والمحتاج ومن هو في مصيبة يفرجها المال نصيبًا من فرض الزكاة حقًّا مفروضًا.

وحثَّ على السعي لكَسب المال من وجه مُباح والحصول عليه خاليًا من الظُّلم والتعدِّي وأكل الأموال بالباطل والأكل عن طريق الربا أو المال المشبوه أو غيرهُ، فقال سُبحانه ﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ﴾ [البقرة: 188] وعن أبي هُريرة رضي الله عنهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «لأن يحتطِب أحدكُم حُزمة على ظهرهِ خيرٌ لهُ من أن يسأل أحدًا فيُعطيهُ أو يمنعه». البُخاري

حث الإسلام على إنفاق المال في جميع صور التكافل الاجتماعي في المجتمع الإسلامي والبحث عن مواطن الثواب به وجعل فيه نفقات واجبة على من تلزم صاحب المال نفقته كالزوجة والوالدين والأبناء وغيرهم.

وذم من يجمع المال شرها وغاية، حتى يقول ﷺ «تعس عبد الدينار، تعس عبد الدرهم».

وكان ﷺ يعطي العطاء رجاء رضا ربه - عز وجل - وترغيبًا للناس في الإسلام، وتأليفًا لقلوبهم، وقد يُظهر الرجل إسلامه أولًا للدنيا ثم لا يلبث إلا قليلًا حتى ينشرح صدره للإسلام بحقيقة الإيمان، ويتمكَّن من قلبه، يقول أنس: «إن كان الرجل ليسلم ما يريد إلا الدنيا فما يسلم حتى يكون الإسلام أحب إليه من الدنيا وما عليها».

ولقد كان ﷺ يُعطي عطاء من لا يخشى الفقر، وإن كان عطاؤهُ للناس إنما كان مُرتبطًا بأهداف رسالية طموحه ليس من بينها الغنى وليس يخفيها الفقر أو الحاجة،

لقد كان يتحرك مُعتمدًا اعتمادًا أساسيًّا على توفيق ربهِ لهُ وكان يعتقِد اعتقادًا جازمًا أن ربهُ سيُخلِف عليهِ فيما هو أفضلُ وأبقى مما يُنفِق وكان شعارهُ قول ربه جلَّ وعلا: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ [سبأ: 93].

ويقول أنس رضي اللهُ عنهُ: «ما سُئِلَ رسول الله صلى الله عليه وسلم على الإسلام شيئًا إلا أعطاهُ، قالَ: فجاءهُ رجُل فأعطاهُ غنمًا بين جبلين فرجعَ إلى قومه فقالَ: يا قومي أسلِموا فإن مُحمدًا يُعطي عطاءً لا يخشى الفاقة» صحيح مُسلِم.

السُّلطة وأنواعُها

السلطة هي الحق الممنوح من قِبل وضع اجتماعي معترف به. وفي كثير من الأحيان تشير كلمة سلطة إلى السلطة السياسية المخولة لفرد أو مؤسسة من قِبل الدولة. ويمكن أن تشير السلطة أيضًا إلى خبرة معترف بها في أحد مجالات المعرفة الأكاديمية. وتشير كلمة «السلطة» إلى الهيئة الإدارية التي تُخوَّل صلاحيات معينة، وكذلك السُّلطة من السُّلطان والتسلط الذي يمنح المال أو السلاح لمن يملكهُ على المُتسلَّط عليه.

وتعتبر أحد أسس المجتمع البشري وهي مناقضة لمبدأ التعاون فهي تبني أنماط العمَل نتيجة فرض السُّلطة يُسمى الانصياع، والسُّلطة كمُصطلح يشمَل غالبية حالات القيادة السياسية والعسكرية والإدارية.

تعرف السلطة على أساس القدرة على الفعل الإرادي. وهي تدل في المجال السياسي على ظاهرة الأمر والخضوع، التي تؤدي إلى إيجاد علاقاتٍ غير متكافئة بين الحاكمين والمحكومين، وتعتبر السلطة من المعطيات المباشرة للوجدان العام، إذ يتكلم الفلاسفة عن وجود ميل فطري لدى الأشخاص في المجتمع نحو الخضوع لقوة منظمة وتكون صلاحية حاكم الدولة نابعة من قوة ونفوذ وقهر جهاز الشُّرطة التي تقوم بمُعاقبة الأفراد الذين لا ينصاعون لمرجعيته وحُكمه وبالتالي لا ينصاع أفراد الشُّرطة للقانون أو حتى الأعراف الدولية التي تحُض على حماية حقوق الإنسان.

ينبغي للمرء أن يميز بين السلطة والقوة. وتتشارك كل منها في استخدام الاتفاق، فيمكن أن تتعلق القوة بمجرم مسلح في حين أن السلطة قد تتعلق بمرشد روحي. ويتمتع المرشد الروحي بسلطة وليس قوة، في حين أن المجرم يتمتع بقوة وليس سلطة. وإذا فقدت القوة العسكرية سيطرتها، فإنها ستفقد عندئذٍ سلطتها.

يمكن اعتبار شخص (أو مجموعة) ذات «سلطة» في تخصص ما إذا كان يتمتع بخبرة

عميقة في هذا المجال. وهذا يعني أن أي أحكام تصدر عن هذا الشخص، فيما يتعلق بمجال خبرته، ستتمتع بعبء الإثبات لصالحها. بمعنى، إذا أصدر أستاذ الرياضيات رأيًا حول الأعداد، فيُفترض أن هذا الرأي صحيح في حالة عدم وجود إثباتات على عكس ذلك. وهذا سوف ينقض أيضًا أية اعتراضات غير مدعومة من قِبل أي فرد لا يتمتع بهذه الخبرة. والعلماء المتخصصون من الأمثلة على ذلك، ولكنها ليست الأمثلة الوحيدة. فيمكن اعتبار النجار خبيرًا في مجال الأخشاب على سبيل المثال.

ومن مظاهر السُّلطة أنه يوجد لدى كل دولة عدد من المؤسسات التي تُمارس السُّلطةَ استنادًا إلى مُمارسات قائمة منذ أمد بعيد علاوة على ذلك، تقوم كل دولة بإنشاء أجهزة تختص بالتعامُل مع قضايا مُعينة. ويتحدد كل هذا في إطار الميثاق الخاص بها.

ويمكن تحليل مفهوم السلطة إلى ثلاثة مستويات، تتكامل فيما بينها، ويتمثَّل أوَّل هذه المستويات بالقوَّة أي القدرة على الإكراه، أمَّا ثانيها فيتمثَّل بالقانون إذ يجب أن تخضع القوَّة التي تحملها السلطة إلى قاعدة قانونية تقنِّنها وتحدِّد الأشخاص الذين يمارسونها، وخضوع القوَّة التي تجيزها ممارسة السلطة إلى قاعدة القانون إنما يمثِّل المنطلق الأوَّل في تحديد مفهوم دولة القانون، أمَّا المستوى الثالث فيتمثَّل في الشرعية التي تدخل مبدأ الرضا العام ضمن معطيات السلطة. وقد تبلور مفهوم السُّلطة لدى فُقهاء القانون العام على أساسين:

1- توزيع وظائف الدولة بين عِدة هيئات: فتسمى الهيئة التي تقوم بوظيفة التشريع بالسلطة التشريعية، والتي تقوم بالوظائف التنفيذية بالسلطة التنفيذية، أما التي تقوم بالوظائف القضائية فتسمى بالسلطة القضائية، وإن توزيع وظائف الدولة على هذه السلطات الثلاث، إنما هو وليد مبدأ الفصل بين السلطات الذي جاء به الفقيه الفرنسي مونتسكيو (Montesquieu)، ويقوم على أساس أن تجميع وظائف الدولة في يد هيئة واحدة من شأنه أن يؤدي إلى الاستبداد، لذلك يجب تقسيمها بين عدة هيئات، حتى تقوم كل هيئة بوضع حدود للأخرى.

2- الصلاحيات التي يملكها كل واحد من الحاكمين عند ممارسة اختصاصه الذي يحدده له القانون، وضمن كل هيئة من هيئات الدولة الثلاث، وعندئذ تقترن ممارسة هذه الصلاحيات بالمسئولية، التي تكون متناسبة في سعتها وأهميتها، مع مدى الصلاحيات الممنوحة وأهميتها، وذلك كله عملًا بقاعدة قانونية معروفة في علم الإدارة العامة: حيثما توجد السلطة توجد المسئولية، وتتوزع الاختصاصات ضمن المنظمة الإدارية الواحدة على شكل هرم، في قمته السلطات الإدارية العليا، وفي قاعدته السلطات الدنيا، وتقوم الأولى بممارسة صلاحيات الإشراف على أعمال الثانية وتوجيهها، والتعقيب على ما تصدره من تصرفات قانونية.

وقد طرحت نظريات عدة لتفسير أساس السلطة عبر التاريخ، ففسرها بعضهم على أساس الطبيعة الإلهية للحاكم، وفي مرحلة لاحقة، صار الحاكم مختارًا مباشرة من الآلهة (نظرية الحق الإلهي المباشر)، أو مختارًا من قبلها بصورة غير مباشرة، عن طريق توجيهها لإرادات الأفراد في منحى اختيار الحاكم (نظرية الحق الإلهي غير المباشر)، ولكن بعد الحروب الدينية التي حدثت في أوربا، وانتهت إلى انتصار السلطة الدنيوية على السلطة الدينية، ظهرت نظريات جديدة في تفسير السلطة، تقوم في مجملها على فكرة العقد الاجتماعي، التي صيغت بطرق مختلفة لتحقيق أهداف متباينة، وذلك حسب مذاهب الفلاسفة، إذ رأى توماس هوبز أن الأفراد في المجتمع تعاقدوا فيما بينهم للخروج من حياتهم الطبيعية المليئة بالشقاء، وتعاقدوا على تفويض أمورهم إلى طرف ثالث (الدولة)، ينزلون له عن حقوقهم ويخضعون لسلطانه المطلق، وتطورت نظرية العقد الاجتماعي عند جون لوك، الذي رأى أن الأفراد لم يتنازلوا عن سيادتهم كليًّا حين أبرموا عقدهم الاجتماعي، إنما تنازلوا عن جزء من حقوقهم لحاكم عادل اختاروه من بينهم، والحاكم في نظر لوك طرف في العقد المبرم بين الأفراد، فإن أخل به، يحق للأفراد فسخه، وتبلورت هذه النظرية عند الفيلسوف جان جاك روسو، الذي رأى أن الأفراد اتفقوا على الخروج من حالتهم الطبيعية الأولى التي كانت تتميز بالسعادة والاستقرار، بقصد إقامة نظام

اجتماعي جديد، يحد من المصالح الفردية المتضاربة، وذلك على أن يتنازل كل فرد عن جزء من حرياته الطبيعية للمجموع، وفي مقابل تمتعه بحريات مدنية جديدة، ولا يتسنى للمجتمع القيام بهذه المهمة الخطيرة، إلا عن طريق سلطة عليا تنشأ في الجماعة، وتتولى حماية حريات الأفراد، وحفظ الأمن والاستقرار في الجماعة، وفي نفوس الأفراد.

وسبل الوصول إلى الحُكم قديمًا وحديثًا يعتمد على أمور قد تكون مُجتمعة أو مُنفردة ولكن وجود المال أو التمويل والمُساندة بالمال عامل أساسي فقد تكون الوراثة سببًا في اعتلاء أحد مناصب الحُكم كأن يولد الإنسان في بيت الملك أو يكون أحد وزرائهِ أو يكون ابنًا له وذلك في البلاد التي تخضع للحُكم الملكي أو البلاد التي تعتد الوراثة في الحُكم وإن كان حُكمها جمهوريًّا كما الحال في كوريا الشمالية.

وقد يصل أحدهُم إلى الحُكم بالخداع أو بالانقلابات العسكرية بأن يجتمع جماعة من العسكريين ومن إليهِم، ثم يقفزون على الحُكم بالسلاح ثم يفعلون ما يشاؤون من قتل الناس، ومُصادرة أموالهم، وملء السجون بهم، وخراب البلاد ولا يتم لهم ذلك إلَّا بالمال ومُساعدة الدول الاستعمارية القديمة.

حتى في الدول الكُبرى التي اعتمدت الديموقراطية والحريَّة أسلوبًا للوصول إلى الحُكم فإن المال يُعد العامل الأساسي لوصل الحكام إلى السُّلطة والحُكم حيثُ تُصرف الملايين والمليارات في الدعاية الانتخابية وهي من أموال الداعمين للمُرشح وهُم الطبقة البرجوازية والرأسمالية الذين جمعوا ثرواتهُم من شقاء وعرق الفُقراء.

العلاقة بين السُّلطة ورأس المال في القرن الحادي والعشرين

يقول توماس بيكيتي وهو خبير اقتصادي فرنسي وصاحب كتاب «رأس المال في القرن الـ 21».

إنهُ في ضوء ما يشهده العالم من هبَّات غضب شعبي وثورات في مختلف بقاع العالم، حيث تتصاعد أصوات الشعوب، مطالبة باسترداد حقوقها الاقتصادية التي كثيرا ما سيطرت عليها القلة المهيمنة على الثروة.

وقد أثار هذا الكتاب نقاشًا حادًّا في الولايات المُتحدة حول الرأسمالية، والعلاقة بين السُّلطة والمال، وقد تصدَّر أكثر الكتُب مبيعًا، حسب صحيفة نيويورك تايمز، وهو مركز مُرتفع بالنسبة لكتاب أكاديمي.

في البداية، يطرح المؤلف مجموعة من التساؤلات التي يرى أن الإجابة عليها ستكون حاسمة بالنسبة للمسار الاقتصادي، خلال هذا القرن، منها: هل ستؤدي آليات تكدس رءوس الأموال إلى تمركزه القوي في أيدي البعض مثلما توقع بعض اقتصاديي القرن التاسع عشر؟، هل ستستطيع قوى الضبط الذاتي التوصل إلى الحد من التباين الاقتصادي، وإلى حالة من الانسجام تكون مفتاحا للاستقرار، مثلما توقع بعض الاقتصاديين في القرن العشرين؟ وباختصار: كيف سيتطور رأس المال على المدى الطويل؟.

وقد حاول الكاتب تحديد توجهات المستقبل وفهم آليات توزيع رأس المال، وتقاسم الثروات بين الشعوب والأفراد. ويتطرق ضمن هذا الإطار إلي رأس المال وتاريخه، منذ القرن السابع عشر حتى اليوم، ولكن ليس من كونه مسألة اقتصادية بحتة، بل أيضا من حيث أبعاده الاجتماعية، والتاريخية، والسياسية، وبالطبع الاقتصادية. ويستعرض عبر هذا كله مختلف الأطروحات التي صيغت حول المسائل المتعلقة برأس المال، وتطور مساره، وانتقاله بين الأجيال، وهذا مع تحديد فرنسا كحالة دراسة.

يشير بيكيتي إلى أن مسألة توزيع الثروة تتضمن قدرا من الأهمية والتداخل مع مسائل أخرى، مما يجعل دراستها لا تقتصر على الاقتصاديين، والمؤرخين، والفلاسفة، ورجال السياسة، بل هي موضع اهتمام جميع البشر. ويؤكد هنا قاعدة، مفادها أنه ما دام معدل مردود رأس المال المستثمر في الأسواق أو البنوك أعلى دائما من معدل النمو الاقتصادي، فإن الأولوية لا تكون لرأس المال المنتج الذي يشكل العمل مصدره.

يعرض بيكيتي أشكال تراكم الثروة بين الطبقات المختلفة منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى اليوم، ويستخلص أن الثروة تتراكم لدي أصحاب رأس المال أكثر منها في يد العاملين. ويرى أن استثناء حصل على أثر الحربين الكونيتين اللتين أدتا إلي تدمير ثروات بعض الرأسماليين الكبار، فيما أسهم النمو السكاني والاقتصادي الاستثنائي الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، واستمر ثلاثين سنة، أطلق عليها الفرنسيون لقب الثلاثين المجيدة في إنعاش طبقة العاملين في توسيع الطبقة الوسطى إلى حجم لم تكن الدول الغربية شهدت مثله. لكن فور انتهاء مجهود إعادة الإعمار، عاد رأس المال ليتركز في يد قلة قليلة، فيما راحت الطبقة الوسطى في الدول الغربية تضمر رويدا رويدا.

ويتناول المؤلف بالتحليل قضية عدم المساواة وتطورها، وكيف أن السوق الحرة -حتى في دول الرفاه الأوروبية- لن يصل في النهاية إلى تضييق المسافات بين الأغنياء والفقراء، ولن يحقق حلم الثراء للمليارات من الفقراء ومحدودي الدخل حول العالم، دون تدخل من البشر، مما سيعيد معدلات عدم المساواة في الدخل حول العالم لتصل إلى سقفها الجنوني في القرن الحادي والعشرين.

ويدلل المؤلف على نبوءته بالنمو البطيء، والتفاوت المتطرف في القرن الحادي والعشرين على استقراء بيانات تاريخية ومعادلة بسيطة، حيث توضح البيانات التي جمعها -بمساعدة كثير من الباحثين في بلدان مختلفة- أن الإنتاج لكل شخص (أي الإنتاجية) تميل عبر فترات طويلة من الزمن إلى النمو بمعدل 1 إلى 1.5٪. كما توضح البيانات أيضا أن معدل العائد على الاستثمار عبر فترات طويلة من الزمن يتراوح بين 4 و5٪.

كذلك، تؤكد بيانات العوائد الضريبية أن دخول الطبقة الوسطى بقيت ثابتة طوال الأعوام الثلاثين الماضية، وأن دخول الطبقة العليا قد ابتعدت أشد ما يكون الابتعاد عن الجميع، بحيث حصل أصحاب رأس المال الموسرون على حصص أضخم من الثروة العالمية والدخول.

يعني ذلك أنه كلما يكون العائد على رأس المال المالي (الاستثمار) أعلى من العائد على رأس المال البشري (الإنتاجية) لفترة ممتدة، فإن حسبة بسيطة تكفي لنصل إلى نتيجة أن ذلك الوضع سيفضي إلى ازدياد التفاوت. والسبب أن أصحاب أعلى الدخول سيدخرون ويستثمرون، مما يؤدي إلى توليد دخل رأسمالي يتيح لهم أن يتقدموا على أولئك الذين يعتمدون فقط على الأجور والرواتب، إلى حد الانفصال عنهم. ولا يستغرق الأمر غير أجيال قليلة، قبل أن تتحول هذه الثروة المتراكمة إلى عنصر مسيطر في الاقتصاد والبنيان الاجتماعي - الاقتصادي.

يصل المؤلف إلى استنتاج أن المحرك الخفي لعدم المساواة المتطرفة هو أن عوائد رأس المال تتجاوز معدلات النمو الاقتصادي، وهو ما يثير السخط الطبقي، ويقوض القيم الديمقراطية في الغرب، وهذا ما يفسر انطلاق نوع جديد من الرأسمالية، أقل صناعية، وأكثر مالية، قائم أساسا على المضاربات، إذ يشهد العالم في هذه المرحلة من العولمة مجابهة حادة بين السوق والدولة، بين القطاع الخاص والخدمات العامة، بين الفرد والمجتمع، بين الأنانية والتضامن الاجتماعي. وباتت السلطة الفعلية بين أيدي فئة من المجموعات الاقتصادية العالمية والشركات متعددة الجنسيات التي يزيد وزنها الاقتصادي أحيانا على وزن بعض الدول والحكومات في الدول النامية.

وفي نهاية الأمر يُقدِّم المؤلف طرحًا جديدًا للقضية موضوع الكتاب على الأجيال القادمة، يتمثل في الضغط من أجل خلق إرادة سياسية عالمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ولو بشكل نسبي. ويسوق مثالا لما توصلت إليه الحكومة في بريطانيا، من أجل إحداث

نوع من التوازن، من فرض ضرائب أكبر على أصحاب الدخول المرتفعة والأغنياء، بدلا من تخفيض الخدمات التي تؤثر في الطبقات الفقيرة في المجتمع، مع تضييق الخناق على المتهربين من الضرائب، سواء كانوا أفرادا أو شركات، وهو أحد الحلول المهمة والعملية، حيث إنه في القرن الحادي والعشرين لا يمكن للدولة أن تتبني أحد هذين الخيارين المتناقضين: الأول «الدولة الشمولية»، والآخر هو «دولة الحد الأدنى» التي تلغي تدخل الدولة تماما.

ويرى أن النموذج المقبل والمقترَح سيكون نموذجا وسطيا معتدلا، أو طريقا ثالثا، يقوم على أساس التأليف الخلاق بين دور إشرافي للدولة على مسارات الرأسمالية واتجاهات الائتمان من ناحية، وإطلاق حرية للقطاع الخاص تحت الرقابة من ناحية أخرى، وسيفتح هذا بابا جديدا من أبواب التاريخ قد يطلق عليه من بعد «الرأسمالية المراقبة».

ويبقى ما طرحهُ المؤلف مُجرد تنظير ومُجرد كلام ليس لهُ -على أرض الواقع- مكانٌ.

2

السياسة وجنرالات المال والاقتصاد

- السياسة والسياسي.
- المال السياسي والحُكم.
- أشكال التداول بالمال السياسي وخطورتُه على المُجتمعات .

السياسة والسياسي

السياسة لغويا من مصدر على فِعَالة، كما أشار ابن سِيدَه، قال: وساس الأمر سِياسة. وقبله الصاحب بن عبَّاد: والسياسة فعل السائس، والوالي يسوس رعيته، وسُوِّس فلانٌ أمر بني فلان؛ أي: كُلِّف سياستهم وبعدهما الفيروز آبادي: وسِسْت الرعية سياسة: أمرتها ونهيتها.

وهي مأخوذة من الفعل «ساس»، أو هو مأخوذ منها، على خلاف بين النحْويين[1]، ومضارع الفعل «يسوس»؛ أي: إنَّ المادة واويَّة، كما نصَّ على ذلك السرقسطي، مُوردًا الكلمة تحت «فَعَلَ» بالواو سالمًا، و«فَعَلَ» معتلًّا ويلخصها البعض بأنها «فن الممكن».

واصطلاحًا تعني رعاية شؤون الدولة الداخلية والخارجية، وتعرف إجرائيًّا حسب هارولد لاسويل بأنها دراسة السلطة التي تحدد من يحصل على ماذا (المصادر المحدودة) متى وكيف. أي دراسة تقسيم الموارد في المجتمع عن طريق السلطة (ديفيد إيستون). وعرفها الشيوعيون بأنها دراسة العلاقات بين الطبقات، وعرف الواقعيون السياسة بأنها فن الممكن أي دراسة وتغيير الواقع السياسي موضوعيا وليس الخطأ الشائع وهو أن فن الممكن هو الخضوع للواقع السياسي وعدم تغييره بناء على حسابات القوة والمصلحة.

وتُعبر السياسة عن عملية صنع قرارات مُلزِمة لكل المجتمع تتناول قيمًا مادية ومعنوية وترمز لمطالب وضغوط وتتم عن طريق تحقيق أهداف ضمن خطط أفراد وجماعات ومؤسسات ونخب حسب أيدولوجيا معينة على مستوى محلي أو إقليمي أو دولي. والسياسة هي علاقة بين حاكم ومحكوم وهي السلطة الأعلى في المجتمعات الإنسانية، حيث السلطة السياسية تعني القدرة على جعل المحكوم يعمل أو لا يعمل أشياء سواء أراد أو لم يرد. وتمتاز بأنها عامة وتحتكر وسائل الإكراه كالجيش والشرطة وتحظى بالشرعية.

1 - انظر ما اختلف فيه نحويو الكوفة مع نحويي البصرة في كتاب (الأشباه والنظائر النحوية) للإمام السيوطي - تحقيق طه عبدالرؤوف سعد- الناشر: الكليات الأزهرية.

ومع أن هذه الكلمة ترتبط بسياسات الدول وأمور الحكومات فإن كلمة سياسة يمكن أن تستخدم أيضا للدلالة على تسيير أمور أي جماعة وقيادتها ومعرفة كيفية التوفيق بين التوجهات الإنسانية المختلفة والتفاعلات بين أفراد المجتمع الواحد، بما في ذلك التجمعات الدينية والأكاديميات والمنظمات.

وأيضًا السياسة هي القيام على الشيء بما يصلحه أي المفترض أن تكون الإجراءات والطرق وسائلها وغاياتها مشروعة فليست السياسة هي الغاية تبرر الوسيلة وليست ألعابًا قذرة فهذا منطق المنافقين الانتهازيين.[1]

وفي الحديث النبوي الذي رواه مُسلم في صحيحه: «كان بنو إسرائيل يسوسهُم أنبياؤهُم» أي تتولى أمورهُم مثل الأُمراء والحُكام والوُلاة.

هُناك تعريفات عديدة للسياسة عند الفُقهاء قديمًا وحديثًا ومنها ما نقلهُ ابن قيم الجوزية رحمهُ الله في كتابه أعلام الموقعين عن ابن عقيل أنهُ عرفها بأنها: ما يكون للناس أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعهُ الرسول ﷺ.

وعرفها ابن نجيم بأنها: فعل شيء من الحاكم لمصلحة يراها، وإن لم يُرد بذلك الفعل دليل جُزئي.[2]

وجاء في كتاب السياسة الشرعية عرفها الشيخ محمد عبد الوهاب -رحمه الله- خلاف بأنها: علم يبحث فيه عما تدبر به شؤون الدولة الإسلامية، من القوانين، والنظم التي تتفق وأصول الإسلام، وإن لم يُقم على تدبير دليل خاص بهِ.

وعرفها د. فتحي الدريني في كتابه خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحُكم

1- أبو الحسن علي بن إسماعيل والمعروف بابن سيده المُرسيّ (398هـ/ 1007م - 26 ربيع الآخر 458هـ/ 25 مارس 1006م) لغوي أندلسي، وهو صاحب كتاب «المحكم والمحيط الأعظم» وهو من المعاجم الجامعة في اللغة العربية.

2- زين الدين بن إبراهيم بن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه الشيخ زكريا عمارات، دار الكتب العلمية.

بأنها: القيام على الأمر بما يُصلحهُ، أو هي: تدبير الأمر في الأُمة داخلًا وخارجًا تدبيرًا منوطًا بالمصلحة.

أما العلوم السياسية فهي دراسة السلوك السياسي وتفحص نواحي وتطبيقات هذه السياسة واستخدام النفوذ، أي القدرة على فرض رغبات شخص ما على الآخرين.

تعرف السياسة أيضا بأنها: كيفية توزع القوة والنفوذ ضمن مجتمع ما أو نظام معين. كذلك تعرف السياسة بأنـها العلاقة بين الحكام والمحكومين أو الدولة وكل ما يتعلق بشؤونها أو السلطة الكبرى في المجتمعات الإنسانية وكل ما يتعلق بظاهرة السلطة.

وأهم أنواع السياسة هي: سياسة الاحتواء: وهي السياسة التي دعا إليها سفير أمريكا بالأمم المتحدة، وتقوم على عدم مهاجمة الاتحاد السوفياتي والاكتفاء بالضغط الاقتصادي والدبلوماسي والعمل المخابراتي.

سياسة التكتل: هي السياسة التي يسعى كل طرف من خلالها إلى الانضمام والتحالف مع طرف آخر أو مجموعة من الأطراف بهدف كسب حلفاء في جانب من جوانب التعاون، خاصة الاستراتيجية منها كالميادين العسكرية والاقتصادية.

والسياسي هو الشخص الذي يشارك في التأثير على الجمهور من خلال التأثير على صنع القرار السياسي أو الشخص الذي يؤثر على الطريقة التي تحكم المجتمع من خلال فهم السلطة السياسية وديناميكية الجماعة. وهذا يشمل الأشخاص الذين يشغلون مناصب صنع القرار في الحكومة، والناس الذين يبحثون عن هذه المواقف، سواء عن طريق الانتخابات، الانقلاب، والتعيين، وتزوير الانتخابات.

والرجل السياسي رجل مهتم بشؤون الجماعة وطريقة عملها من خلال العمل السياسي ولا يمكننا أن نفهم من هو الرجل السياسي إلا بمعرفة الأساس الذي يقوم عليه وهي السياسة لأن السياسة هي بالمعنى الأقرب هي طريقة التعامل في المجتمع

فهي الآليات والميكانيزمات التي يستخدمها الرجل السياسي في حل المشاكل بالطريقة الصحيحة بصناعة قرارات تكون في خدمة المجتمع.

وأما السياسي فهو الذي يتبنى أفكار الحزب السياسي أو سياسة الدولة ويسعى لنشرها وجلب الأكثرية لها، ويبلور منها برامج سياسية، ولا شك أن هذه مُهمة ليست بالسهلة وهي مُشابهة لمُهمة الرسُل عليهم من الله الصلاة والسلام لأنها تهدف للتغيير من حال إلى حال، فتحتاج إلى رجال ونساء من إعداد خاص وبعناية فائقة والأمور المُعينة للكادر السياسي كثيرة مثل:

1- **التحصيل العلمي**: والعلم لا يُقصد به العِلم الأكاديمي المُعين في المجال المُعين مثل الطب والهندسة وغيرها فهذه علوم على أهميتها لا يُختص بها الإطار السياسي دون غيره، كما لا يُقصد به حفظ الحواشي والمتون العلمية مع أنها مُهمة أيضًا، والمقصود من العلم وتحصيلهُ العلم بالمُجتمعات ورصد الظواهِر فيها والتعرُّف على الثقافات داخل المُجتمع، لمعرفة كيفية إحداث التغيير نحو الأفضل، وكرصد ظاهرة صعود وهبوط الحضارات، والتعرف على التجارب الإنسانية الماضية والحاضرة، والاهتمام بالعلوم الاقتصادية، والتعمق في علوم حقوق الإنسان وقضايا الحريات والاهتمام بالقوانين الدولية، والجمعية العامة للأمم المتحدة وميثاقها، والحروب وقوانينها الدولية، والاتفاقيات... إلخ

فالرجل السياسي لا يستغني عن العلوم ومتابعة الأحداث والأخبار. وفوق ذلك علمه التام بفكرته ومبادئه وأهدافه المرحلية منها والإستراتيجية.

2- **ويجب أن يتحلَّى السياسي بالصبر** وبعد النظر والتمسك بالأمل ولابد أن يكون صبورا يتحمل الأذى من الآخرين، ويتحمل أعباء طول الطريق وقلة الأنصار المعاونين.

3- **والرجل السياسي الناجح يجب عليه ألا يطرح نفسه للناس واعظا، لأن**

الوعظ في العمل السياسي يكثر من جلد الذات والشكوى ويبرر للواقع الموجود ولا يقدم حلولا لمشكلات المجتمع.

4- **الرجل السياسي ينأى بنفسه عن الدخول في المسائل الجزئية والخلافية** لأن مهمته هي صناعة الأكثرية (كسب أكبر عدد من الناس لتبني فكرته ومشروعه) والخوض في المسائل الخلافية يفرق ولا يجمع ويصنع معركة في غير معترك.

5- **الرجل السياسي يبتعد كل البعد عن أي عصبية** مهما كانت صغيرة خصوصا إن كانت شخصية أو جنسية أو فكرية أو جهوية، لأن أي مظهر للعصبية في التوجه السياسي يعني تصنيفه الآخر. فالواجب هو أن يطرح نفسه كمصلح يريد الخير للجميع ولخدمة كافة أبناء وطنه بغض النظر عن اختلافهم الفكري والثقافي والديني.

وإذا ما تصور الرجل السياسي أن العمل السياسي هو «فن الممكن» بلا حدود أو قيود فإنه بذلك يرمي بنفسه في ساحة موبوءة مريضة لا يسلم من أكدارها وأقذارها مهما اعتد بنفسه وفاخر بها وكابر، لأن الجماهير لا تريد من السياسي أن يحقق أهدافه بأي ثمن وبكل قيمة، كما أن الشعب لم يمنحه الحصانة المطلقة في كل ما يقدم عليه من أعمال وممارسات، وتظل القيمة الأخلاقية هي المعيار، والاستقامة هي المقياس لكل حركة وسكنة وقول وعمل فلا قداسة دينية أو تاريخية لأحد تجعله فوق المحاسبة، بل وقد يتجاوز البعض منهم حتى القيم التي يؤمنون بها ويدعون إليها لتحطيم من يخالفهم الرأي والرؤية حتى لو كان هؤلاء المخالفون والمختلفون من إخوانهم الذين يعملون معهم لتحقيق نفس الأهداف التي يؤمن بها الجميع وهنا يدخل الحسد والغيرة وربما الهوى أيضًا، ولا يتورعون من استغلال منصبهم وتوظيفه توظيفًا سيئًا لتبرير ممارساتهم وأخطائهم، بل وعدوانيتهم، وبذلك فهو لا يحاربهم «على حد زعمه» إلا خدمة للحزب، حتى لو كانوا إخوة الأمس ورفاق الدرب وشركاء المصير وبذلك قد يتحول البعض إلى معول هدم للحزب لا عامل بناء.

تسخير المال للسياسة والانتخابات

المال السياسي هو المال المُستخدم لأغراض سياسية كالانتخابات البرلمانية والرئاسية، فالمال السياسي غايتهُ توظيف المال لتمكين شخص ما أو حزب سياسي ما من تبوؤ مكانة العملية السياسية والحُكم، ويكون المال السياسي أقوى في«فترة شهر العسل السياسي» للرئاسة كما هو الحال في الولايات المُتحدة، حيثُ يتم انتخاب الرئيس الجديد وما زال الشعب يدعم الشخص الذي صوتوا لصالحه وإلى جانب شعبية الرئيس يوجد من يمارس «نفوذًا» كبيرًا، وهم ممثلو الكونجرس عن حزب الرئيس الذي يتم انتخابه بجانب هذا الدعم في الكونجرس يمكن الرئيس من استخدام أفضل فترة شهر عسل سياسة ورأس مال سياسي لتمرير التشريعات المثالية الخاصة به.

أثبت بعض الانتخابات تأثير المال السياسي الكبير على خيارات نسبة كبيرة من الناخبين، فكم من ناخب تم شراء ولائه بالمال، وكم من ناخب تأثر بسبب ناخب آخر تم شراء ولائه بالمال، حتى وصل الأمر إلى تحديد أسعار للصوت يتفاوت من منطقة لأخرى ومن وقت لآخر وبلغت ذروة الأسعار في الساعة الأخيرة من الانتخابات.

ويُقصد بالمال السياسي كُل مبلغ أو شيء عيني يتم دفعُه أو الوعد بدفعه مُقابل التصويت.

ولا تنتهي المسألة عند هذا الحد بل تأخُذ صورًا كثيرة وأغلبها واضح الهدف فما أغرب الصمت عنها، كما في حالات التوزيع اليومي لوجبات الغداء والعشاء، وتوزيع البطانيات والملابس والأجهزة الكهربائية وكارتات الرصيد وغير ذلك.

أما أسباب لجوء المُرشح لهذا الأسلوب فواضحة فهي الرغبة منه في البقاء في المنصب وعدم الاستعداد لخسارته وعدم المُجازفة بذلك والتفكير في الوجاهة والمكاسب المادية الكبيرة التي يُمكن الحصول عليها بواسطة هذا المنصب.

أما مصدر المال السياسي فتارة بتمويل شخصي ناتج من تمكُّن المُرشح ماليًا أو من مال ناتج عن فساد إداري كونُه المُرشح عضو سابق أو مسؤول أو من تبرع جهة مُستفيدة من فوز المُرشَّح أو من الجهة السياسية التي تدعم المُرشح.

والأموال التي يتم صرفها تُصرف على أمل تحصيلها فيما بعد عن طريق الفساد السياسي كالرشوة والعمولات من عقد الصفقات واستغلال المنصب والتغاضي عن الأخطاء في المشاريع وبيع أراضي الدولة بأبخس الأسعار أو بالمجان وغير ذلك.

وحتى يصير ويُعرف المال بالمال السياسي يجد أن يكون مُقابلًا له يجب تحقيقهُ فالمال السياسي بوجه عام كما ذكرنا هو كل ما تميل النفس إلى تملكه أو الانتفاع به فيشمل المال النقدي وعروض التجارة والطعام والمال أو الكساء والدواء والمنقولات والآلات والأدوات وكل ما يُنتفع بهِ ويُدفع مُقابِل مصلحة مُعينة أو مُقابِل موقِف مُعين أو تأييد لسياسة مُعينة.

وإذا لم تتوافر المصلحة المذكورة من دفع المال السياسي فلا يسمى المال المدفوع مالًا سياسيًّا مثل أن يكون المال المدفوع من أجل توظيف شخص أو تقديمه على غيره في الاستحقاق للوظيفة أو من أجل تسهيل صفقة أو تجارة معينة أو لأي أمر آخر حيث يكون هذا المال رِشوة وليس مالًا سياسيًّا.

وبالتالي فهناك مصطلحات وألفاظ لها صلة بمفهوم المال السياسي يجمع بينها دفع المال للحصول على مكاسب محدودة تخالف الشرع وصحيح القانون مثل: الرشوة وما في معناها كالبراطيل والمصانعة والارتزاق والهدية والهبة والسحت.

فالرشوة بضم الراء وفتحها وكسرها وجمعها (رِشًى) وهي ما يُعطى من المال ونحوه لإبطال حق أو لإحقاق باطل، ومن إبطال الباطل توسيد الأمر إلى غير أهله مثل تولي الإمارة والوظائف والمناصب لغير أهلها وهو حرام على الآخذ والمعطى والواسطة ومنها رشوة القاضي ليحكم على هوى دافع الرشوة أو إعطاء المال للحاكم أو الموظف العام

لدفع ضرر أو جلب مصلحة، وكذلك دفع الرشى لدفع خوف بين من المدفوع إليه على نفسه أو ماله، لأن دفع الضرر عن المسلم واجب ولا يجوز أخذ المال ليفعل الواجب.

وكان هناك تشابه بين الرِّشوة والمال السياسي يقولون إن الرشوة أعم من المال السياسي لأن كل مال سياسي رشوة وليست كل رشوة مالًا سياسيًّا،(1) ولهذا نرى من يطلق على المال السياسي رِشوة سياسية وهذا المصطلح أقرب للصحة والتحديد للمال السياسي.

1- وهو ما يسميه علماء المنطق أن بينهما عمومًا وخصوصًا من وجه.

أشكال التداول بمال جنرالات الاقتصاد وخطورته على المجتمعات

المال السياسي على النحو الذي ذكرناه هو مَفْسَدَةٌ في أيدي جنرالات المال والاقتصاد يتحكمون به في الأنظمة السياسية ويحكمون الشعوب وهذا يتضح جليًّا في صور تداوله.

فيمكن توظيف المال السياسي على شكل قروض مالية للدول الفقيرة والنامية كما تفعل الدول الكبرى الغنية من خلال صندوق النقد الدولي حتى تضمن تبعية الدول المقترضة للدول الدائنة.

ويستخدم المال السياسي من قبل نظام الحكم لاستمالة شخص معين أو حزب معين لتأييد سياسة الحاكم أو الحكومة وهذا ما تفعله الأنظمة الاستبدادية حين تشتري أجهزة الإعلام التي تعمل تحت إمرتها ولصالحها وتضمن الولاء لكل كلمة مقروءة ومسموعة لها.

وكذلك من صور استغلال المال السياسي ما يقدم به المرشحون للمجالس النيابية من شراء الأصوات لضمان نجاحهم ووصولهم إلى كراسي مجلس النواب أو أي مجلس مؤثر في الحياة السياسية للدولة.

وهذا كل من أبواب أكل أموال الناس بالباطل وهو ما نهى الله عنه في قوله تعالى: ﴿ **وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ** ﴾ [البقرة: 188].

فالصوت الانتخابي شهادة وأمانة، قال تعالى: ﴿ **وَأَقِيمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَ لِلَّهِ** ﴾ [الطلاق: 2]، وقال أيضا: ﴿ **سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ** ﴾ [الزخرف: 19].

وقال ﷺ: «تعس عبد الدينار والدرهم والقطيفة والخميصة، إن أُعطى رضى وإن لم يعط لم يرضَ». (رواه البخاري في صحيحه).

فالمال الذي يتخوض به حاكِم أو حكومة فيدفعونهُ للغير من أجل مصلحة سياسية شخصية خاصة لا تعود على مجموع الأُمة بالنفع، فإنهُ يُعتبر غلولًا وخيانةً، وتصرُّفًا بالمال العام.

وعقوبة مُتداولي المال السياسي، فهي كعقوبة الراشي والمُرتشي، وهي من الجرائم التي لم يرد نص بماهية العقوبة عليها، لذا فالعقوبة عليه من العقوبات التعزيرية التي فوض الشرع تقديرها لولي الأمر، وقد يُقدرها بحسب ما يراهُ رادعًا لكليهما ولغيرهما من ناحية، ومُصلحًا لهُم من ناحيةً أُخرى، بما يتناسب مع مقاصِد التشريع، وبما يُحقق مصلحة المُجتمع والدولة، وقد تكون على التداول بالمال السياسي أشد منها على الرشوة في أمر آخر، بحسب أهمية وحساسية الأمر المُتعلق بالسياسة.

وأما عقوبة الراشي والمرتشي فهو الطرد من رحمة الله لما روى عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أنه قال: «لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي» (رواه أحمد في المسند).

والآثار المترتبة على تداول المال السياسي آثار سلبية مدمِّرة لأي مجتمع وأي دولة وأي أمة على مر التاريخ وهي آثار أخلاقية وآثار اقتصادية وثالثة سياسية:

١ - **الفساد السياسي**: وهو من أهم الآثار السلبية للمال السياسي وهذا الفساد السياسي يصيب الدول الكبرى قبل الدول النامية، فالشركات الكبرى التي تتولى إنفاق المال السياسي في إثارة القلاقل والاضطرابات في الدول الصغرى التي تحتاج إلى مالها حيث تلعب هذه الشركات دور الممول للحملات الانتخابية البرلمانية والرئاسية في الدول الكبرى والنامية أيضًا.

٢- **الآثار الأخلاقية:** ويترتب على تداول المال السياسي في الحياة العامة والسياسية ضياع الأمانة فإذا فقدت الأمانة وضاعت وضُيِّعت توسد الأمر غير أهله وساد الكذب والتدليس وأُكلت أموال الناس بالباطل وعمت الفتن البلاد وضاع الأمن والأمان وتلك من علامات الساعة الصغرى التي تسبق العلامات الكبرى. (1)

٣- **الآثار الاقتصادية:** وهي أهم الآثار السلبية المترتبة على إنفاق المال السياسي حيث تسود الرِّشوة المجتمع لأنها تكون أسلوب حياة.

1- اقرأ: واقتربت الساعة، للكاتب: منصور عبدالحكيم، الناشر: دار الكتاب العربي - دمشق/ القاهرة.

3

جنرالات الاقتصاد بدلاً من جنرالات العسكر

- أغنى العائلات والسلالات التي تمتلك ثروات العالم وتحكم من وراء الستار:
  - عائلة آل روتشيلد أهم جنرالات المال والاقتصاد في العالم قديمًا وحديثًا.
  - عائلة آل روكفلر الأمريكية من أكبر جنرالات المال والاقتصاد في العالم.
  - عائلة آل ستور أو عائلة القصاب.
  - عائلة آل مورغان وإمبراطور المال الأمريكي.
- أشهر جنرالات المال والاقتصاد في العالم قديمًا وحديثًا.
- أهم رجال الأعمال حديثًا هم جنرالات قطاع التكنولوجيا.
- طبقة «الواسب» أو النخبة التي تتحكم في ثروات الأرض وتحكم أمريكا والعالم.

أغنى العائلات والسلالات التي تمتلك ثروات العالم وتحكم من وراء الستار

من يملك المال والثروة يملك النفوذ والحكم وهذه العائلات والسلالات هي أهم أسس النظام الدجالي العالمي الذي يمهد لخروجه وحكم العالم، فبالمال والاقتصاد يحكمون العالم من وراء الستار وهم يرغبون في حكم العالم علانية في المستقبل وغالبية تلك العائلات والسلالات من أصول يهودية وتتصدر تلك العائلات «آل روتشيلد» و«آل روكفلر» و«آل مرغان»،[1] وهناك عائلات وسلالات أخرى منتشرة في العالم تشكل النظام العالمي الجديد ومن تلك العائلات عائلة بندى الأمريكية وهي عائلة يهودية تعمل بالسياحة والتجارة والمحاماة جاءت من أوربا لأمريكا في عام 1653م ويطلق عليها سلالة الشيطان لتمرس أعضائها في طقوس عبادة الشيطان وارتكاب أحد أبنائها ويدعى «تيد بندي» مجزرة قتل نحو 100 فتاة وتم إعدامه عام 1989م وتبرأت منه العائلة.

وهناك عائلة كولينز وهي ضالعة في تجارة الأخشاب في أمريكا ومن كبار مؤسسي عصابات المافيا الفرنسية في أمريكا وكندا، وهم من اليهود وتمتلك الكثير من الغابات في بلاد العالم وتشير أصابع الاتهام إلى تلك العائلة وتتهمها بقتل العديد من الأطفال وتجارة الأطفال الأسيويين وخصوصًا في مناطق كمبوديا وتايلاند.

وهناك عائلة دوبونت وهي من عائلات اليهود الذين يعملون في تجارة السلاح ويملكون العديد من البنوك في أمريكا الشمالية وكندا وأوربا.

وهناك عائلة كيندي الشهيرة في أمريكا وتعمل في تجارة البترول والعقارات ولها جذور في إسكتلندا وأيرلندا.

1- اقرأ كتابنا «آل روكفلر» وكتابنا: «عائلات وسلالات تحكم العالم»، منصور عبدالحكيم، الناشر: دار الكتاب العربي، دمشق/ القاهرة.

وهناك عائلة أوتأسيس اليونانية الأصل ويعملون في تجارة النفط ولهم علاقة نسب مع آل كينيدي وروكفلر وعلاقتها بالفاتيكان تتسم بالعدائية.

وهناك عائلة فريمان وهي من عائلات اليهودية التي ساهمت في إنشاء الصهيونية العالمية والجمعيات السرية العنصرية مثل جمعية بيت داود وهم من رجالات الماسونية العالمية الكبار، وتسيطر على الإعلام في مناطق أمريكا وأوربا.

وهناك عائلة رينولدز وهي عائلة كونت ثروتها من تجارة المخدرات والتبغ والألومنيوم، وتمارس طقوس عبادة الشيطان بطريقة دموية وتمارس سحر الكابالا اليهودي.

وهناك عائلة راسيل وهم بارونات السياحة وتجارة الأدوية وينحدرون من سلالات فرسان الهيكل في إسكتلندا وأيرلندا.

وسوف نلقي الضوء على أهم تلك العائلات والسلالات وكيف أنها سيطرت على أهم دول العالم ومن خلالها تحكم من وراء الستار وتلك العائلات هم آل روتشيلد وآل روكفلر وآل مورغان وكذلك عائلة أستور التي من ضمن عائلات أخرى ذكرناها.

آل روتشيلد أهم جنرالات المال والاقتصاد في العالم قديمًا وحديثًا

ومن أهم العائلات التي تملك والتي تُعد أكبر العائلات ثراءً وغنًا في العالم وهي عائلة روتشيلد اليهودية والمتتبع لقصة تلك الأُسرة فإنهُ يرى تجسيدًا لمسألة الهيمنة المالية على اقتصادات الغرب كله والعالم من خلال الإمبراطوريات الاستعمارية خاصة البريطانية وكيف تطورت هذه العملية في القرنين 19 و20 ومن أوروبا إلى أمريكا الواعدة بقيادة العالم الغربي أي أن عائلة روتشيلد ما تزال تحتفظ بمكانتها المالية حتى الآن، وهي المدخل لقصة الهيمنة المالية اليهودية على أوروبا وأمريكا حيث تملك من المال (500) تريليون دولار أمريكي.

فما تاريخ تلك العائلة؟؟؟

باختصار هي عائلة يهودية من أصول ألمانية تملك (البنك الدولي) بالوراثة، والبنك الدولي هو الآمر الناهي للبنوك المركزية (بالعالم) وهم قادة المُستنيرينَ (Illuminati) أو (المتنورين) الذين يحكمون العالم فعليًا من وراء الستار، وهُم من ربطوا سعر برميل النِفط بالدولار ويلقبونهُم بعائلة الغموض وحُكام العالم ومُمولي حكومة العالم الخفية..

واليكُم نُبذةٌ عن تاريخ العائلة ومؤسسها:

في البداية نتحدث عن المؤسس «ماجيراشيل روتشيلد» (ماير روتشيلد) (1743 - 1814) بدأ حياتهُ ككاتب في مصرف أوبنهايمر وهو «تاجر العُملات القديمة» وكان ابنًا لأحد التجار اليهود في فرانكفورت بألمانيا. افتتح ماير روتشيلد مصرفًا في فرانكفورت، حيث حقق استثمارات مُثمرة للعائلات الملكية، في عدد من الدول الأوروبية. ودرب أبناءه الخمسة على أساليب الحرص على إدارة الأموال، في العام 1743 ولد ماير أمشيل باور في فرانكفورت بألمانيا، وكان والده مالكًا لمكتب للمُحاسبة

والإقراض، عمل ماير في بنك لعائلة أوبنهايمر بمدينة هانوفر، وكان ناجحًا جدًّا بعمله وأصبح مُساهمًا بالبنك.

من أقواله الشهيرة: «دعوني أُصدِر وأُسيطر على أموال الأُمم ولا يُهمني من يكتُب القوانين».

ويعود أصل نسب «ماير أمشيل باور» إلى يهود الخزر وهُم القبيلة الـ 13 التي منها غالبية اليهود الآن وهم ليسوا من نسل بني إسرائيل.[1]

بعد وفاة الوالِد عاد ماير إلى فرانكفورت كي يُدير أعمال والده الراحِل، وكان يُدرِك تمامًا أهمية الإشارة التي وضعها والدهُ، لذا قد قام بتغيير اسم عائلته من باور إلى روتشيلد.. وروتشيلد باللُّغة الألمانية تعني العلامة الحمراء..

تعرف ماير على أحد جنرالات الأمير ويليام التاسِع الذي كان من أغنى ملوك أوروبا، وعرض عليه بيعه مجوهرات ثمينة بأسعار رخيصة.. ونجحت خطة ماير، وقام الجنرال بتقديمه للأمير ويليام، الذي أراد أيضًا الاستفادة من هذا العرض السخي.. وعندما عرض عليه ماير عروضًا مُغرية لإقامة أعمال تُجارية معهُ. وبالتالي قد أصبح روتشيلد مُقربًا من الملِك، وأصبح من بلاط القصر.. ولاحظ روتشيلد أن إقراض الديون للدولة هو أفضل بكثير من إقراضها للعامة..

وفي العام 1770 أنشأ ماير روتشيلد جماعة وأخوية النورانيين، وأوكل مُهمة التخطيط لها وتنظيمها إلى «البريفسور آدام وايزهاوبت»، الذي كان يدعي المسيحية. وسُميت الأخوية بالمُستنيرين لعبادتهم الشيطان «إله النور».

أعلن وايزهاوبت عام 1776 رسميًّا قيام أخوية المتنورين في بافاريا (ألمانيا حاليًا) وكانت أهدافها: تدمير جميع الحكومات الحالية وإفساد وتشويه الأديان ومُحاربتها،

1- انظر كتاب القبيلة الـ 13 تحكم العالم، منصور عبدالحكيم، الناشر: دار الكتاب العربي.

وتدمير كل الروابط العائلية والاجتماعية، وبناء دولة عالمية واحدة بدون أديان تحت رعاية إلههم «إله النور».

بعد أن تم كشف تلك الجماعة بدأ وايزهاوبت بالتسلُّل إلى مُنظمة الماسونية العالمية مع تعاليمهُ النورانية، وتمكن من إقناع رؤساء محافل الشرق الأعظم بتعاليمه.. وبهذا فقد أصبحت النورانية بمثابة جمعية سرية تضُم رؤساء الماسونية داخِل مُنظمة سريَّة هي الماسونية..

في عام 1791 تمكن روتشيلد من التحكم بالمال الأميركي عن طريق الكسندر هاملتون عميلهم - في حاشية جورج واشنطن، حين قام بإنشاء مصرف مركزي في أمريكا دعي «البنك الأول في الولايات المتحدة».

وعام 1811 انتهت مدة الترخيص المعطى لروتشيلد في البنك المركزي بأمريكا، وصوت - الكونجرس بعدم التجديد.. عندها صرح ناثان روتشيلد: «إما أن يتم منح تجديد للرخصة، أو سوف تجد الولايات المتحدة نفسها متورطة بحرب كارثية».

ولكن الحكومة رفضت التجديد.

وفي عام 1798 أعطى روتشيلد ابنه ناثان (21 عامًا) مبالغ كبيرة، وأرسله إلى لندن.

وفي عام 1810 تُوفي أحد أهم أصحاب البنوك بإنجلترا، وعندها أصبح ناثان روتشيلد هو المصرفي الأهم بذلك الوقت. وبنفس العام ذهب سالومون «ابن ماير روتشيلد» إلى النمسا، وافتتح هناك بنك روتشيلد وأبنائه.

وفي العام 1812 بتمويل من آل روتشيلد، شنت بريطانيا حربًا على الولايات المتحدة، وكانت خطة - روتشيلد هي إغراق الولايات المتحدة بالديون، لإجبارها على التجديد له برخصة البنك المركزي.

في تلك السنة توفي ناثان روتشيلد، وكان قد كتب بوصيته أن تتم إدارة أعمال العائلة وتوريث أسرارها للأعضاء الذكور فقط، وأن يتولى القيادة الأخ الأكبر. لذا فإن العائلة لم تختلط بعائلات أخرى، وبقيت محافظة على أصول سلالتها. أما الأبناء غير الشرعيين للعائلة فقد أوكلت لهم مهام رئاسة مجموعات ومشاريع اقتصادية مختلفة كي يبقى اسم روتشيلد بعيدًا عنها.

والجدير بالذكر أنه في العام 1815 قام الإخوة الخمسة «روتشيلد» بتمويل طرفي الحرب.. «ناثان في بريطانيا، -ويعقوب في فرنسا» وأنشأ هناك بنكًا.

قام آل روتشيلد بتمويل الحملة الفرنسية على مصر والشرق وجعل صناع السفن اليهود بميناء جنوه الإيطالي يقومون ببناء قطع أسطوله البحري في مقابل أن يعطى نابليون لليهود فلسطين لينشئوا وطنًا قوميًّا لهم فيها بعد أن يحتل مصر ويحكم قبضته عليها وبذلك يكون الطريق ممهدا له ليزحف على فلسطين ويحقق لهم أطماعهم فيها.

وبعد فشل الحملة قال «نابليون بونابرت» الذي عبّر عن عدم ثقته في البنك بكلّ وضوح.

«عندما تكون الحكومة معتمدة على المصارف من أجل المال، فليس القادة بل هي من يسيطر على الأمور، لأن اليد التي تعطي فوق اليد التي تأخذ المال . . . الممولون لا وطنية لهم ولا أخلاق، هدفهم الوحيد هو الربح».

وكان في كلّ مكان ذهب إليه نابليون ، اكتشف أنّ المعارضة له يجري تمويلها من قبل بنك إنجلترا الذي يجني من وراء ذلك أرباحًا ضخمة، مثل: بروسيا والنمسا وروسيا التي غرقت جميعها في الديون في محاولة إيقافه.

فأحد أسباب هزيمة نابليون في روسيا هي قطع خطوط الأمداد والاتصال الذي

كانت تتحكم به عائلة روتشيلد فهم بهذه الطريقة قللوا فرص الانتصار لنابليون بعد فشل الحملة على فلسطين.

استثمرت بيوت عائلة روتشيلد ظروف الحروب النابليونية في أوروبا، وذلك بدعم آلة الحرب في دولها، حتى كان الفرع الفرنسي يدعم نابليون ضد النمسا وإنجلترا وغيرها، بينما فروع روتشيلد تدعم آلة الحرب ضد نابليون في هذه الدول، واستطاعت من خلال ذلك تهريب البضائع بين الدول وتحقيق مكاسب هائلة.

أرسلت عائلة روتشيلد خمسة ملايين جنيه لدعم نابليون في معركته الشهية ووترلو، وعمدت في الوقت نفسه إلى تهريب كمية هائلة من الذهب عبر فرنسا إلى القائد الإنجليزي ولينجتون لتشجيعه على خوض غمار هذه المعركة.

ونتيجة انتشار مصارفهم بأوروبا، عمدت عائلة روتشيلد على تنظيم شبكة مراسلة سريعة في أوروبا لضمان سرعة معاملاتها. وقد استغل روتشيلد هذه الشبكة البريدية السريعة لمعرفة أخبار الحرب على أرض المعركة أولًا بأول. وكان مراسلوهم هم الوحيدين الذين يحملون تراخيص بالمرور عبر البلدين دون إشكالية.

وكان أحد مراسلي روتشيلد ويدعى «روثوورث» قد عرف بالنتيجة النهائية لمعركة واترلو بفوز الإنجليز.. واستطاع نقل الخبر لروتشيلد قبل 24 ساعة من وصول الخبر رسميًا لبريطانيا.

وهذا ديدن اليهود دائمًا فهم يمولون الحروب ولا يشتركون فيها ويتاجرون بأرواح المتحاربين، حتى في حروب الرسول ﷺ كانوا يبيعون السلاح لقريش وللمسلمين.

وكانت السوق المالية ببريطانيا بحالة هبوط نتيجة الحرب، وخاصة بعد أن أذاع موظفو روتشيلد خبر خسارة بريطانيا بالحرب.. وعندها كانت جميع أسهم الشركات والعقارات تهبط بشكل متسارع.

عندها أمر روتشيلد جميع موظفيه بشراء كل الأسهم التي ممكن أن تطالها أيديهم.. شركات، عقارات وكل شيء.. وعند وصول النبأ الحقيقي بفوز بريطانيا بالحرب، عندها ارتفعت الأسهم بشكل مطرد، ونتيجة هذه الحركة الخبيثة من روتشيلد فقد حقق أرباحًا تفوق 20 ضعف الأسهم التي اشتراها.. وهذا ما أعطى عائلة روتشيلد سلطة مطلقة بالاقتصاد البريطاني، واستطاع الضغط على بريطانيا لإنشاء بنك مركزي يكون روتشيلد المتحكم فيه.

وعندها قال ناثان روتشيلد مقولتهُ الشهيرة:

«أنا لا يهمني أية دمية قد وضعت على عرش إنجلترا ليحكم الإمبراطورية البريطانية التي لا تغيب عنها الشمس. الرجل الذي يتحكم بالموارد المالية هو الذي يحكم الإمبراطورية البريطانية، وأنا من يحكم الموارد المالية البريطانية».

ونتيجة تحكم روتشيلد ببنك بريطانيا فقد استخدم سُلطتهُ لتغيير نظام إرسال النقود من بلد إلى بلد وعوضًا عن ذلك استخدم فروع بنوك العائلة الخمسة المُتواجدة في أوروبا لتطبيق نظام السندات والحوالات «النظام البنكي الحالي».

بعد الحرب نجح الابن جيمس في تنمية ثروة عائلة روتشيلد من أموال الخزانة العامة الفرنسية، حاول ملك فرنسا الجديد لويس الثامن عشر الوقوف في وجه تصاعد نفوذ عائلة روتشيلد في فرنسا فما كان من جيمس روتشيلد إلا أن قام بالمضاربة على الخزانة الفرنسية حتى أوشك الاقتصاد الفرنسي على الانهيار.... وهنا لم يجد ملك فرنسا أمامه من سبيل آخر لإنقاذ الاقتصاد الفرنسي سوى اللجوء إلى جيمس روتشيلد الذي لم يتأخر عن تقديم يد العون للملك لويس الثامن عشر لكن نظير ثمن باهظ وهو الاستيلاء على جانب كبير من سندات البنك المركزي الفرنسي واحتياطيه من العملات المحلية والأجنبية.

وفي ذلك الوقت كانت روتشيلد تتحكم بنصف ثروات العالم، وكانت كثير من دول

أوروبا تدين لهم. ولكن قيصر روسيا رفض إعطاءهم ترخيص بنك مركزي في روسيا.. لذا لم تنجح خطة روتشيلد بتحقيق الحكومة العالمية الموحدة.

وأقسم روتشيلد على أن ينتقم من القيصر ومن عائلته وسُلالته.. «وقد تحقق له ذلك بعد مائة عام على أيدي البلاشفة الشيوعيين أبناء النورانية التي أسسها روتشيلد الكبير في بافاريا».

ونعود إلى أمريكا حيثُ العام 1816 أعطى الكونجرس الأمريكي ترخيصًا آخر لروتشيلد لإنشاء بنك مركزي آخر في - أمريكا واسمه البنك الثاني للولايات المتحدة وكانت مدة الترخيص 20 سنة.. مما أعطى روتشيلد التحكم مرة أخرى في أسواق أمريكا المالية. وعندها فقط انتهت الحرب مع بريطانيا.. وتحقق لروتشيلد ما كان يريد.. ولكن بعد مقتل الآلاف من الأبرياء في الحرب.

بعد هزيمة فرنسا في معركة واترلو 1815 احتاجت الحكومة الفرنسية قروضًا لإعادة إعمار البلاد فكان المقرض هم آل روتشيلد بمبالغ كبيرة كي يزداد الدين عليها في نفس العام سببت روتشيلد نكسة مالية كبيرة سببت الذعر في فرنسا.. مما مكن روتشيلد من التحكم بالاقتصاد الفرنسي. وفي نفس العام أقرضت روتشيلد مبالغ طائلة للحكومة البروسية.

ومنذ إنشاء بنك إنجلترا، عانت إنجلترا أربع حروب مكلفة وبلغ إجمالي الدين وقتها 140.000.000 ج إسترليني وهو مبلغ كبير جدًّا بالنسبة لزمنه ومن أجل سداد دفعات الفائدة للبنك، وضعت الحكومة البريطانية برنامجًا في محاولة لزيادة الإيرادات من مستعمراتها الأمريكية، من خلال برنامج موسّع من الضرائب.

تمكنت عائلة روتشيلد خلال السنوات الثلاث 1815 إلى 1818 من جمع ثروة تزيد على 6 مليارات دولار من بريطانيا وفرنسا، وهي ثروة جعلت العائلة تجلس على تلال من المليارات وتمتلك اليوم نصف ثروات العالم.

في العام 1836 حصل يعقوب روتشيلد على عقد إنشاء السكك الحديدية الكُبرى في فرنسا، وبدأت من باريس حتى فالنسيا، والتقت الشبكة مع شبكة النمسا التي أنشأها أخوه ساومون «وأب زوجته، فقد تزوج يعقوب ابنة أخيه للحفاظ على الثروة في أسرتهم».

في العام 1874 أُنتخب كالمان روتشيلد ليكون عضوًا بالبرلمان الإنكليزي.. وقدرت ثروة يعقوب روتشيلد وحده بحوالي 600 مليون فرنك، وهي بذلك الوقت كانت أكثر بـ 150 مليون فرنك من مجموع ثروات جميع المصرفيين بفرنسا.

وفي العام 1852 بدأ آل روتشيلد بتقنية الذهب والفضة من أجل صك العُملة البريطانية.

آل روتشيلد والسيطرة على أمريكا

استطاعت عائلة روتشيلد السيطرة على دول أوروبا الكبرى عن طريق السيطرة على الاقتصاد والمال والبنوك وتنمية ثرواتهم عن طريق الحروب وإشعالها بين بريطانيا وفرنسا وروسيا وكم خططت عن طريق جماعة النورانيين لإشعال حروب محلية وعالمية. وحين تم الإعلان عن اكتشاف القارة الأمريكية واتجهت إليها الأنظار الاستعمارية الغربية قام آل روتشيلد بالسيطرة على الولايات المُتحدة الأمريكية وكانت 13 ولاية حين أنشأت أول بنك مركزي يتحكم في إصدار العُملة ويُقرض الحكومة والأفراد وحارب آل روتشيلد ليكون ذلك الأمر لها .. وكان مُخطط آل روتشيلد يقضي بالتحكم بالاقتصاد الأمريكي عن طريق إنشاء بنك مركزي ثم البحث عن أشخاص مرغوبين، والذين مُقابِل ثمن مُعين قادرين على خِدمة أهداف النورانيين، ودعمهم للوصول إلى مراكز عُليا في الحكومة الفدرالية والكونجرس والمحكمة العُليا وكُل الوكالات الفدرالية.

وكذلك خلق جماعات صغيرة لإثارة نزاعات بين الشعوب، خاصة بين البيض والسود، والعمل على تدمير الأديان في المجتمع الأمريكي، ولهذا قام الجنرال الأمريكي البرت بايك عام 1871 وكان زعيمًا للنورانية والماسونية في أمريكا، وكان قد أنهى مخططه لقيام ثلاث حروب عالمية، مع ثورات متعددة، للوصول بالمؤامرة إلى مراحلها النهائية.

فالحرب العالمية الأولى: خطط لها لتدمير القيصرية الروسية كما وعد ناثان روتشيلد عام 1815، سيستبدل النظام القيصري بالشيوعي، الذي سيهدف لتدمير الديانات وخاصة المسيحية المنتشرة هناك. والاختلافات بين الإمبراطورية الألمانية والبريطانية أي التي ستدعم هذه الحرب.

ومؤسس الشيوعية كارل ماركس اليهودي والذي أشعل الثورة لينين من أصول يهودية فاستبدل روتشيلد القيصرية باليهودية.

والحرب العالمية الثانية: سيخلقها التناقض بين الفاشية والنازية السياسية، مع قتل

الكثير من اليهود بألمانيا بالاتفاق مع رأس المال اليهودي حتى يخلص هتلر من كبار السن ونفقات علاجهم عندما يتحقق وعد بلفور الذي منح روتشيلد بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ٢/ ١١/ ١٩١٧م وقد وجه بلفور وزير خارجية بريطانيا آنذاك الوعد لروتشيلد بقوله: (عزيزي اللورد روتشيلد إن حكومة صاحبة الجلالة) ثم بررت الحكومة بوعد بلفور وقامت دولة إسرائيل ١٥/ ٥/ ١٩٤٨م. وبذلك يكون الباقي من شباب اليهود بعد القضاء على المسنين والمرضى منهم هاجروا لفلسطين لبناء دولة إسرائيل. وتآمر هتلر معهم. حيث تخلصوا من الشيوخ ونفقاتهم مما اضطر الشباب للهروب وبناء دولة اليهود. وما يسمى بالهولوكست ولا يزال اليهود يقبضون ويطالبون بدماء من قتلهم هتلر ويبتزون العالم إلى الآن.

الحرب العالمية الثالثة: ستقوم بعد استفزاز المسلمين وإثارة العداوة بين الإسلام والصهيونية السياسية ليحارب بعضهم بعضًا، وباقي الدول ستتدخل بالحرب حتى تصل لحالة الإنهاك الفكري والجسدي والروحي، والاقتصادي.

وكتب ألبرت بايك إلى مازيني «زعيم النورانية في أوروبا» هذه الرسالة ما تزال معروضة في المتحف البريطاني، وقد ورد فيها:

(نحن يجب أن نطلق الفوضويين والملحدين، ويجب أن نحرض الفوضى الاجتماعية الكبيرة والتي من خلال الرعب الذي ستسببه، سترى الأمم تأثير الإلحاد المطلق، ومصادرالوحشية والهياج الدموي. عندها سيستعد الشعب في كل مكان للدفاع عن أنفسهم ضد هؤلاء الثوريين وسيبيدون هؤلاء الجماعات من مدمري الحضارة، وستحرر الجموع من المسيحية، وستكون أرواحهم في ذلك الوقت دون توجيه أو قيادة وقلقين لإيجاد مثل أعلى، ولكن دون معرفة لمن سيوجهون عبادتهم، وسيتلقون النور الحقيقي من خلال التظاهرات العالمية للتعاليم النقية والتظاهرة التي ستظهر من خلال الحركة الرجعية العامة التي ستلي تدمير المسيحية والإلحاد، كلاهما سينهيان ويدمران بنفس الوقت).

بعد صراع لم يدم طويلا استطاعت عائلة روتشيلد السيطرة على الولايات المُتحدة الأمريكية منذ نشأتها وذلك بالسيطرة على بنكها المركزي فيذكر التاريخ أن ناثان روتشيلد في 1811 سبب المضاربة والفساد اضطر الكونجرس الأميركي لرفض تجديد عقد البنك المركزي الأول التابع لآل روتشيلد وخسر ناثان ماير روتشيلد الملايين بسبب رفض الكونجرس لتجديد ميثاق البنك المركزي في الولايات المتحدة. كما ذكرنا آنفًا.

أصدر ناثان تهديده الأول «فإما يتم منح طلب التجديد من الميثاق، أو سوف تشارك الولايات المتحدة في الحرب الأكثر كارثية» ومع ذلك رفض الكونجرس التجديد.

فقد كانت الخسائر والغش واضحة للشعب الأمريكي فخسائره كبيرة طالت شرائح الشعب حتى المعدوم رهن وباع ما لا يرهن ولا يباع وهناك من رهن وباع بناته لمرابين يهود وحتى طالت أصحاب رأس المال المستثمرين.

واستجاب العرش البريطاني لطلب ناثان روتشيلد بمعاقبة الولايات المُتحدة بعد أن تم اغتيال رئيس الوزراء البريطاني سبنسر برسيفال وهو سياسي بريطاني (1 نوفمبر 1762 - 11 مايو 1812) في 1812 وهو الوحيد الذي دخل التاريخ باعتباره رئيس الوزراء البريطاني الوحيد الذي خالف مطالب آل روتشيلد إلى أن اغتيل في مكتبه. وبعد شهر أعلنت حكومة صاحب الجلالة الحرب على الولايات المتحدة وكان من بين الأسباب التي أدت إلى حرب بين الولايات المُتحدة وإنجلترا، كان الحصار البحري البريطاني على فرنسا، والنزاعات الحدودية مع كندا وغيرها ولكن، في النهاية، كانت مصالح روتشيلد رئيسية في الأحداث أو أصبح ناثان ماير روتشيلد الرابح لهذا الصراع حيث تم تأسيس «البنك الثاني للولايات المُتحدة (The second Bank of The United states) في عام 1816 حيث قام السياسيون أنفسهم في الكونجرس والبيت الأبيض الذين ألغوا ميثاق البنك الأمريكي، بالمسارعة إلى توقيع تأسيس البنك الثاني للولايات المتحدة لصالح عائلة روتشيلد.

والجدير بالذكر أيضًا أنه في العام 1812 ذهب كالمان روتشيلد إلى إيطاليا، وقام بإجراء صفقات عمل مع الفاتيكان.

وفي العام 1823 تولى روتشيلد المعاملات المالية للفاتيكان حول العالم.

وفي العام 1832 قام الرئيس جاكسون «الرئيس السابع للولايات المتحدة» بحملة ضد البنوك، وهدفها تحرير النظام المالي الأمريكي لمصلحة الشعب الأمريكي، وليس لمصلحة روتشيلد، فقام في العام 1833 بسحب الودائع من بنك روتشيلد «بنك أمريكا الثاني» وإيداعها ضمن البنوك الوطنية عندها شعر روتشيلد بالذعر، وفعل ما بوسعه لتقليص الموارد المالية، وخلق أزمة اقتصادية.. عندها علم جاكسون بذلك وقال لهم:

(إنكم وكر للصوص والأفاعي، وأنا عزمت على طردكم خارجًا، وأقسم بالله السرمدي بأني سأطردكم).

وفي عام 1834 تولى زعامة جماعة المتنورين التابعة لآل روتشيلد الزعيم الثوري الإيطالي مازيني وتولى رئاستها بأمريكا الزعيم الماسوني الجنرال البرت بايك .. وقام الماسونيون عام 1835 في 30 كانون الثاني بمحاولة اغتيال الرئيس جاكسون بإطلاق النار عليه ولكن المحاولة باءت بالفشل.

وصرح الرئيس وقتها بأنه يعلم بأن روتشيلد هو من وراء هذه المحاولة، في هذه السنة حصل روتشيلد على مناجم الزئبق في أسبانيا، والزئبق كان عنصرًا مهمًا جدًّا لتنقية الذهب والفضة، لذا فقد حصل روتشيلد على احتكار جديد..

وفي العام 1836 نجح الرئيس جاكسون في طرد بنك روتشيلد المركزي من أمريكا بعد انتهاء مدة الترخيص الممنوح له قانونًا .. ولم ينجح آل روتشيلد في إعادة بنكهم المركزي إلى أمريكا حتى العام 1913 تحت اسم آخر غيرهم، فقد أوكلت المهمة إلى يعقوب شيف، وهو الابن غير الشرعي للعائلة.

وتعود قصة ذلك الرجوع منذ العام 1837 عندما أرسلت روتشيلد أوغست بلمونت إلى

أمريكا وهو من يهود الاشكناز، وذلك لإنقاذ مصالحهم البنكية التي خربها الرئيس جاكسون.

ففي عام 1840 عمدت روتشيلد إلى فتح فروع من بنك بريطانيا«بنك روتشيلد» في أمريكا وأستراليا. وفشلت محاولة العودة والسيطرة، وتكرر الرفض في عام 1841 حين رفض الرئيس تايلر «الرئيس العاشر لأمريكا»، تجديد الرخصة للبنك المركزي لروتشيلد.. ووقتها تلقى مئات رسائل التهديد بالقتل والاغتيال.

وفي عام 1844 اشترى سالومون روتشيلد مناجم الفحم من باقي الشركات مما جعله أحد أهم المحتكرين الصناعيين العالميين.

وفي العام 1845 توفى الرئيس الوطني جاكسون، وكان قد سئل قبلها عن أكبر إنجاز حققه بحياته، فكان جوابه بدون تردد: (لقد قتلت البنك). وكان يقصد بها طرده لبنك روتشيلد المركزي.

وفي العام 1861 بدأ الرئيس لنكولن «الرئيس السادس عشر لأمريكا» بالطلب من البنوك الكبرى في نيويورك للحصول على قروض من أجل الدعم في الحرب الأهلية.

وباعتبار أن هذه البنوك كانت تحت تأثير غير مباشر من روتشيلد، فقد عرضت عليه عرضًا كانوا يعلمون تمامًا بأنه سيرفضه.. وهو أن يدفع 24 ٪ إلى 36٪ كفائدة للقروض الممنوحة!!

لكن الرئيس غضب من فرض هذه الفوائد الضخمة، وقد قام بطبع العملة الوطنية الخالية من الديون دون الرجوع إليهم، وأخبر الشعب بأن هذه هي العملة القانونية للديون العامة والخاصة.

وفي العام 1862 بعد أن طبع لنكولن العملة الخالية من الديون صرّح:

«لقد أعطينا الشعب في هذه الجمهورية أعظم مباركة ممكن أن يحصلوا عليها، وهي أوراقهم النقدية كي يدفعوا ديونهم».

وصرح الرئيس لنكولن في عام 1865:

«لديّ عدوَّان كبيران، الجيش الجنوبي أمامي، والمصادر التمويلية خلفي. وبالمقارنة بين الاثنين، فذلك الذي خلفي هو الخصم الأعظم».

والجدير بالذكر أن من أشعل الحرب الأهلية الأمريكية بين أهل الشمال وأهل الجنوب هم آل روتشيلد وكان قيصر روسيا في عداء مع آل روتشيلد ورفض طلبهم بإنشاء بنك مركزي في إمبراطوريته ولهذا فإنه عام 1863 صرح بأنه إذا تورطت أي من إنجلترا أو فرنسا بالحرب الأهلية الأمريكية وساعدت الجنوب، فسيكون ذلك بمثابة إعلان للحرب، وعندها سيقف بجانب الرئيس لنكولن. وتأكيدًا على أقواله فقد أرسل جزءًا من الأسطول الروسي إلى سواحل سان فرانسيسكو ونيويورك.

صرح المستشار الألماني بسمارك عام 1876: «إن تقسيم الولايات المتحدة لقسمين بقوة متساوية كان قد قرر منذ فترة طويلة قبل الحرب الأهلية بواسطة القوى المالية الكبرى في أوروبا. وكان هؤلاء المصرفيون خائفين أنه إذا بقيت الولايات المتحدة ككيان واحد وأمة واحدة فإنها ستحصل على استقلالها الاقتصادي والمالي، والذي سيفسد طغيانهم المالي على العالم».

في ذلك الوقت كانت عائلة روتشيلد قد أوكلت إلى عميلها بأمريكا «روكفلر» ليؤسس شركة استنادر أويل Stndard Oil وهي مؤسسة نفطية كبرَى والتي احتكرت تلك الصناعة فيما بعد في أمريكا.

وبعد انتهاء الحرب الأهلية لصالح الاتحاديين والرئيس إبراهام لنكولن لاحقًا تم اغتيال الرئيس لنكولن قبل أقل من شهرين على انتهاء الحرب الأهلية.

وعمل آل روتشيلد على السيطرة على الاقتصاد الأمريكي بداية من خلال يعقوب شيف، الذي ولد في منزل روتشيلد في فرانكفورت «غير شرعيٍّ» قد أرسل إلى أمريكا

وهو بعمر 18 سنة ومعه الدعم المالي والتعليمات لإنشاء بنك في أمريكا. وكان من مهامه مساندة النورانيين في أمريكا لتحقيق أهداف جماعة النورانيين.

وتزوج شيف من ابنة لوب، 1875، واستلم بنك كون-لوب وبدأ بتمويل -شركة النفط الخاصة بروكفلر، ومشروع الخطوط الحديدية الخاص بهاريمان، ومشاريع الفولاذ الخاصة بكارنجي، وكان كل ذلك بأموال روتشيلد.

وقد تعرف شيف على زعماء المال بأمريكا ومنهم مورغان المتحكم بأسواق وولستريت ودريكسل.. وعندها عرض شيف على روتشيلد إنشاء فروع لهم في هذه الأسواق كي يصبح لهم نفوذ أكبر في سوق المال الأمريكي.

في هذه الأثناء كانت شركة روتشيلد وأبنائه قد بدأت بتمويل نصف مشروع نفق الشانيل بين فرنسا وإنجلترا.

في العام 1815 أيضًا استطاع آل روتشيلد السيطرة بالدين على رئيس الوزراء البريطاني بنيامين ديزرايلي وذلك حتى تشتري وتشارك الحكومة البريطانية في قناة السويس وذلك من الخديوي سعيد. ونجحت خطة روتشيلد، وهكذا ملكت بريطانيا القناة، وحصل روتشيلد على حماية من الجيش الحكومي لحماية مصالحه التجارية في الشرق الأوسط.

وفي العام 1880 بدأت روتشيلد بتنفيذ برامج تحريض وعنف ضد اليهود، بشكل خاص بروسيا، وأيضًا ببولندا وبلغاريا، ورومانيا. نتيجة هذه المخططات والمؤامرات قتل آلاف من اليهود والأبرياء، وهجّر أكثر من مليوني يهودي خاصة إلى نيويورك وشيكاغو وفيلادلفيا وبوسطن ولوس أنجلوس.

والهدف من هذه البرامج هو خلق قاعدة كبيرة لليهود في أمريكا، والذين سيتم تثقيفهم ليكونوا ناخبين ديمقراطيين «لوبي يهودي».

وبالفعل وبعد عشرين سنة أصبح هؤلاء قوة ديمقراطية قوية في الولايات المتحدة،

وقد استخدموا لانتخاب رجال روتشيلد المختارين، ومنهم الرئيس الأمريكي ويلسون، الذي كان من رجال روتشيلد.

انتخب غارفيلد رئيسًا للولايات المتحدة في العام 1881.. وقد صرح: (أيًا كان المتحكم بحجم المال في بلادنا، هو الحاكم المطلق للتجارة والصناعة.. وعندما تدركون بأن كل هذا النظام محكوم ببساطة، بطريقة أو بأخرى، من قبل بضعة رجال بالقمة، عندها لن تحتاجون لمن يخبركم كيف تنشأ التضخمات والنكبات الاقتصادية).

لم يمض على الرئيس غافيد سوى مائة يومًا بالحكم، وبعدها تم اغتياله وإزاحته.

وفي العام 1883 أوقفت الحكومة البريطانية مشروع قناة الشانيل بعد أن تم حفر 6000 قدم منها، بحجة أنه قد يؤثر على أمن بريطانيا.

من تاريخ العائلة وسجلها ومحطاتها أنه في عام 1885 أصبح ناثنيل روتشيلد أول يهودي يحصل على لقب لورد.

وفي العام 1886 حصل بنك روتشيلد الفرنسي على كمية من حقول النفط الروسية وشكلت شركة بترول البحر الأسود، والتي أصبحت بوقت قصير ثاني أكبر مصدر للنفط بالعالم.

تزوج ادوارد ساسون في العام 1887 وهو أهم تجار الأفيون بالصين من إحدى بنات روتشيلد.. وبالتالي فقد انضم أيضًا لإمبراطورية روتشيلد.

وقد مولت روتشيلد عملية ملغمة الماس في مناجم جنوب أفريقيا، وأصبحت من أكبر المساهمين في هذه المناجم، أيضًا في باقي مناجم الحجارة الكريمة في أفريقيا والهند.

وفي العام 1891 قام أحد الناشطين العماليين بنشر مقال عبر وكالة رويترز، تحدث فيها عن روتشيلد والاحتكارات الكبرى.. مما أثار قلق روتشيلد، فقام عندها بشراء وكالة رويترز، وبدأ بشراء وكالات الأنباء والصحف الأخرى، ومنذ ذلك الوقت لم يعد يذكر اسم روتشيلد في الصحف الكبرى.

في العام 1895 قام أدموند أصغر أبناء روتشيلد بزيارة فلسطين، وقدم المال لإنشاء أول مستعمرة يهودية، وكان هدفه بعيد المدى إنشاء دولة روتشيلد الخاصة هنا.

وفي العام 1897 قامت روتشيلد بإحداث المؤتمر الصهيوني الأول، وكان المقرر أجراؤه في ميونخ الألمانية، ولكن بسبب المعارضة المحلية أقيم في بال بسويسرا في 29 آب (أغسطس)، وتزعم المؤتمر اليهودي «الاشكنازي» تيودور هرتزل والذي كتب في مذكراته: (من الأساسي أن تصبح معاناة اليهود أسوأ.. هذا سيساعدنا لتحقيق خططنا.. أنا عندي فكرة ممتازة.. أنا سوف أحرض العداء للسامية لإبادة وفرة من اليهود.. والمعادين للسامية سوف يساعدونا لتقوية الاضطهاد والظلم ضد اليهود. أعداء السامية سيكونون أفضل أصدقائنا).

في هذه السنة أصبح هاريمان رئيسًا لاتحاد الباسيفيكي للسكك الحديدية وتابع كي يسيطر على السكك الحديدية الجنوبية.. وهذا كله بتمويل من روتشيلد.

وفي العام 1901 أغلق بنك روتشيلد في فرانكفورت ألمانيا.. لأنه لم يتواجد ابن ذكر يتولى رئاسة البنك بعد وفاة الأب.

قامت مجموعة يهودية صهيونية عام 1905 بدعم من روتشيلد بمحاولة انقلاب شيوعي ضد قيصر روسيا، ولكنهم فشلوا، وتم نفيهم إلى ألمانيا الوحيدة التي استقبلتهم.

في عام 1907 صرح يعقوب شيف رئيس بنك كون-لوب بالتالي:

(طالما نحن لا نملك بنكًا مركزيًا مع موارد ائتمانية كافية، فإن هذه البلد سيتعرض إلى أكبر رعب مادي وصلته في تاريخها).

وبالتالي وجدت أمريكا نفسها في وسط كارثة مالية مصممة من قبل روتشيلد، والتي دمرت الملايين من أعمال الأبرياء وصغار الكسبة في أمريكا، وزادت البلايين لثروة روتشيلد.

أنشأ يعقوب شيف جمعية أسماها الجمعية الوطنية لدعم الناس الملونين NAACP 1909.

واستخدمت هذه المنظمة لتحريض السود على عمليات العنف، وعمليات السلب والنهب، والأشكال الأخرى من الفوضى في البلاد، وذلك لخلق شرخ بين البيض والسود في أمريكا.

في آذار مارس 1913، انتخب ويلسون (وهو أحد رجال روتشيلد) رئيسًا للولايات المتحدة.

وأنشأ آل روتشيلد مصرفهم الأخير والحالي في أمريكا، والذي اتخذ اسم (المخزون الفدرالي)، كي يأخذ صفة وطنية، بالرغم من أنه بنك خاص، وليس له علاقة بالمخزون القومي، ولا الاتحادي.

وقد علق تشارلز ليندبرغ العضو في الكونجرس بعد إنشاء المصرف: (هذا العمل قد أنشأ أكبر احتكار على الأرض. عندما يوقع الرئيس هذه العملة «الدولار»).

وهكذا تم إعطاء الشرعية للقوى المالية للحكومة الخفية.

آل روتشيلد والحروب العالمية

قام فرع روتشيلد ببريطانيا بتمويل الجانب البريطاني.. والفرع الألماني بتمويل ألمانيا.. والفرنسي لفرنسا. بنفس الوقت كانت روتشيلد تحكم وتتحكم بوكالات الأنباء الرئيسية في هذه الدول..

هكذا صار آل روتشيلد «وولف» و«رويترز» في بريطانيا، و«هافاز» في فرنسا حيث استخدمت وكالة وولف لإثارة حماسة وعواطف الألمان للحرب.. واسم روتشيلد لم يعد يذكر بالصحف.. لكنها كانت الكل في الكل كما يقولون..

عين الرئيس الأمريكي ويلسون 1916 اليهودي «برانديز» رئيسًا للمحكمة العليا الأمريكية.. وكان من قبل يشغل أيضًا منصب رئيس اللجنة التنفيذية للشؤون الصهيونية.

في هذه الأثناء، كانت ألمانيا هي المتقدمة بالحرب لأن روتشيلد قامت بتمويلها أكثر من باقي الأطراف، لأنها لم ترد دعم قيصر روسيا بالحرب.. وقيصر روسيا كان يحارب إلى جانب باقي الأطراف.

فجأة، وبالرغم من التفوق الألماني بالحرب طلبت ألمانيا هدنة مع بريطانيا بالرغم من عدم حاجتها لوجستيًّا لذلك.... هذا التصرف أقلق روتشيلد الذي لم يكن يتوقع تصرفًا كهذا.. لذا فقد لجأ إلى ورقة أخرَى ليلعبها..

أرسل برانديز وفدًا صهيونيًّا من أمريكا ليعطي وعدًا لبريطانيا بتدخل أمريكا في الحرب لصالح بريطانيا، ولكن بشرط أن توافق بريطانيا على إعطاء أرض فلسطين إلى روتشيلد.

وكانت روتشيلد تريد أرض فلسطين، لأنه كانت لهم مطامح اقتصادية وتجارية في الشرق، لذا فقد أرادوا إنشاء ولاية لهم في هذه المنطقة مع جيشهم الخاص بهم لاستخدامه لإرهاب أي دولة أخرى تهدد مصالحهم في المنطقة.

بريطانيا بدورها وافقت على صفقة فلسطين، وقام الصهاينة البريطان بإخبار زملائهم الأمريكان بهذا الخبر. فجأة انقلبت كل الصحف الأمريكية ضد ألمانيا، وانتشرت الحرب الإعلامية والدعائية بنشر أخبار مثل: الجنود الألمان يقتلون ممرضات الصليب الأحمر، والجنود الألمان يقطعون أيادي الأطفال والرضع... الخ. وذلك لتقليب الرأي العام الأمريكي ضد ألمانيا.

في 12 ديسمبر عرضت ألمانيا على الحلفاء معاهدة للسلام لإنهاء الحرب وفي 1917 بعد هذا العرض، تسارعت وتيرة دعم آل روتشيلد لماكينة الحرب الأمريكية كي تشارك بالحرب بأسرع ما يمكن.. وتسارعت أيضًا الدعايات الإعلامية المناهضة لألمانيا..

ودخلت أمريكا الحرب في 6 نيسان (أبريل) بقرار من الرئيس ويلسون، ودعم من برانديز «رئيس المحكمة العليا».

وكما وعد صهاينة روتشيلد بريطانيا بانضمام أمريكا للحرب، طلبوا من الحكومة البريطانية وثيقة مكتوبة تثبت التزام بريطانيا بوعدها والتزامها بالصفقة.

عندها كتب وزير الخارجية البريطاني «أرثر جيمس بلفور» رسالة إلى اللورد روتشيلد عرفت هذه الرسالة فيما بعد بـ «وعد بلفور»، وهذا نصها :

وزارة الخارجية

2 تشرين الثاني، 1917

عزيزي اللورد روتشيلد، يسرني جدًّا أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عرض على مجلس الوزراء وأقره:

«إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم

جليًّا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى ، وسأكون ممتنًّا إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيوني علمًا بهذا التصريح».

المخلص: آرثر جيمس بلفور

أعطى روتشيلد أوامره للبلشفيين بتنفيذ الثورة الشيوعية التي كان قد خطط لها مسبقًا. وذلك انتقامًا من القيصر الكسندر الأول الذي أوقف مخططاتهم في روسيا سنة 1815وانتقامًا من القيصر الكسندر الثاني الذي دعم لنكولن بحربه. وعلى هامش الحديث نذكر بأنه في نهاية ثورة 1905 ، شرع القيصر نيقولا الثاني بإجراء إصلاح جذري، وصمم على تحويل الملكية الروسية المطلقة إلى حكم ملكي دستوري على الطريقة الإنجليزية .. وبدأ مجلس الدوما بالعمل، وكان رئيس الوزراء بيتر أوكاديفيتش ستالين أحد المصلحين الكبار، وقد أصدر «قوانين ستالين»، التي منحت الحقوق المدنية للفلاحين، الذين كانوا يشكلون نسبة 85 ٪ من مجموع الشعب الروسي .. وقد أدت إصلاحاته الزراعية إلى تأمين المعونات المالية الكافية للفلاحين، بحيث أصبح بمستطاع الفلاح شراء أرضه بنفسه .. وكان اعتقاده يتجه إلى أن الوسيلة الوحيدة لمحاربة دعاة الطريقة الشيوعية في الحياة، هي تشجيع فكرة الاستهلاك الفردي.

يقول وولف في كتابة «ثلاثة صنعوا ثورة»: (بين 1907 و 1914 ، وبناء على قوانين ستالين، أصبح 2,000,000 من الفلاحين مالكين لأراضيهم في القرى .. ورأى لينين أنه لو تأخرت الثورة عقدين من الزمان، فستحول الإصلاحات الزراعية وجه الريف الروسي، بحيث لايعود قوة ثورية يعتمد عليها.. وقد كان لينين على حق.. فعندما دعا في العام 1917 الفلاحين «للاستيلاء على أراضيهم» كانوا هم قد ملكوا أكثر من ثلاثة أرباعها في ذلك الوقت».

كان من المهم بالنسبة لهم قتل كل أفراد عائلة القيصر، بما فيهم النساء والأطفال، وبذلك يكونون قد وفوا بوعد ناثان روتشيلد الذي قطعه في 1815 ، وأيضًا ليروا العالم ما هو مصير من يعارض روتشيلد.

في هذا العام أيضًا حذّر عضو الكونجرس «كالاواي» بأن أغلب وسائل الإعلام مملوكة من قبل مورغان والذي هو أحد رجال روتشيلد.

حاول اليهوديان «كارل ليبكنيشت»، و«روزا لوكسمبورغ» القيام بثورة شيوعية، في برلين - ألمانيا ولكنهما قتلا وذلك عام 1919.

ولا ننسى أن مؤتمر فرساي للسلام الذي عقد بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في فرنسا كان استضافة من رئيس المؤتمر.. البارون أدموند روتشيلد.

ومؤتمر فرساي للسلام استخدم أيضًا كمحاولة لإنشاء الحكومة العالمية تحت ذريعة إنهاء الحروب التي دبروها، ودعيت هذه المحاولة بـ «عصبة الأمم». ولم تستمر تلك العصبة طويلا فانهارت بقيام الحرب العالمية الثانية .. المهم أن وقعت معاهدة فرساي للسلام بعد انتهاء الحرب، وتوجب على أساسها أن تدفع ألمانيا للمتضررين بالحرب مبالغ مالية عوضًا وعندها طرح الوفد الصهويني برئاسة «برنار باروخ» الوعد البريطاني بفلسطين.. وعندها فقط عرفت ألمانيا سبب انقلاب أمريكا ضدها، وتحت تأثير من كان ذلك «آل روتشيلد» وبالتالي شعر الشعب الألماني بخيانة الصهيونية.. رغم أن ألمانيا كانت أكثر دول العالم تعاطفًا مع اليهود. وفي العام 1822 صدر مرسوم حصل اليهود بناء عليه على كامل حقوقهم المدنية في ألمانيا. وكانت ألمانيا الدولة الوحيدة بالعالم التي لم تضع قيودًا على اليهود، ولم ترفض لجوءهم من روسيا حين فشلت محاولتهم الشيوعية الأولى في 1905.

لقد حصل روتشيلد على ما يريد واعتبرت فلسطين رسميًّا موطنًا لليهود، ولكنها

بقيت تحت سيطرة بريطانيا «كما كانت بريطانيا تحت سيطرة روتشيلد»، وفي ذلك الوقت لم يكن تعداد يهود فلسطين أكثر من واحد بالمئة من السكان.

خططت روتشيلد إلى إنشاء جمعية تقوم بإعداد السياسيين في أمريكا كي يجري توزيعهم على المناصب السياسية في أمريكا، لكي يستطيعوا كسب أصوات أكبر في الكونجرس والمكاتب السياسية مستقبلًا.. وأوكلت المهمة إلى يعقوب شيف، وتم الاجتماع في فندق العظماء بباريس في 29 آذار ذكرت التايمز اللندنية في أحد تقاريرها:

(من أكثر الأشياء الملفتة للنظر في الثورة البلشفية هو التركيز المرتفع للعناصر غير الروسية في قيادتها. ومن بين قياديها العشرين أو الثلاثين الذين يتحكمون بالقيادة المركزية للحركة البلشيفية، فإن اليهود لايقلون عن 75٪ منهم).

لهذا أرسلت روتشيلد مجموعات من اليهود إلى روسيا وأعطتهم أسماء روسية، فعلى سبيل المثال فإن تروتسكي كان اسمه الأصلي «برونشتاين» ووظيفة هذه المجموعات خلق بلبلة واضطرابات بالبلاد بهدف تحريض النقمة ضد اليهود. وبناء على ذلك حدثت مجازر كبيرة في روسيا، راح ضحيتها ملايين الأبرياء من اليهود والمسيحيين، وذكر المؤلف ألكسندر سولزنيتسين الذي حاز في العام 1970 على جائزة «نوبل للسلام» بأن اليهود الصهاينة هم الذين أنشأوا وأداروا نظام معسكرات الاعتقال السوفيتية.

المنظمة، التي قتل بها عشرات الملايين من الأبرياء، من مسيسحيين ويهود حتى إنه ذكر أسماء القيادات منهم، وهم: أرون سولتس، ياكوف رابوبورت، لازار كوغان، ماتفي بيرمان، غينريك ياغودا، نافتالي فرينكل. وجميع هؤلاء الستة كانوا صهاينة.

أعطيت روتشيلد الوظيفة الدائمة لتثبيت أسعار الذهب اليومية عند الساعة 11 في كل يوم.

أقام آل روتشيلد مصرفهم الدولي الأول وسمي البنك الاستعماري الدولي BIS وذلك عام 1930 وأنشئ في مدينة بال السويسرية، التي أقيم بها المؤتمر الصهيوني قبل 33 سنة.

أصبح هتلر مستشار ألمانيا عام 1933 وقام بعزل كل اليهود من مناصب الدولة، والذين كانوا بأغلبهم من الشيوعيين.

لهذا فقد قامت المنظمات اليهودية بالعالم بالتحريض على مقاطعة البضائع الألمانية، وأصبحوا يدخلون على المتاجر في أمريكا، ويخربون كل ما يجدون عليه عبارة مما تسبب بإفلاس هذه المنتجات. وباعتبار أن ألمانيا في ذلك الوقت كان اعتمادها في الغذائيات على الواردات من الخارج، وكانت تحت سيطرة معاهدة فرساي لا تستطيع الاستيراد دون تصدير بضائعها. لذا فقد تأثرت كثيرًا بهذه المقاطعة التي فرضها اليهود خارج ألمانيا.

وبرهن آل روتشيلد على نفوذهم في مواقف عديدة عبر التاريخ، ولعلها وأخطرها أن أحدهم وهو الصهيوني اللورد ليونيل وولتر روتشيلد الابن الأكبر لناثان روتشيلد قد ساعد في إنشاء دولة إسرائيل الحديثة عام 1948م وكان عضوًا في البرلمان البريطاني سابقًا، وهو الذي استلم خطاب الوزير الصهيوني البريطاني أرثر بلفور الذي وعد اليهود فيه بالموافقة على تأسيس دولتهم في أرض فلسطين، وأصبحت هذه الرسالة تعرف باسم «وعد بلفور» الشهير، كما ذكرنا ذلك.

واستفادت عائلة روتشيلد اقتصاديا من قيام دولة إسرائيل، فقد قام البارون أدموند دور روتشيلد ببناء أول خط نفط من البحر الأحمر وحتى البحر الأبيض يحمل البترول الإيراني إلى إسرائيل ثم أسس بنك إسرائيل العام حتى دعى والد إسرائيل الحديثة.

وأما عن سيطرة عائلة روتشيلد على الولايات المتحدة الأمريكية، فحدث ولا حرج فمن خلال شارع المال وول ستريت التابع لـ كوهن، لويب أند كومباني وشركة جيه بن مورغان، مولت عائلة روتشيلد جون دى روكفلر ليتمكن من خلق إمبراطورية جديدة لهم في أمريكا تسمى «ستاندر أويل»، وقاموا بتمويل نشاطات أدوارد هاريمان ـ قطب السكك الحديدية، وأندرو كارينجي قطب صناعة الفولاذ.

وهكذا طور آل روتشيلد أنفسهم وأنشأوا إمبراطوريات صغرى وأذرعة طويلة

تكمل سيطرتهم على ثروات العالم، مع تكوينهم المنظمات السرية التي تتحكم في القرار السياسي العالمي أمثال منظمة الهيئة الثلاثية ومجلس العلاقات الخارجية والمعهد الملكي للشؤون العالمية ـ الدوائر المستديرة ـ وغيرها الكثير والكثير، فالكل يخرج من تحت عباءة الماسونية العالمية.

وتعود محاولات اليهود للسيطرة على المال والاقتصاد منذ وقوعهم في الأسر البابلي قبل الميلاد وهم يسعون إلى السيطرة على مصادر الثروات في العالم كي يتحكموا في صناعة القرار السياسي، وحتى لا يفاجأوا «ببختنصر» آخر يقودهم إلى الهزيمة والأسر وضياع الهوية.[1]

لقد تم وضع المخطط اليهودي على الورق منذ ذلك الحين وتم تنفيذه، وعلى مدار مئات السنين استطاع فريق العمل الصهيوني من تحقيق ما جاء في التلمود الذي كتبوه عوضا عن التوراة، واللائحة التنفيذية للتلمود وهي ما أطلقنا عليه نحن «بروتوكلات حكماء صهيون» ومن يقرأ تلك البروتوكلات والتي يزعم اليهود أنها ملفقة ضدهم يجد أن كل سطر منها قد تحقق ويتحقق، ونحن لا نلوم البعض من بنى جلدتنا الذين يرفضون نظرية المؤامرة بل ويدعون أن تلك البروتوكلات لا أساس لها من الصحة، فحرية الرأي كفلها الإسلام للجميع، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر..

ليس ثمة مجال للشك حول حقيقة أعضاء هذه المنظمات السرية الحديثة التي سيطرت على الكثير من المؤسسات والمصارف الكبرى في العالم، وتسيطر أيضا على مصادر الطاقة والمعادن وتسيطر على المواصلات ووسائل الاتصالات والتسلية والمتعة ووسائل الإعلام، وتسيطر على أسس الحياة الحديثة، نحن لا نشك في ذلك.

في كلمته الواضحة في معهد «بروكينغ» قال مستشار الرئيس كلينتون للأمن القومي والمتابع النظامي لاجتماعات منظمة «بيلدر بيرغرز» قال: «العولمة عملية تسريع التكامل

1- اقرأ كتاب من يحكم العالم سرًا، منصور عبدالحكيم، الناشر: دار الكتاب العربي.

الاقتصادي التكنولوجي، الثقافي والسياسي، هي ليست مجرد خيار، إنها حقيقة متنامية، إنها الحقيقة التي سوف تتابع بشكل عنيد، بموافقتنا أو بدونها، إنها الحقيقة التي نجهلها في مواجهة أخطارنا».

إنها الحقيقة المفروضة علينا والتي تنفذ على أرض الواقع بموافقتنا أو بدونها ولن تؤثر فيها تلك المظاهرات التي يقوم بها رافضو العولمة بين الحين والآخر.

العولمة أو حكومة العالم الموحدة أو النظام العالمي الجديد، كلها أسماء لمعنى واحد هو سيطرة اليهود على العالم، ليس مجرد خيالات لأصحاب نظرية المؤامرة لكنها الحقيقة التي نهرب منها ونضع رؤوسنا في الرمال كي لا نرى الحقيقة المرة.

الدارس للمنظمات السرية الحديثة يرى وجود اختلاف كبير بينها وبين المنظمات السرية القديمة، ففي الزمن الماضي نجد أن تلك المنظمة كانت سرية بشكل كامل وجودًا وهدفًا، وتحارب الحكومات والأنظمة الحاكمة المختلفة.

أما المنظمات الحديثة السرية مثل الماسونية الأم وأبنائها مثل الهيئة الثلاثية والموائد المستديرة ومجلس العلاقات الخارجية وغيرها، نجدها منظمات علنية في ظاهرها سرية في أهدافها الحقيقية، وهذا التطور لم يأت من فراغ وإنما هو نتاج العمل الدءوب عبر سنوات طويلة جدًّا، حتى إنه يجدر بنا أن نطلق على هذه المنظمات اسمًا آخر غير المنظمات السرية، مثل الإمبراطوريات السرية الحاكمة.

والدليل على أن تلك المنظمات ما هي إلا إمبراطوريات فعلية حاكمة، نظامها والقائمون على إدارتها فهم أشخاص متصلون بالدم، بالزواج والمصاهرة، والشراكة الاجتماعية والتجارية، ورأس نظامها الابن الأكبر للأب مثل الملوك المتوجين.

فالابن الأكبر في الغالب هو الذي يرث سلطة أبيه وكل مؤسساته المالية كما حدث لآل روتشيلد، فقد ورث مائير روتشيلد ابنه ناثان الابن الأكبر ثم الابن الأكبر لناثان وهكذا.

سرية الأهداف هي المفتاح السحري الذي يفتح الأبواب المغلقة، لتحقيق الأغراض الحقيقية لهؤلاء المتآمرين على البشرية عبر سنوات طويلة منذ فجر التاريخ الإنساني.

كتب أستاذ التاريخ «هاوارد زين» يقول: إن الرأسمالية الأمريكية كانت بحاجة إلى منافس دولي وحرب دورية، لخلق مجتمع ربوي مصطنع بين الأغنياء والفقراء، مستبدلًا المجتمع الربوي الأصلي بين الفقراء الذي أظهر نفسه في الحركات المتقطعة.(1)

والحقيقة أن المرابين الصغار والكبار لا تنمو تجارتهم ونشاطاتهم إلا وسط الفقراء المحتاجين للمال، هذا على مستوى الأفراد أما على المستوى الدولي، فالدول الفقيرة هي الدول المقترضة بالفوائد الربوية التي تقل اقتصاديات تلك الدول الفقيرة وتزيد الدولة الغنية الكبرى وهي التي تعطي تلك القروض الربوية تزيدها غنى وثراءً.

وحتى تظل الدول الفقيرة فقيرة والدول الغنية أكثر ثروة ومالًا، يجب أن يسود الشقاق والنزاع والحروب على أي شيء بين الدول الفقيرة، حروب حول الحدود، حروب حول مصادر الطاقة، حروب طائفية أو عِرْقية.

ومن العجيب أن تلك الدول المتحاربة دول فقيرة تحت خط الفقر، ورغم ذلك تجد رجالها يحملون السلاح ويقتلون ويذبحون غيرهم، فمن يعطيهم هذا السلاح رغم فقرهم وعدم امتلاكهم ثمن القوت الضروري لاستمرار الحياة!!.

إنها الدول الكبرى الغنية، التي سيطر عليها أصحاب نظرية المؤامرة، والهدف هو عدم استقرار العالم، حتى يعتقد العامة ويؤمنون بوجوب حكومة عالمية تحكم العالم أو تتحكم في العالم وثرواته وتوزع تلك الثروات بمعرفتها عليهم!!.

في دراسة تم عملها في أوائل الستينيات من القرن العشرين وفي عهد الرئيس جون كيندي، عن افتراض أن السلام يسود العالم، فماذا يحدث!!.

إنه افتراض جدلي، لكن الأمريكان وضعوا هذا الافتراض تحت الدراسة كعادتهم

1- انظر الحكم بشكل سري، جيم مارس.

ووضعوا سيناريوهات وحوارات مختلفة، فهم أصحاب صناعة السينما، وملوك الأفلام الخيالية فيها، واشترك في الدراسة مسؤولو إدارة كيندي أمثال «جورج بندي وروبرت ماك نامارا ودين راسكينا»، وكلهم أعضاء في منظمات الهيئة الثلاثية ومجلس العلاقات الخارجية، وبيلدر بيرغرز، وكان هدف كيندي هو إنهاء الحرب الباردة التي كانت قائمة في ذلك الوقت، وتم تشكيل مجموعات عمل لهذه الدراسة الهامة التي ضمت نحو 15 عضوا من مختلف التخصصات أساتذة تاريخ وخبراء في الاقتصاد وعلم النفس والاجتماع وفلكيين وخبراء في الصناعة، واجتمعوا مرة كل شهر في مواقع مختلفة، ولكن اجتماعاتهم الرئيسية في مؤسسة «جبل الحديد» وهي مؤسسة أرضية عبارة عن ملجأ نووي، قرب هدسون في نيويورك، موقع معهد هدسون المعروف بأنه مركز الأمان لمنظمة مجلس العلاقات الخارجية في حال الهجوم النووي.

وتم عمل تقرير حول الموضوع أُطلق عليه أو عرف باسم «تقرير جبل الحديد»، وبالطبع فإن هذا التقرير كان سريًّا للغاية، إلا أن نسخة منه تم تسريبها بمعرفة رجل من أعضاء اللجنة التي شاركت في كتابته يدعى «جون دو» البروفيسور في جامعة «ميدوسترن» وتم نشره عام 1967م بمعرفة الناشر دبال برس، وقد أخبر «جون دو» الناشر أنه يوافق على معطيات الدراسة، ولكن يختلف مع قرار المجموعة في إخفاء عملهم من الناس، وأضاف: إن الجمهور الأمريكي، الذي قام بدفع أموال ضرائبه لقاء التقرير، كان له الحق بأن يعرف نتائجه المقلقة.

قال «جون دو»: «فتيان جبل الحديد، كما يدعون أنفسهم، يقومون بعمل دراسة غير رسمية، خارج الكتب وسرية، وغير معنية بالتحديدات الحكومية، وقد قدموا تقريرهم في آذار 1966م».

وقد أوضح التقرير أن الحرب هي النظام الاجتماعي الأساسي الذي تتصارع فيه أشكال وصيغ أخرى ثانوية من المنظمات الاجتماعية وأنه النظام الذي غطى معظم المجتمعات الإنسانية.

ورأى كتاب التقرير أن الحرب هي ضرورية ومرغوبة معًا باعتبارها قوة التنظيم الرئيسية بالإضافة إلى أنها الأساس الاقتصادي للمجتمعات الحديثة.

وأضافوا بأنه لا يمكن أن يسمح النظام الحربي أن يختفي ويجب على الدول الكبرى العمل من أجل ذلك الهدف، لأن إلغاء الحروب يتضمن إلغاء السيادة الوطنية للأمة الأمريكية.

وجاء في التقرير اقتراح يجب فعله بالمحرومين اقتصاديًّا أو ثقافيًّا:

«البديل الممكن لضبط الأعداء المحتملين في المجتمع هو إعادة إنتاج العبودية بشكل يتناسب مع التكنولوجيا الحديثة والتطور السياسي، إن تطوير شكل معقد من العبودية يمكن أن يكون مطلبًا أساسيًّا وشرطًا مطلقًا للضبط الاجتماعي في عالم يعيش في سلام.

ووضع التقرير بدائل لمهام الحرب تتلخص في النقاط التالية:

- برنامج رخاء اجتماعي شامل.
- نظام تفتيش لنزع أي سلاح نووي.
- قوة بوليس دولية دائمة الحضور مثل قوة حفظ السلام الدولي.
- تكوين بيئي عالمي واسع.
- خلق بدائل عدوانية خيالية مثل قادة إرهابيين أو رؤساء دول ديكاتوريين مثل صدام وميلوزوفيتش.
- خلق أديان جديدة وعقائد أخرى.
- تنشيط ألعاب عريقة متألقة اجتماعيًّا مثل كرة القدم.

واقترحوا إنشاء وكالة بحث حرب وسلام دائمة في أعلى مراتب السرية بأمر رئاسي، تكون منظمة بالتوافق مع مجلس الأمن القومي الأمريكي.

وبالفعل استثمرت الحكومات الأمريكية المتعاقبة منذ الستينيات وحتى الآن الحروب التي أشعلوها في العالم، وامتلأت خزائنهم بالأموال، واستطاعوا مؤخرًا احتلال نفط العراق والسيطرة على منابع النفط في العالم بالهيمنة على سوق النفط سياسيًّا، إنه التخطيط الأمريكي التوراتي المنظم، ولكن العرب لا يقرأون وإذا قرأوا لا يعيرون اهتماما وهذا هو سر نجاح أصحاب المؤامرة النورانيين من اليهود والإنجيليين الجدد. [1]

1- من يحكم العالم سرًّا، مصدر سابق.

عائلة آل روكفلر الأمريكية من أكبر جنرالات المال والاقتصاد

مؤسس العائلة هو جون د. روكفلر والذي ارتبط اسمه بالمنظمات السرية، وعائلة روكفلر هي إحدى العائلات ذات النفوذ والقوة في أمريكا منذ القرن التاسع عشر، حتى إن جريدة تكساس الريفية ذكرت في نشرتها عام 1897م أن جون دي روكفلر ينام كل يوم من العاشرة والنصف مساءً ويستيقظ في السابعة صباحًا ورغم ذلك تزداد ثروته في الصباح بمقدار 17,705 دولارات خلال الثماني ساعات والنصف التي أخلد فيها إلى النوم!!.

ومع بداية الحرب الأهلية الأمريكية كان روكفلر سمسار سلع زراعية صغيرة في كليفلاند أوهايو، ثم تحول إلى تجارة النفط وامتلك هو وشركاؤه مصفاة للنفط عام 1863م، ثم أنشأ شركة ستاندرد أويل في أوهايو عام1970م.

وكانت مساعدات عائلة روتشيلد أحد الأسباب الرئيسية في تنامي ثروات عائلة روكفلر حتى إن آل روكفلر احتكروا عملية نقل النفط وسيطروا على 95٪ من النفط في أمريكا.

وفي عام 1882م استطاع «روكفلر» أن ينشئ اتحادًا احتكاريًا وهو مؤسسة «ستاندرد أويل ترست» في الولايات المتحدة، إلا أن محكمة أوهايو العليا أمرت بحل هذا الاتحاد الاحتكاري «Trust» إلا أن «روكفلر» نقل مركز المؤسسة إلى نيويورك عام 1899م ثم سمى مؤسسته «ستاندرد أويل كومباني أف نيوجيرسي»، إلا أن المحكمة العليا للولايات تصدت لهذا الاتحاد الاحتكاري عام 1911م وأمرت بحله وجاء مع قرارها: سبعة رجال وآلة مؤسسة قد تآمروا ضد مواطنيهم ومن أجل سلامة الجمهورية نحن الآن نقرر أن هذه المؤامرة الخطيرة يجب أن تنتهي بحلول شهر نوفمبر.

ولم تنته مؤامرات آل روكفلر فأنشأوا اتحادات احتكارية أخرى مع تغيير أسمائها، فقد تشكلت ثماني شركات بعد قرار الحل الأخير، وأدى تفكيك الاتحاد عام 1911م إلى زيادة ثروة روكفلر، لأنه أصبح يمتلك حصة الربع من ثلاث وثلاثين شركة نفط ثم خلفها بواسطة تفكيك شركة «ستاندر أويل كومباني» وأصبح روكفلر بيلونير أمريكا الأول.

وفي دراسة للملكية الحقيقية في أكبر مؤسسات أمريكا تم عملها من قبل هيئة الضمان والمقايضة جاء فيها أن توزيع الملكية في 200 أكبر مؤسسة غير مالية عام 1940م، أن ممتلكات روكفلر نحو 20٪ من الأسهم الظاهرة.

وبعد موت الجد «جون» روكفلر عام 1937م ترك إمبراطورية ضخمة، إمبراطورية النفط، بالإضافة إلى مؤسسات أخرى مثل مؤسسة روكفلر للبحوث الطبية عام 1901م وجامعة شيكاغو، ومؤسسة روكفلر وغيرها من المؤسسات، واستمر آل روكفلر في سيطرتهم على سوق النفط وغيرها من الصناعات الأخرى بأمريكا ومن ثم السيطرة على القرار السياسي الأمريكي.

ترك روكفلر الأب أو جون د. روكفلر خمسة أبناء: جون الثالث ونيلسون ولورنس وديفيد ونيثروب.

تولى الابن الأكبر جون الثالث رئاسة مجموعة روكفلر الذي أنشأ العديد من وكالات الأنباء العالمية مثل مركز الهند الدولي والبيت الدولي لليابان، وأنشأ مجلس السكان والتخطيط العائلي، وتوفى جون الثالث في 1958م وورثه ابنه جون جيه دافيدسون روكفلر الذي انتُخب حاكما لولاية فرجينيا الغربية.

ونيلسون روكفلر الذي سافر قبل الحرب العالمية الثانية إلى فينزويلا واكتشف تراث جنوب أمريكا وسيطر على تجارة البترول وعين منسقا لشؤون أمريكا الداخلية وعين حاكما لولاية نيويورك لفترات أربع، وفي عام 1953م عين نائب وزير وعينه أيزنهاور مساعدًا خاصا للشؤون الخارجية، وحظى بالحصول على ترشيح رئاسي من قبل الحزب الجمهوري إلا أن خططه انتهت في هذا الأمر من قبل نيكسون عام 1960م، 1968م

إلا أنه عين نائبا لرئيس الجمهورية عام1974م من قبل الرئيس جيرالدفورد الذي تولى رئاسة أمريكا بعد استقالة نيكسون، ومات نيلسون روكفلروهو في السبعين من عمره.

نال الأخ الأصغر لروكفلر الأب وهو ديفيد روكفلر بعض الحظ والشهرة، بعد انتهاء دراسته في بريطانيا وعودته إلى أمريكا واشترك في الحرب العالمية الثانية ثم عُين رئيسًا لمجلس الأمناء في معهد روكفلر، وعمل في إدارة المصارف، ثم أصبح سفير أمريكا إلى محكمة القديس جيمس في بريطانيا ثم مساعد وزير الحرب في 1941م والحاكم الأمريكي والمفوض عالي المستوى لألمانيا من 1949م إلى 1952م وانضم إلى مجلس العلاقات الخارجية عام 1941م ثم نائب رئيس المجلس عام 1950م.

ووصل نفوذ ديفيد روكفلر السياسي إلى أن يكون أحد أهم الرجال السياسيين في أمريكا، ففي عام 1976م قابله الرئيس الاسترالي مالكوم حين زار أمريكا قبل مقابلته للرئيس الأمريكي نفسه رغم أن ديفيد روكفلر لم يكن قد انتخب أو عين في منصب حكومي رسمي وقتها، لكنه نفوذ آل روكفلر الواضح في أمريكا وسيطرتهم على اقتصاد أكبر دولة في العالم أعطتهم هذا الحق وهذا الاهتمام.

ومازال أحفاد آل روكفلر يتمتعون بالاهتمام القديم وسيطرة آبائهم على القرار السياسي والاقتصادي الأمريكي وبالتالي على السيطرة على العالم حتى الآن بشكل واضح، إنه حكم النخبة وليس حكم الجماهير وهذا ما قاله «توماس آر داي» و«آل هارمون زيكر» في كتابهما «سخرية الديمقراطية»: «إن العيش في ديمقراطية في عصر اقتصادي علمي نووي إنما يتم تشكيله تماما كما في المجتمع التوتالي الاستبدادي الصارم ـ على يد حفنة من الرجال، وبالرغم من الاختلافات في أساليبهم فيما يتعلق بدراسة القوة والسلطان في أمريكا، فإن الطلاب والعلماء والاجتماعيين على السواء يتفقون على أن مفتاح القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إنما هو بيد الأقلية القليلة.

وليس أدل على مدى نفوذ عائلة روكفلر داخل النخبة الأمريكية الحاكمة من ذلك الحوار للمخرج والناشط السياسي والحقوقي آرون روسو حيث سرد في مقابلة صحفية

أجريت معه قبل وفاته، محادثة بينه وبين أحد أفراد النخبة، والمجتمعات السريّة في العالم من عائلة روكفلر، تمت قبل أحداث 11 سبتمبر. حيث قال آرون روسو: طلب نيكولاس روكفلر مقابلتي بعد ترشيحي لمنصب حاكم نفادا، وبعدما قابلته عدة مرات لاحظت أنه ذكيٌّ، وفي إحدى جلساتنا قال لي: إنه سيتم حدث ما ولم يقل لي متى، وذكر أن نتيجة هذا الحدث: سنغزو أفغانستان لتمرير أنابيب النفط والغاز من بحر قزوين، وسنغزو العراق لنستولي على آبار النفط ونؤسس قاعدة في الشرق الأوسط لنجعلها جزءًا من النظام العالمي الجديد، وسنلاحق شافيز في فنزويلا، وفعلًا بعدها وقعت أحداث 11 سبتمبر، ويضيف ضاحكًا: أذكر أنه قال لي ستتم ملاحقة أناس في المغارات، وسنعلن حربًا على الإرهاب، حيث لا عدو حقيقي فيها، ولكنها خدعة كبيرة وطريقة للحكومة لتخويف الشعب وجعله يتبعها بكل ما تقوم به.

جاء في برنامج (بلا حدود) الذي يعرض على قناة الجزيرة.و استضاف فيه الدكتور والباحث والكاتب ليونارد هورويتز في مجال الطب... كشف لنا فيه عن حقائق خطيرة حول أنفلونزا الخنازير ذلك المرض المهجن الذي اختلقته عائلة روكفلر المتحكمة في صناعة الدواء في أمريكا!

وهدفها نشر هذا المرض ليتمكنوا من بيع تطعيماته إلى العالم وفي البرنامج حذر الدكتور من هذا التطعيم وأوصى جميع منْ يراه الآن ألا يأخذه ويهتم بتقوية مناعته الطبيعية بتناول الطعام الصحي وشرب الماء المعدني بكثرة... وتناول فيتامين c وسأله المذيع عن بيكربونات الصوديوم وهل لها تأثير لو أخذت في كأس ماء لتقوية المناعة.

فأجاب الدكتور بنعم لأنها تجعل الدم (قلويًا) ويطرد جميع السموم من الجسم لأن الوسط القلوي يقتل جميع الفيروسات...حقيقةً كشف لنا أحمد منصور مؤامرة كبيرة تُحاك ضد الجنس البشري وفضح المؤسسات الطبية في أمريكا ومنظمة الصحة العالمية التي تساندها عائلة روكفلر.[1]

1- انظر كتاب آل روكفلر، منصور عبدالحكيم، الناشر: دار الكتاب العربي - دمشق / القاهرة.

عائلة وسلالة آل ستور أو عائلة الجزار (القصّاب)

تبدأ قصة آل ستور في مدينة فالدورف الألمانية وهو مكان هادئ تكثر فيها المباني الجديدة. وفي الواقع أنه في نهاية القرن الذي سبق هذا التاريخ كانت سلسلة من الحروب قد دمرتها تقريبا. غير أن المدينة الوادعة والهادئة تم إعادة تشييدها من قبل اللاجئين الذين عاشوا فيها. وكان من بينهم قصاب (جزَّار) وعائلته قدموا إليها من شمال إيطاليا. وعرف ذلك الجزار باسم أستور وكان لا يملك إلا القليل من المال ولم يحصل على أي تعليم، ولكنه رزق بعدد كبير من الأبناء.

وفي 17 يوليو 1763، أي قبل حوالي 250 عاما، أنجبت زوجته ابنا آخر، سماه الزوجان جون جاكوب. ترعرع جاكوب في غرفة ضيقة وكريهة الرائحة فوق محل للجزارة في تلك البلدة الصغيرة التي تقع جنوب شرقي ألمانيا، وكان لا يعرف القراءة إلا بصعوبة.

ولكن عند وفاته عام 1848 أصبح أغنى رجل في أمريكا وأول ملياردير في البلاد. وحينما حسب مؤخرا الاقتصاديون الأمريكان ثروته عند وفاته وجدوا أنها تعادل بحساب اليوم أكثر من 70 مليار جنيه استرليني. وكانت ثروته من الضخامة بحيث إنه حين تم احتساب قيمتها شكلت نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة.

حتى يومنا هذا وأحفاد الثري أستور من الشخصيات المؤثرة والمعروفة في كل من أمريكا وبريطانيا. فعلى سبيل المثال نجد سامانثا زوجة رئيس الوزراء البريطاني كاميرون هي ابنة زوجة وليام والدورف أستور الثالث. وفي مسقط رأس أستور سمي فريق كرة القدم المحلي من بعد وفاته على اسمه، أستوريا فالدورف.

ومع ذلك فإن ثروة جون جاكوب لم يصنعها بين عشية وضحاها. فحينما كان مراهقا مغامرا، قبل بكل وظيفة بوقت مجتزئ يمكن أن يجدها حتى جمع ما يكفي من المال لمغادرة فالدورف إلى لندن حيث كان أحد أشقائه يعيش هناك. وفي لندن تعلم الإنجليزية. كما

أطلق العنان لنفسه ليسافر إلى المستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية، والتي خاضت فيها بعد معركة شرسة من أجل الاستقلال.

وغادرت سفينته لندن في نوفمبر 1783. ومع وصوله الولايات المتحدة المستقلة حديثا: نجد أن القدر قرر مستقبل جون جاكوب أستور. فقد كان التقى تاجر فراء على متن السفينة وفي حينه قرر أيضا أنه سيدخل تجارة الفراء المربحة.

وفي البداية عمل مع شقيقه هنري الذي كان أصلا موجودا في نيويورك، وهو جزار مثل والدهم. وكان جون جاكوب يساعده في متجر الجزارة وفي الوقت نفسه يعمل كصانع مع تاجر فراء يدعى باون. كان العمل في ذلك الوقت فوضويًا حيث يتم تخليص اللحم النيء للحيوانات من الجلود ومن ثم تنظيف وعلاج الجلود النتنة. وعلى الجانب الآخر كان يستورد الآلات الموسيقية من متجر شقيقه الآخر في لندن. وفي غضون سنتين كان جون جاكوب على استعداد لفتح متجر الفراء الخاص به. وبدأ بالتعامل المباشر مع الهنود الحمر.

في عام 1785 تزوج من امرأة تدعى سارة تود، وهي أمريكية، كانت تتميز بحس تجاري عال. وكان كل من الزوج والزوجة يراقبان بعناية كل سنت. واستفاد جون جاكوب من الاتفاقات التجارية الدولية الجديدة لتصدير الفراء إلى كندا ولندن. وبحلول عام 1800 كانت ملكيته قد بلغت حوالي250 ألف دولار، وهو رقم هائل في ذلك الوقت.

وواصلت ثروته في النمو، بمساعدة جزئية من انتشار موضة قبعات فراء حيوان القندس. ثم في عام 1799 اشترى جون جاكوب أول حصة له من العقارات في نيويورك. وبعد أربع سنوات اشترى مزرعة مكونة من 70 فدانا غرب برودواي. وفي العام التالي أضاف جاكوب حصة من العقارات في مانهاتن إلى محفظته. وفي الوقت الذي توفي فيه كان يمتلك مئات المنازل في نيويورك.

كما تعامل جاكوب بنجاح في تجارته مع الصين. ففي شنغهاي كان يبادل الفراء الأمريكي بالشاي والتوابل والحرير، والمراوح والآلات الموسيقية، والتي كان يبيعها في ليفربول. وفي وقت لاحق انخرط في تجارة الأفيون غير المشروعة، وشحن أطنانا من المخدرات من تركيا إلى كانتون.

وقد أشيع في حينه أنه وابنه وليام باكهاوس أستور كانا يحسبان أرباحهما كل يوم، حيث تصل إلى عشرات الآلاف من الدولارات. وفي الوقت الذي تقاعد فيه جون جاكوب حوالي عام 1830كان قد أوقف التداول في الفراء تماما، مفضلا التركيز على محفظة ممتلكاته العقارية التي كانت قليلة المخاطر من سوق الموضة المتغير.

كان يملك أراضيَ وعقاراتٍ، حيث اشتهر بنشاطه في قطاع الإيجارات والحجز على الرهون العقارية. وأنهى أيامه في حالة من الرفاهية، حيث كان لديه موظف يعمل ككبير خدم والعديد من الخدم، وعلى ما يبدو فإنه كان يريد أن ينسى ما كان عليه أيام الفقر.

وقد ترك في وصيته 400 ألف دولار لتأسيس ما أصبح اليوم مكتبة نيويورك العامة و50 ألف دولار لبناء دار للأيتام في فالدورف. أما بالنسبة إلى الشاعر فيتز غرين هاليكَ، الذي عاش مع أستور لسنوات، والذي كان يقدم المشورة له في الفن والثقافة الذي أصبح صديقه المقرب، فترك له معاشا صغيرا قدره 200 دولار. ووصفه أحد الأشخاص بعد موته بكلمات قوية مشيرا إلى قدراته الجبارة في جني الأرباح بأنه «المخترع الذاتي لآلة صنع المال».

ولما كان الابن الأكبر لجون جاكوب أستور جون مريضًا عقليًّا «جاكوب الثاني»، ترك الجزء الأكبر من ثروته لابنه الثاني وليام باكهاوس أستور، الذي واصل إضافة المزيد من المقتنيات لأملاك العائلة في نيويورك. وفي عام 1867 أصبح وليام يملك 720 منزلا. وكما هو حال والده فقد أصبح أغنى رجل في أمريكا.

وإذا كان كل من أستور الأب والابن من رجال الأعمال، فإن ذريتهما جمعت بين المال

والأعمال والمتعة والخير، حيث قدم وليام الابن الأكبر لجون جاكوب أستور الثالث مثل هذا التبرع الكبير لمستشفى سرطان نيويورك الذي صار قادرا على بناء أول جناح للعلاج المتكامل.

قضى الابن الأصغر لوليام باكهاوس أستور الكثير من حياته على يخته والذي كان أكبر يخت خاص في العالم. وكان اليخت على درجة من الروعة والجاذبية بالنسبة إلى وليام بحيث وفرت له ملاذا للتخلص من ضغوط زوجته كارولين المهووسة بالحياة الاجتماعية، والتي كرست حياتها للحفلات.

ومع كل ما قدموه بسبب رغباتهم الخيرية كان جون جاكوب أستور الثالث وزوجته شارلوت من الآباء البعيدين عن طفلهما الوحيد، وليام والدورف أستور. وفي عام 1891 غادر وطنه نيويورك ذاهبا إلى بريطانيا بعد سلسلة من المشاحنات الأسرية. وفي كليفدن، ومن منزل فخم في باكينجهام شير الذي أصبحت عائداته الآن إلى الصندوق الوطني، قدم نفسه بأنه رجل إنجليزي محترم.

كما حاول أن يلفق قصة موته من الالتهاب الرئوي من أجل خداع صحفيين أمريكيين. وبالتالي أصبح وليام والدورف أستور مواطنا بريطانيا وقدم تبرعاته بسخاء لعدد من الجمعيات الخيرية البريطانية، بما في ذلك مستشفى جريت أورموند ستريت. وخلال الحرب العالمية الأولى قدم أيضا تبرعات كبيرة للصليب الأحمر. وقد تمت مكافأته بمنحه لقب الفيكونت في عام 1917.

وفي عام 1908 قدم وليام قصر كليفدن إلى ابنه الأكبر والدورف أستور وابنة زوجته نانسي. كما أعطى ابنه صحيفة الأوبزيرفر التي اشتراها في عام 1911.

تم انتخاب نانسي أستور كأول امرأة عضوا في البرلمان البريطاني عام 1919، وكان اسم كليفدن قد ارتبط على نحو متزايد بالسياسة. وقد أصبحت جماعة كليفدن (وهي جماعة من السياسيين والمثقفين اتخذوا من هذا القصر مقرا لهم) مشهورة خلال العشرينيات

والثلاثينيات. وقد اتهموا بأنهم متعاطفون مع النازية بسبب السياسات المناصرة لهم. ومع ذلك فإن حقيقة السمعة السيئة الحقيقية لجماعة كليفدن لم تظهر إلا بعد نهاية حياة نانسي بقضية بروفومو والتي تسببت بها فضيحة اللورد أستور بعد أن اتهم بعلاقة غرامية مع ماندي رايس ديفيس.

ومن المعروف أن جون جاكوب أستور العظيم حفيد جون جاكوب أستور الرابع كان أغنى رجل توفي في الحادثة الأشهر وهي غرق السفينة العملاقة تيتانيك. وكانت مسيرته حتى ذلك الحين قد شملت السياسة، والرواية والابتكار. وبنى أيضا فندق أستوريا في نيويورك، والذي يوصف بأنه أحد أفخم الفنادق في العالم.

أما ابنه الأكبر وليام فنسنت أستور فقد كرس حياته لأعمال الخير. وأقام مؤسسة فنسنت أستور وهدفها «تخفيف المعاناة الإنسانية»، وهي المهمة التي أوكلت بعد ذلك إلى زوجته الثالثة بروك التي توفيت في عام 2007 بعد أن تبرعت بأكثر من 200 مليون دولار للجمعيات الخيرية.

واعتبرت بروك أستور وعلى نطاق واسع الملكة الأم، وعانت في سنواتها الأخيرة من مرض الزهايمر ومعركة قانونية عامة حول طبيعة الرعاية التي يقدمها ابنها أنتوني دي مارشال. وبعد وفاتها تم بيع العديد من ممتلكاتها في المزاد العلني حيث بلغت قيمتها الكلية 12 مليون دولار وأعطيت إلى الجمعيات الخيرية.

آل مورغان أباطرة المال الأمريكيون

جون بيربونت مورجان «John Pierpont Morgan» - جي بي مورجان - (17 أبريل1837 - 31 مارس 1913) كان رجل أعمال أمريكيًّا، جامع تحف فنية، وأحد أكثر المهيمنين على المصارف في وقته. في 1892 رتب مورجان اندماج شركتي إديسون جنرال إلكتريك وطومسون هيوستن إلكتريك لتكون جنرال إلكتريك. بعد تمويل إنشاء شركة الصلب الفيدرالية دمج شركة كارنيجي للصلب وعدة شركات للصلب أخرى ليكون شركة الولايات المتحدة للصلب في 1901. ورث معظم ممتلكاته الفنية لمتحف المتروبوليتان للفنون في مدينة نيويورك ومتحف وادسورث أثينيوم في هارتفورد، كونيتيكت.

عهدت إليه مؤسسة روتشيلد البريطانية بتمثيل مصالحها في أمريكا عام 1899 وقد برهن مورغان على كفاءته لهذا المنصب. وقد أسس مورجان مؤسسة مالية كبرى مع شركائه وقد نجحت تلك المؤسسة في إيصال تيودور روزفلت إلى منصب الرئاسة من خلال الصرف ببذخ على حملة الانتخابات الروزفلتية.

التحق مورجان بالقطاع المصرفي في 1857 من خلال فرع بنك والده بلندن، لينتقل إلى مدينة نيويورك في العام التالي مباشرة حيث عمل لدى البيت المصرفي دنكان، شيرمان آند كومباني، الممثل الأمريكي لشركة جورج بيبودي وشركاه. من 1860 إلى 1864، عمل كوكيل لشركة والده في نيويورك. من 1864-1872، كان عضوا في شركة دابني، مورجان آند كومباني، في 1871 تحالف مع دريكسيل من فيلادلفيا ليكون شركة نيويوركدريكسيل، مورجان آند كومباني.

خلال الحرب الأهلية الأمريكية قام مورغان بتمويل شراء البنادق العتيقة التي يجري بيعها من قبل الجيش بـ 50 ,3 دولار لكل واحدة. شريك مورجان قام بإعادة تصنيعها ليبيعها إلى الجيش مرة أخرى بـ 22 دولارًا للواحدة. كانت هذه البنادق معيبة، وكانت

مشهورة بإصابة أصابع من يستخدمونها. أصبحت هذه العملية فضيحة ورفضت الحكومة الدفع لشراء بنادقها المعيبة بعد إصلاحات رمزية. رفع مورغان دعاوى قضائية مرتين لتحصيل مستحقات عقده. وكمعظم الأغنياء وقتها، تفادى الخدمة العسكرية عبر دفع مبلغ 300 دولار كتعويض.

بعد وفاة أنطوني دريكسيل في 1893، ظهرت شركة دريكسيل، مورغان آند كومباني باسم جديد جي بي مورغان وشركاه في 1895، وحافظت على علاقات وثيقة بدريكسيل وشركاه بفيلادلفيا، مورجان، هارجيز آند كومباني بباريس، وجي إس مورغان وشركاه (بعد 1910 مورغان، غرنفيل وشركاه) بلندن. بعد خمسة عشر عاما أسس بنك تشايس منهاتن. بحلول 1900، أصبح واحدًا من أكبر بنوك العالم، بإنجازه العديد من الصفقات خاصة في مجالي إعادة التنظيم والدمج. حظي مورغان بالعديد من الشركاء على مر السنين، مثل جورج البردج بيركنز، ولكنه ظل المسؤول الأساسي بقوة.

صعود مورغان إلى السلطة كان يرافقه معارك مالية، فقد انتزع السيطرة على خط سكة حديد الباني وسكويهانا من جاي جولد وجيم فيسك في عام 1869. قاد النقابة التي كسرت امتيازات التمويل الحكومية لجاي كوك، وسرعان ما انخرط في تطوير وتمويل إقامة إمبراطورية سكك حديدية عن طريق عمليات إعادة تنظيم ودمج في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

عمليات مورغان الاقتصادية من السيطرة على الأعمال الفاشلة لإعادة ترتيبها وإدارتها تعرف باسم «المورغانيزاشن» «Morganization»، عدل مورغان في تكوين وطريقة إدارة المؤسسات الخاسرة من أجل إعادتها إلى الربحية، وقد ساعدته سمعته كرجل بنكي ومالي في تنمية اهتمام المستثمرين بما تولى إدارته من أعمال.

وفى عام 1829 كان في الولايات المتحدة 329 مصرفا ووصل ذلك العدد إلى الضعف عام 1837. وأصبحت مانهاتن المركز المالي الأهم والرئيس، حيث كانت تقوم بـ 40٪ من إجمالي التجارة الخارجية الأمريكية، ولكن في تلك الفترة ارتفعت القروض من 137 مليون دولار إلى 525 مليون دولار. وبدأت دورات الكساد والازدهار.

ولم تعمل بيوتات الاستثمار العالمية الرائدة مثل روتشيلدز وبارينج برذرز على التنافس فيما بينها، أو سرقة العملاء بين بعضها البعض، ولكنها كانت تريد من الملوك والحكومات وغيرهم أن يأتوا إليها. وقام جورج بيبودى، وهو تاجر حول نشاطه إلى بنك تجارى، بمغادرة الولايات المتحدة إلى لندن ليصبح جسرا يعبر من خلاله رأس المال الأوروبي إلى الولايات المتحدة فاختار جونيوس مورجان ليكون شريكا له في لندن، بينما كان على بيربونت وهو ابن مورجان أن يعتنى بالتجارة والأعمال في الولايات المتحدة.

وأصبحت عائلة مورجان الجسر الذي يصل بين كثير من أموال التمويل الأوروبي وبخاصة البريطانية وبين الولايات المتحدة. وهنا لابد أن نذكر أن أكبر ثلاث عائلات تتحكم في الاقتصاد الأمريكي حاليا هى: روكفلر - روتشيلد - مورجان وهو تحالف يهودي بامتياز. وشهدت الفترة ما بين عامي 1862 و1865 تعزيز السلطات الفيدرالية لأنه كان من الأسهل على بارونات المال اليهود وحلفائهم السيطرة على القلة في واشنطن من السيطرة على الأغلبية في باقي الولايات، والجدير بالذكر أن جزءًا كبيرًا من رأس المال الذي عمل على تمويل الحرب الأهلية الأمريكية جاء من أوروبا عن طريق شركتين فقط هما: روتشيلدز وبارينج برذرز.

استطاع بنك جيه. بي. مورجان عندما حدث الانهيار المالي الكبير في أمريكا عام 1873، من إخراج الاقتصاد الأمريكي من أزمته في غياب بنك مركزي حكومي؟ وفى الحقيقة أن بنك جيه.بى مورغان (j.p morgan) كان يؤدى دور البنك المركزي غير الرسمي حيث قام باستيراد الأموال من إنجلترا لتخفيف حدة الانكماش المفاجئ.

وكان سبنسر مورغان الأمريكي قد سافر إلى إنجلترا في الخمسينيات من القرن التاسع عشر وتصادق مع مفكر أمريكي آخر اسمه جورج بيبادي الذي كان يعمل في التجارة مع آل روتشيلد، ونمت تجارتهما وحققت ثروة كبيرة، وأصبح آل مورغان على صلة وثيقة بآل روتشيلد البريطانيين حتى صار آل مورغان عملاء سريين لآل روتشيلد، وأصبحوا الجبهة الأمريكية لمصالح البارون البريطاني الروتشيلدي ناثان مايير بن روتشيلد، وأصبح آل مورغان أحد فروع آل روتشيلد في الولايات المتحدة الأمريكية والممثل المالي لهم.

وأصبحت عائلة آل مورغان من أقوى البيوت المصرفية في العالم واستطاع جون بي مورغان كبير العائلة في عام 1890 م إعادة تنظيم أكبر طرق أمريكا الحديدية وبحلول عام 1902م كان أقوى قطب سكك حديدية في العالم مسيطرا على طريق السكك الحديد البالغ طوله نحو خمسة آلاف ميل.

وفي عام 1890 م أشرف مورجان على اندماج شركتي إيديسون جنرال إليكتريك وتومسون هاوستون إليكتريك لتشكلا معا شركة جنرال إليكتريك التي سيطرت على صناعة الأجهزة الكهربائية في أمريكا والتى امتدت الآن إلى السيارات ومجالات أخرى عديدة. وقام مورغان بدمج عدة شركات لتصنيع الفولاذ، وفي عام 1902م خلق شركة أنترناشنال هارفستر من عدة مصنعي معدات زراعيين متنافسين.

وتشعبت الإمبراطورية المورغانية في الأعمال والمشاريع حتى سيطرت على صناعة المال الأمريكي حتى العصر الحالي، حتى إنها امتدت لتشمل مؤسسات معفية من الضرائب وانضم آل روكفلر إلى آل مورغان رغم أنهما قد تنافسا في مواقع كثيرة إلا أنهما عملا في النهاية معًا. ويقول الكاتب غريفن (إنهما عملا في النهاية معًا، ليخلقا اتحادًا بنكيا وطنيا يدعى نظام الاحتياط الفيدرالي). وقد تم رسم الخطة الأولية لنظام

الاحتياطي الفيدرالي في اجتماع سرى في 1910 م في منتجع مورغان الخاص في جيكلي أيلاند قرب ساحل جورجيا.

والجدير بالذكر أن عائلة روكفلر وعائلة مورجان تسيطران على معظم أسهم بنك الاحتياط الفدرالي الأمريكي وهما حليفتان لعائلة روتشيلد وتمتلكان حق طبع الدولار الأمريكي وتسيطران على صناعة النفط وصناعة الأدوية وصناعة السجائر ومعظم البنوك في وول ستريت وقد قتلت هذه العائلات الثلاث رؤساء أمريكان منهم الرئيس أبراهام لينكون والرئيس ويليام مكيني والرئيس جيمس جارفيلد والرئيس جون كيندي.



جون بيريونت مورجان (John Pierpont Morgan) مؤسس عائلة مورغان أحد جنرالات الاقتصاد والمال وهوفي شبابه



جون بيريونت مورجان في الشيخوخة (١٧ أبريل ١٨٣٧ - ٣١ مارس ١٩١٣)

أشهر جنرالات المال والاقتصاد في العالم قديمًا وحديثًا

نشرت مجلة «فوربس» قائمة تضم 165 مليارديرًا يهوديًّا. وأشارت المجلة إلى أن المدير التنفيذي لشركة «اوراكل» لاري اليسون يعتبر أغنى ملياردير يهودي وتشكل ثروته 43 مليار دولار وهو ما يزيد عن العام الماضي بـ 7 مليارات دولار.

بينما جاء في المركز الثاني المحافظ السابق لمدينة نيويورك مايكل بلومبرغ بثروة قدرها 27 مليار دولار، ما يزيد 5 مليارات دولار عن العام المنصرم.

وشغل المركز الثالث سيلدون اديلسون ويبلغ رأسماله 26,5 مليار دولار.

ومن بين هؤلاء اليهود ثمانية يقيمون في الولايات المتحدة واثنان في روسيا. ويبلغ مجموع ثروات اليهود في التصنيف 812 مليار دولار.

ووضع مسح جديد لأغنى أغنياء اليهود في العالم الأمريكي لورنس أليسون في المرتبة الأولى بين أغنى الشخصيات اليهودية في العالم، تلاه عمدة نيويورك مايكل بلومبرغ، ثم رجل الأعمال الأمريكي شيلدون آدلسون، والروسى رومان أبراموفيتش، ثم مؤسس فيسبوك مارك زوكربرغ.

ونشرت صحيفة «ذى ماركر» الإسرائيلية المالية التابعة لصحيفة «هآرتس» لائحة جديدة لأغنى الرجال اليهود في العالم جاء بها في المرتبة الأولى مؤسس شركة «أوراكل» لورنس أليسون، الذي بلغت ثروته 28 مليار دولار وهو السادس على لائحة مجلة «فوربس» لأغنياء العالم.

وأظهر المسح الجديد أن بلومبرغ هو أغنى يهودى في قطاع الإعلام وبلغ صافى ثروته 18 مليار دولار «فى المرتبة الـ23 على لائحة فوربس»، وجاء ثانيًا في هذا القطاع إسحق بيرلموتير وهو المدير التنفيذى لشركة «مارفل كوكيمس» الإعلامية وبلغت ثروته 1,6

مليار دولار «616 على لائحة فوربس». وفى قطاع التكنولوجيا جاء أليسون أولًا وتبعه زوكربرغ الأصغر سنًّا على لائحة «ذى ماركر» وبلغت ثروته 4 مليارات دولار.

واحتل أبراموفيتش الذي يملك أيضًا نادى تشيلسى الإنجليزى، الأول في قطاع الطاقة وبلغت ثروته 11,2 مليار دولار «والمرتبة الـ50 على لائحة فوربس» يليه فيكتور فيكيلسبرغ صاحب مجموعة «رينوفا» وهى أكبر مجموعة شركات روسية «المرتبة 113 على لائحة فوربس»، وبلغ صافى ثروته 6,4 مليار دولار.

وذكرت الصحيفة أن معظم الأشخاص الواردين على لائحة «ذى ماركر» لديهم علاقات اقتصادية مع إسرائيل ومتعاطفون مع قضايا يهودية.

وقدم موقع متخصص بثروات المشاهير، قائمة لأغنى 25 شخصا مروا على تاريخ هذا العالم، وتصدر القائمة الملك مانسا موسى «المولود في 1280 من القرن الثالث عشر الميلادي، واعتبر من أغنى أغنياء العالم في التاريخ، وقدرت قيمة ثروته بأنها ثلاث مرات ضعف ثروة بيل غيتس. ولقد عاش الرجل الأغنى في التاريخ في مالي قبل 700 سنة مضت. ويعد أعظم وأشهر زعماء القرون الوسطى. كان عالما ورعا إلى جانب حنكته السياسية. وفي عهده ازدهرت جامعة سانكوري كمركز للعلم في أفريقيا. وسع دولته لتضم مناجم الذهب في غينيا بالجنوب. وفي عهده صارت عاصمته تمبكتو محط القوافل التجارية عبر الصحراء بالشمال.

وتلاه في المرتبة الثانية عائلة «روتشيلد» التي يعتبر أحفادها من أغنى الأشخاص على هذا الكوكب، وبدأت هذه العائلة في تكوين ثروتها بعملها في المجال المصرفي في أواخر القرن الثامن عشر وتقدر ثروتها اليوم بـ 350 مليار دولار وزعت على مئات الأحفاد الذين هم من كبار رجال الأعمال في أيامنا هذه. كما اعتبر الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي أحد هؤلاء الأغنياء وقد كشف عن كامل ثروة بعد وفاته حيث كانت لديه حسابات مصرفية وعقارات واستثمارات. ومما ذكره الموقع من أسماء لهؤلاء المشاهير من رجالات المال والاقتصاد. وذلك بحسب قيمة المال حاليًا.

1- مانسا موسى.. (1280-1337) 250 مليار استرليني

حكم موسى، الذي حمل لقب المانسا والذي يعني «ملك الملوك»، إمبراطورية مالي (التي هي جزء كبير من أفريقيا الغربية بما فيها مدينة تمبكتو) التي كانت تزود نصف إمدادات العالم من الذهب من ثلاثة مناجم ضخمة. ويقال إن المانسا موسى الذي هو مسلم متدين، أسس مالي لتكون قبلة فكرية للعالم.(1)

2- عائلة «روتشيلد» (1744) 217 مليار استرليني

بدأت سلالة المصرفي الأوروبي ماير أمشيل روتشيلد، الذي ولد في غيتو في فرانكفورت. وكان ابن تاجر، أسس بيت التمويل وتثبت كل من أبنائه الخمسة في المراكز المالية الخمسة الرئيسية الأوروبية. وفي المملكة المتحدة، مول ناثان ماير روتشيلد بمفرده تقريبا المجهود الحربي البريطاني ضد نابليون، وحصل على أكبر ثروة عندما ما أشيع بأنه توقع أن يفوز ولنجتون في واترلو. وقد تحدثنا عن تلك العائلة بشيء من التفصيل في هذا الكتاب.

3- جون روكفلر(1839 - 1937) 211 مليار استرليني

وهو ابن بائع جائل ومحتال، بدأ حياته المهنية ككاتب في بقالة قبل أن يتحول إلى تكرير النفط في ولاية أوهايو. بنى شركته النفطية ستاندارد في أكبر مصفى لتكرير النفط في الولايات المتحدة ولكن سياسته الشديدة في الاكتساب والتعزيز صدمت أمريكا. وفي وقت لاحق من حياته أصبح محسنا كبيرا.

4- أندرو كارنيجي (1835- 1919) 193 مليار استرليني

كان أبوه يعمل حائكا، وكان كارنيجي الأسكتلندي المولد قد هاجر إلى الولايات المتحدة وهو في الثالثة عشرة حيث بدأ العمل في مصنع للقطن. وبنى ثروته الهائلة من

1- مجلة الراية على شبكة الإنترنت - ٣/ ١١/ ٢٠١٢م - مقال بعنوان أغنى الأغنياء عبر التاريخ - مسلم متدين. ترجمة كريم المالكي. نقلًا عن الديلي إكسبريس.

خلال صناعة الصلب، واشتهر بتقديم الكثير من أمواله كتبرعات عبر تمويل المكتبات العامة ومراكز البحوث وقاعات الحفلات الموسيقية.

5- القيصر نيكولاس الثاني (1868-1918) 186 **مليار استرليني**

وهو آخر القياصرة الروس والذي قامت عليه الثورة البلشفية الشيوعية برعاية آل روتشيلد وقد تعاطف معه الناس لمقتله ولإعدامه مع بقية العائلة الإمبراطورية بعد الثورة الروسية، كان حاكما ضعيفًا ووحشيًّا وقد أدى عهده الإمبراطوري الكارثي إلى انهيار اقتصادي وعسكري. وقمع بقسوة المعارضة، وأهدر ملايين الأرواح في حربين خاسرتين.

6- مير أوسمان خان (1028-1078) 142.6 **مليار استرليني**

كان يحمل لقب ورثه وهو (نزام حيدر آباد) وقد حكم الإمارة من 1911 حتى 1948 عندما دمجت مع الهند. وكانت حيدر آباد المورد الوحيد في العالم من الماس في القرن التاسع عشر، واستخدم الماس جاكوب - وهي سابع أكبر ماسة في العالم - كثقالة الورق. وقيل إن لديه ما يكفي من اللؤلؤ لتعبيد بيكاديللي.

7- وليام الفاتح(1028-1087) 142.6 **مليار استرليني**

هزم دوق نورماندي منافسه على العرش الملك الإنجليزي هارولد في هاستينغز ليتوج الملك وليام الأول. وبعد توحيد الأراضي قضى بقية حكمه في نورماندي. وعندما توفي تم تقسيم أراضيه النورماندية والإنجليزية بين نجليه الكبيرين.

8- معمر القذافي (1942-2011) 124.3 **مليار استرليني**

حكم ليبيا من عام 1969 وحتى قيام الثورة الشعبية عليه عام 2011 ومقتله وقد كشف عن كامل ثروته بعد وفاته، بعد أن جمدت جميع الدول أمواله المخبأة في حسابات مصرفية وعقارات واستثمارات لشركات. وكان لديه في المملكة المتحدة وحدها محفظة من العقارات في الطرف الغربي وأسهم في بيرسون.

9- هنري فورد (1863-1974) 124 **مليار استرليني**

كان ابنا لمهاجرين أيرلنديين إلى الولايات المتحدة، مؤسس شركة فورد العملاقة للسيارات الشركة المصنعة الأولى للسيارات. وجعل السيارات في متناول الناس العاديين وأحدث ثورة بالإنتاج عبر خط التجميع (خط الإنتاج الصناعي)، حيث ينتج ما يقرب من نصف السيارات على هذا الكوكب. كان معارضا بتعصب إلى الشيوعية والنقابات العمالية، وكان أيضا مناهضا صريحا للسامية بحيث مول الحزب النازي وكان هتلر معجبا به.

10- كورنيليوس فاندربيلت (1794-1877) 115 **مليار استرليني**

وصفت عائلة فاندربيلت بأنها عائلة ملكية أمريكية. وبدأ كورنيليوس النيويوركي المولد وهو في عمر(16 عاما) في خدمة العبارات، حيث يأخذ الركاب من جزيرة ستاتن إلى مانهاتن. وعلى مدى 60 عاما بنى إمبراطورية السكك الحديدية وعابرة محيطات وأسس جامعة أيضا. وأنجب 13 طفلا ولكنه أعطى كامل ثروته تقريبا لابنه الأكبر.

11- آلان روفوس (1043-1093) 111 **مليار استرليني**

أحد نبلاء نورمان، وربما شارك في معركة هاستينغز مع عمه وليام الفاتح. ولدوره في قمع تمرد الساكسون منح لقب إيرل ريتشموند وحصل على 250 ألف فدان من الأراضي في ست مقاطعات. وعندما توفي كان صافي ثروته يعادل سبعة في المائة من الدخل القومي.

12- وليام دي ارن (1030-1088) 91.4 **مليار استرليني**

رفيق آخر من النورمان لوليام الفاتح، وهو واحد من أربعة رجال تركوا ليتحملوا مسؤولية إنجلترا عندما عاد الملك إلى نورماندي. وبسبب معاملته القاسية للتمرد في إيست أنجليا حصل على مكافآت ضخمة. وأصبح «إيرل سري» وحصل على أرضٍ في 13 بلدا. وحملت ذريته اسم وارن.

13- **بل غيتس** (1955) 84.5 **مليار استرليني**

كتب غيتس الذي ولد في سياتل برنامجه الأول عن الكمبيوتر في المدرسة. وكانت نسخة تسمح للمستخدمين باللعب ضد الكمبيوتر. وفي عام 1975 شارك في تأسيس مايكروسوفت - أكبر شركة في العالم - مع صديق الدراسة بول ألين. ولا يزال أكبر مساهم شخصي.

14- **جون جاكوب استور** (1763-1848) 75 **مليار استرليني**

ولد جون جاكوب استور في ألمانيا وهو أول مليونير أمريكي وتدرب كمساعد الجزار قبل أن ينضم إلى شقيقه الذي يعمل في صناعة الناي في لندن. وبعد أربع سنوات أبحر إلى نيويورك وبدأ بشركة لتصدير جلود الفراء إلى إنجلترا. وازدهر مشروعه حيث اشترى مساحات كبيرة في مانهاتن. وعلى أية حال قالت عنه مجلة هاربر إن هدفه هو الحصول على كل ما يستطيع وأن يحتفظ بكل ما يحصل عليه تقريبا.

15- **ريتشارد فتزالان** (1306-1376) 74 **مليار استرليني**

هو «إيرل أروندل العاشر» ووالدته كانت من أحفاد وليام دي اران، وهو قائد عسكري في حرب «السنوات المائة» وفي معركة «كريسي» امتلك عقارات عائلة كبيرة في ساسكس وازدادت ثروته الكبيرة عندما نجح ك «إيرل سري». كما أنه مول حتى الملك إدوارد الثالث.

16- **جون كونت** (1340-1399) 68 **مليار استرليني**

ورث الإبن الثالث لإدوارد الثالث أراضيَ شاسعة، وقد ازدادت ثروته أكثر عن طريق زواجه الأول المربح من ابنة دوق لانكستر. عندما كان ابن أخيه ريتشارد الثاني قاصرا، وكان الحاكم الفعلي لإنجلترا وأطاح ابنه، هنري بولينجبروك، بريتشارد ليصبح في نهاية المطاف، هنري الرابع.

17- **ستيفن جيرارد** (1750-1831) 65 **مليار استرليني**

ولد إتيان جيرار في فرنسا، وذهب ابن هذا القبطان إلى البحر بنفسه واستقر في

نهاية المطاف في فيلادلفيا حيث بنى أسطولا تجاريا وفتح بنكا. وأنقذ شخصيا حكومة الولايات المتحدة من الانهيار خلال الحرب الأمريكية البريطانية في عام 1812، وكان أغنى رجل في البلاد عندما توفي.

18- **الكسندر تورني ستيورت**(1803-1876) 56 **مليار استرليني**

تخلى رجل الأعمال الأيرلندي المولد عن طموحاته ليصبح قسيسا وهاجر إلى نيويورك وهو في العشرين من العمر. افتتح متجره الأول، لبيع الأقمشة الأيرلندية، في عام 1823. وفي عام 1848، كان متجره «قصر الرخام» الأكبر في العالم، وشركة آي تي وستيوارت كانت الأكثر نجاحا في بيع التجزئة في أمريكا. وبدأ أيضا بتجارة مربحة للغاية عبر العمل بملابس تحت الطلب بعد استلامه رسائل من الكثير من النساء يرغبن بالحصول على ملابسه.

19- **هنري، دوق لانكستر**(1310-1361) 53 **مليار استريني**

أصبح هنري جروسمونت، الابن الثالث لايرل لانكستر، واحد من قادة إدوارد الثالث الأكثر وثوقا في وقت مبكر من حرب «المئة عام». وتمت ترقيته إلى رتبة الدوق، وكان أحد الأعضاء المؤسسين لوسام الرباط وأسهم في تأسيس كلية كوربوس كريستي، واحدة من أغنى الكليات في كامبريدج. وتزوج ابنة إدوارد الثالث نجل جون كونت، الذي ورث أرضه ولقبه.

20- **فردرك ويرهوسر**(1834-1914) 50 **مليار استرليني**

ولد في ألمانيا، اشترى شركة الأخشاب في ولاية إيلينوي في خمسينيات القرن الثامن عشر، وحصل على أكثر من مليونيْ فدان من الأراضي، مما جعله واحدا من أكبر أصحاب الأراضي الخاصة في أمريكا.

21- **جي غولد** (1836-1892) 44 **مليار استرليني**

بدأ حياته المهنية كمساح، وأسس عددا من الأعمال التجارية في الدباغة قبل أن ينتقل

إلى السكك الحديدية عندما كانت تحقق أرباحا ضخمة، وفي نهاية المطاف سيطر على 15 في المائة من جميع السكك الحديدية في الولايات المتحدة.

وكانت لديه أيضا حصة مسيطرة في شركة تلغراف وستيرن يونين، وبينما كان هناك محاولة لاحتكار سوق الذهب في عام 1869 شوهت سمعته باعتباره البارون السارق.

22- **كارلوس سليم الحلو**(1940) 42 **مليار استرليني**

هو قطب التجارة المكسيكي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركتي الاتصالات العملاقتين في أمريكا اللاتينية. ولديه أيضا مصالح في البناء والتعدين، والتبغ والمواد الغذائية وتجارة التجزئة.

23- **ستيفن فان رنسيلير**(1764-1839) 42 **مليار استرليني**

ورث وهو في سن الواحد والعشرين عقارات عائلته الشاسعة في نيويورك قدرت بـ 200, 1 ميل مربع. وشرع في كسب المال عن طريق تأجير الأراضي لحوالي ثلاثة آلاف مستأجر. وأصبح نائب حاكم نيويورك بفضل ما امتلكه من أراض وأموال.

24- **مارشال فيلد** (1834-1906) 41 **مليار استرليني**

ابن أحد المزارعين، أنشأ عددا كبيرا من متاجر التجزئة والجملة في شيكاغو والتي نمت وتطورت لتصبح في نهاية المطاف أحد أكبر المتاجر الحديثة والفخمة وفيها أقسام متخصصة. وبعد وفاته، تطورت أعمال مارشال فيلد التجارية لتصبح سلسلة رئيسية في الولايات المتحدة، والتي هي الآن جزء من ماسي.

ويقال إن عبارة «الزبون دائما على حق» كانت إما له أو لشريكه الشاب هاري جوردون سلفريدج، والذي غادره لإنشاء متجره الخاص في لندن.

25- **سام والتون** (1918-1992) 40 **مليار استرليني**

نشأ هذا الصبي وهو ابن مزارع سابق في فترة الكساد الكبير، وكان يعرف كل شيء

عن التوفير وأسس متجره الأول في وول مارت أركنساس قبل 50 عاما. وأصبحت سلسلة الخصم في الولايات المتحدة الآن أكبر متاجر التجزئة في العالم، ولا تزال ملكا للأسرة.

26- وارن بافيت (1930) 39.8 **مليار استرليني**

اشتهر وارن بافيت بأنه أنجح مستثمر في القرن العشرين، وله من الأعمال الخيرية مثل زميله بيل غيتس وقد وقعا على نادي النخبة الذي ضم أكثر من 50 ملياردير يرتبطون جميعهم بالتزام يتضمن تسليم ما لا يقل عن نصف أصولهم للأعمال الخيرية خلال حياتهم.[1]

1- المصدر: الديلي إكسبريس.

أهم رجال الأعمال حديثًا من جنرالات قطاع التكنولوجيا

أصدرت مجلة «فوربس» الأمريكية تصنيفها السنوي لرجال الأعمال الـ 12 الأكثر نفوذا في العالم لعام 2013، واحتل المراتب الأولى في تصنيف «فوربس»، مديرو ومؤسسو أكبر شركات التكنولوجيا في العالم، كبيل جيتس مدير شركة «مايكروسوفت»، ولاري بايج، وسيرجي برين مؤسسي شركة «جوجل»، ومارك زوكربيرج مؤسس موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك».

وأظهر هذا التصنيف عن أن أغلب رجال الأعمال الأكثر نفوذا في العالم، يعيشون في الولايات المتحدة، وآسيا، ويعملون في قطاع التكنولوجيا، وهذا يوضح تحول دفة رجال الأعمال للاستثمار في هذا المجال الحيوي للنظام العالمي الجديد.

رجل الأعمال بيل غيتس مؤسس وصاحب شركة «مايكروسوفت» استعاد المركز الأول في قائمة أكثر رجال الأعمال نفوذا في العالم، وتقدر ثروته بـ 72 مليار دولار، وذلك بعد عامين من سيطرة رجل الأعمال المكسيكي الملياردير كارلوس سليم على هذا المنصب.

ويأتي المركز الثاني كان من نصيب مؤسسي محرك البحث العملاق على الإنترنيت «جوجل» وهما لاري بيج، وسيرجي برين، وتبلغ ثروتهما 24,9 مليار دولار و24,4 مليار دولار على التوالي.

ثم المركز الثالث وكان من نصيب مؤسس موقع «فيسبوك» للتواصل الاجتماعي مارك زوكربيرج الذي تبلغ ثروته 19 مليار دولار.

وجاء في المركز الرابع عمدة مدينة نيويورك لمدة 12 عاما، رجل الأعمال الأمريكي من أصول يهودية شرق أوروبية، ومؤسس شركة «بلومبيرج» المحدودة، مايكل بلومبرغ، وتقدر ثروته بـ 31 مليار دولار أي أكبر من ثروة زوكربيرج، الذي حل في المركز الثالث،

ولكن في هذا التصنيف لا يعتبر حجم الثروة المعيار الأهم في النفوذ، أي أن النفوذ يتقدم المال وهو الأهم.

ثم في المركز الخامس الملياردير الياباني ماسايوشي سون، ويشغل حاليا الرئيس التنفيذي لشركة «سوفت بانك» اليابانية والذي تقدر ثروته بنحو 9,1 مليار دولار.

وجاءت في المركز السادس الملياردير الذي تقدر ثروته بـ 6,7 مليار دولار «إيلون ماسك» مؤسس خدمة نقل الأموال عبر الإنترنت «باي بال»، ومؤسس شركة المحركات «تسلا موتورز» التي صنعت أول سيارة كهربائية صالحة للاستخدام، كما يشغل منصب الرئيس التنفيذي وكبير مصممي شركة «سبيس إكس» لتكنولوجيا الفضاء.

وفي المركز السابع جاء تيري قو رئيس ومؤسس مجموعة «هون هاي بريجسين اندستري» التايوانية وتبلغ ثروته نحو 4,8 مليار دولار.

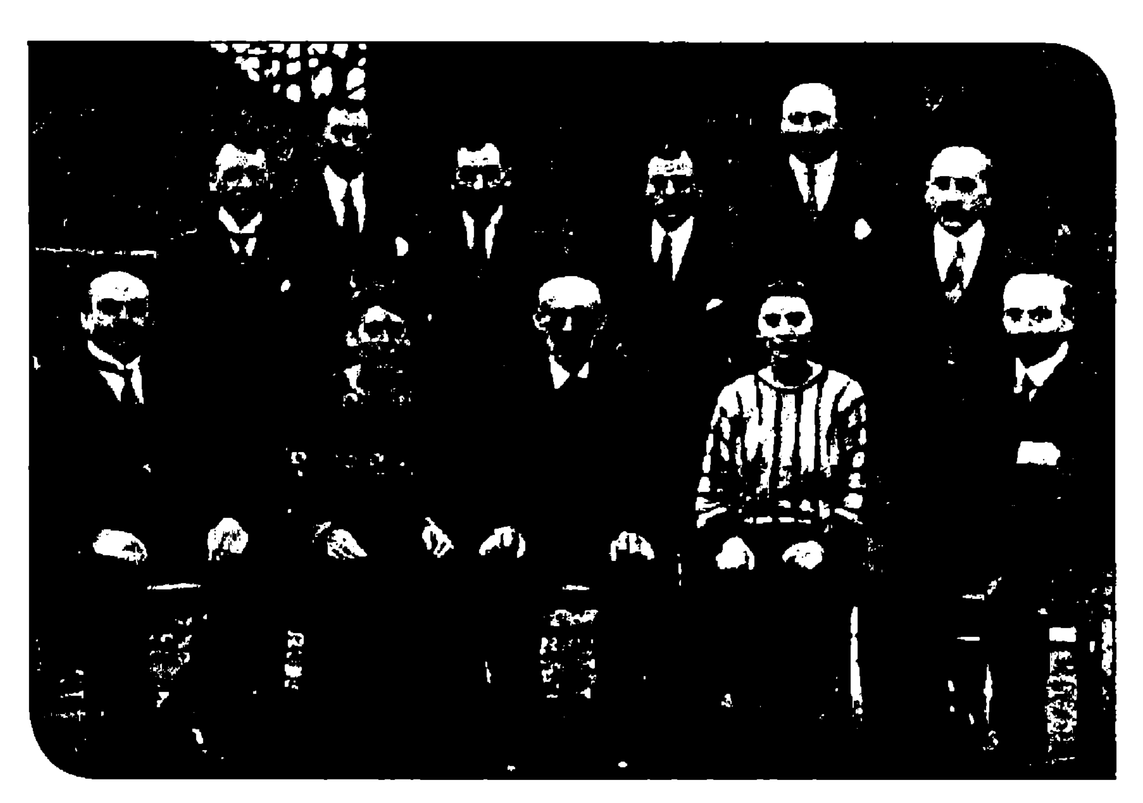
وجاء في المركز الثامن «لاري إليسون»، المؤسس والمدير التنفيذي لشركة أوراكل على الرغم من أن ثروته تقدر بنحو 41 مليار دولار.

وفي المركز التاسع «روبين لي» مؤسس محرك البحث الصيني العملاق «بايدو-Baidu» ويشغل منصب الرئيس التنفيذي في الشركة.

وفي المركز العاشر جاء الملياردير النيجيري «أليكو دانجوتي» الذي لا علاقة له بمجال التكنولوجيات الذي يعد أغنى رجل في أفريقيا يملك أصولا في قطاع الصناعات البترولية والغذائية وتقدر ثروته بـ 16,1 مليار دولار.

وفي المركز الحادي عشر جاء «ريد هوفمان»، وهو أحد الشركاء في «جرايلوك»، ومؤسس الشبكة الاجتماعية المهنية «لينكدين».

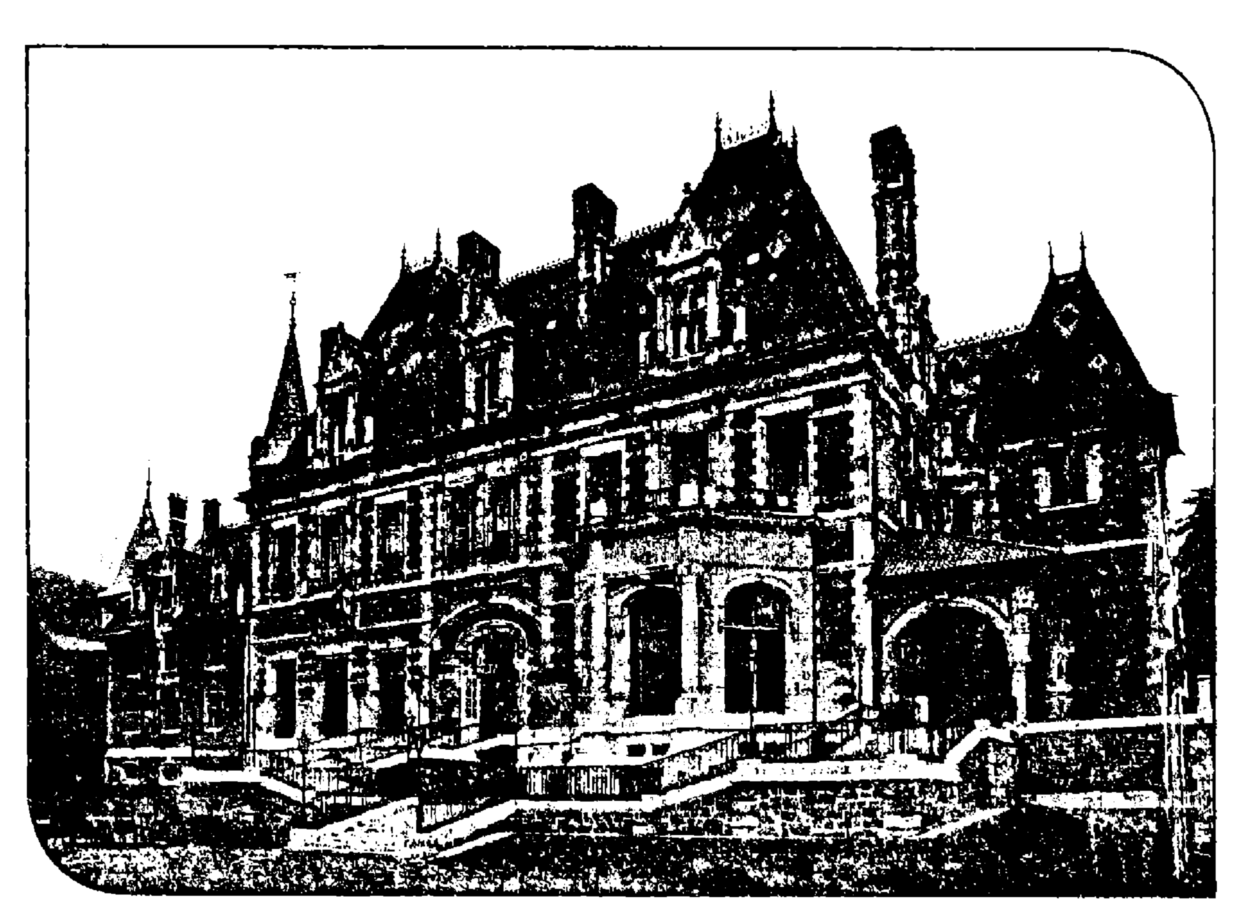
وفي المركز الأخير جاء البريطاني من أصول سودانية محمد إبراهيم، الذي جمع ثروته من خلال شركة سلتل، التي تعد إحدى أولى شركات تشغيل الهواتف المحمولة في أفريقيا ووفقا لتصنيف فوربس تبلغ ثروته 1,1 مليار دولار.



عائلة روتشيلد الأبناء والأحفاد



البارون ديفيد رينيه دي روتشيلد، رئيس مجلس الإدارة الفرنسية الحالية للروتتشايلد وأولاده وسابقًا لشركة دي بيرز



قصر شلوس واحد من العديد من القصور اللاتي بناها سلالة روتشيلد النمساوي

طبقة الواسب أو النخبة التي تتحكم في ثـــروات الأرض وتـحكــم أمريكا والعالم

على الرغم من التقدم الكبير الذي حققته الإنسانية في مجال الديمقراطية والحرية، وعلى الرغم من توسع المشاركة السياسية للجماهير وحضورها في مختلف ميادين العمل والحياة إلا أن النُّخب السياسة والاقتصادية ظلت قوة فاعلة حاضرة ويقِظة في ممارسة دورها الرياديِّ في توجيه المجتمع وتحديد مساراته وتعيين حركته في مختلف المجالات والاتجاهات. وعلى قمة تلك النخب وأهمها هى نخبة الواسب التي تمثل الطبقة الحاكمة سياسيا واقتصاديا للعالم بوصفها الطبقة الحاكمة للولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا فهم بحق جنرالات المال والاقتصاد وهم أساس الحكومة العالمية وأهم رجالاتها. ولسنا مبالغين في ذلك حين نتعرف عليهم وعلى تاريخهم أي نتعرف على أصولهم وديانتهم ومن يعبدون ويمهدون له الطريق لحكم العالم.

فمن هم الواسب؟

بداية يعنى مصطلح واسب (WASP) بروتستانتي أنجلو-ساكسوني أبيض (White Anglo-Saxon Protestant) كما يشمل أحيانًا البروتستانت من أصول إيرلندية وألمانية وهولندية وفرنسية ويشمل المصطلح البروتسانت المنتمين للطبقة العليا البرجوازية المتعلمة.

ويقصد بهذا المصطلح طبقة من الأمريكيين البيض ذوي الأصول الإنجليزية أو الآيرلندية (الجزر البريطانية) والمنتمين للديانة البروتستانتية المسيحية، خصوصًا المنتمين إلى الكنائس الأسقفية والمشيخية أو الكالفينية والأبرشانيّة إذ ينتمي غالبيّة الواسب إلى هذه الكنائس.

وقد ظهر هذا المصطلح لأول مرة عام 1957 من قبل أندرو هاكر [1] Andrew Hacker وراج المصطلح منذ الثمانينيات ليشار به أحيانًا إلى الفرد الأميركي الناجح المتعلم.

- يعتبر الواسب جزءًا من الطبقة العليا الثريَّة المتعلمة في الولايات المتحدة أي بمثابة النخبة الاجتماعية التي تتحكم في الاقتصاد والسياسة والمجتمع الأميركي، والعديد من الواسب هم خريجو الجامعات المرموقة في الولايات المتحدة خاصَّةً جامعات رابطة اللبلاب، فقد أسس الواسب العديد من الجامعات المرموقة في الولايات المتحدة مثل جامعة هارفارد وجامعة ييل ومعهد ماساتشوستس للتقنية.

على الرغم من إن المجتمع الأميركي يتكون من أقوام وأديان مختلفة، إلا أن الآنجلوساكسون البيض البروتستانت هم الذين أعطوا للولايات المتحدة الأميركية هويتها السياسيَّة والثقافيَّة والدينيَّة والاقتصادية.

ويعتبر الواسب أنفسهم أقرب إلى أرستقراطية أميركية مخصوصة من ناحية التراث الثقافي والأعراف المنقولة عن إنجلترا وأيرلندا، حيث تتسم حياة الواسب بالرفاهية، فيحرص الواسب على الاجتماع في نوادي راقية وشرب الشاي ولعب الجولف، كما وتقيم عائلاتهم في الأحياء الأكثر ثراءً مثل بوسطن براهمن والضاحية الشرقية العليا في مانهاتن.

ومن أبرز عائلات الواسب: عائلة روكفلر، ومورجان، وفورد، وروزفلت، وفاندربيلت، وكارنجي، ودو بونت، وآستور، وفوربس، وعائلة بوش.

وجميع رؤساء أمريكا من هذه الطبقة الاجتماعية الغنية الأرستقراطية ما عدا الرئيسين جون كينيدي وباراك أوباما.

لاحظ عالما الاجتماع وليام طومسون وجوزيف هيكي توسع نطاق تغطية المصطلح

1- أندرو هاكر (مواليد 1929) أميركي وأستاذ في العلوم السياسية والفكرية العامة في كلية كوينز في نيويورك.

على مر الزمن: فقالا في كتاب (المجتمع تحت المجهر): «واسب» الواسب مصطلح له عدة معانٍ، في علم الاجتماع المصطلح يعبِّر عن جزء من سكان الولايات المتحدة الذين أسسسوا الأمة الأمريكيّة وجعلوا تراثهم وثقافتهم ثقافة وتراث الولايات المتحدة، أصبح المصطلح اليوم أكثر شمولية. لكثير من الناس، الواسب يشمل الآن معظم السكان البيض ممن ليسوا أعضاء في أي مجموعة أقلية.[1]

الصورة النمطية حول الواسب في كونهم بيض البشرة. يقطن أغلبهم في نيو إنجلاند، أو من سكان نيويورك، والساحل الشمال شرقي، من خلفية ثرية وهم شديدو الثراء.

في المفهوم الشعبي الأنجلو-ساكسون بروتستانتلا تعني فقط الإنجليز بل تشمل أحيانًا البروتستانت من أصول أيرلندية، ألمانية، هولندية بمعنى أوسع الأثرياء البيض البروتستانت. ومن الصور النمطية المرتبطة بهم المستوى التعليمي العالي، كونهم درسوا وتخرجوا في مدارس وجامعات مرموقة.

كذلك من الصور المرتبطة في الثقافة الأميركية حول الواسب، هوسهم بلعبة الجولف والاجتماع في نوادٍ راقية وهوسهم بالنظافة والاستحمام.

بالإضافة إلى انتمائهم إلى الكنيسة الأسقفية والمشيخية بالإضافة إلى هيمنة الواسب وتفردهم في اقتصاد وسياسة الولايات المتحدة خلال القرن 18 و19 وحتى القرنين 20 و21 مما سبب عداء وشعورًا سلبيًا تجاه هذه الطبقة وظهرت أيضًا مصطلحات دينية-طبقية مثل الواسب والبابويين التي تصف الكاثوليك من أصول أيرلندية وإيطالية.

ومصطلح الواسب لا يقتصر استعماله في الولايات المتحدة، ففي أستراليا وكندا يستخدم هذا المصطلح في وصف البروتستانت البيض والأثرياء ذوي النفوذ السياسي والاجتماعي.

William Thompson & Joseph Hickey, Society in Focus 2005. -1

ورسَّخت سينما هوليوود وثقافة البوب من خلال أفلام مثل ابتسامة الموناليزا وعصابات نيويورك أو المسلسلات التلفزيونية مثل ديرتي سكسي ماني وفتاة النميمة وربات بيوت يائسات ودكتور جريجوري هاوس ولاس فيجاس وجريك وميرفي براون.

يعتبر الواسب اللاعبين الرئيسيين في الحزب الجمهوري حيث يركز الحزب الجمهوري على المساواة وتكافؤ الفرص والحفاظ على تماسك الأسرة عبر رفض تشريع قوانين مثل زواج المثليين.

حتى اليوم لا يزال أغلبية الواسب تصوت للحزب الجمهوري إذ يصوت حوالي 55٪ من الواسب للحزب الجمهوري، على الرغم من أن النسبة كانت 75٪ قبل سنة 1963.

ولا يزال يعتبر حتى اليوم حزب الأثرياء والمتعلمين، فذوو الدخل المرتفع من الناخبين يميلون إلى تأييد الحزب الجمهوري. فاز الرئيس الأمريكي جورج بوش 20٪ من الناخبين الفقراء في عام 2004، 55٪ من أصوات من الناخبين الأكثر غنى، و53٪ من أصوات الناخبين من الطبقة الوسطى. إذ يميل الذين يحصلون على دخل منخفض للتصويت لصالح الحزب الديمقراطي. في انتخابات مجلس النواب عام 2006، وكانت للناخبين من ذوي الدخل أكثر من 50.000 دولار 49٪ جمهوريين. كذلك فإن الجمهوريين أكثر احتمالًا من الديمقراطيين لنيل شهادات جامعية لمدة 4 سنوات.

السياسيون مثل سالنستال يفيريت من ولاية ماساتشوستس، بريسكوت بوش من كونيتيكت ونيلسون روكفلر في نيويورك مثلوا الجمهوري الليبرالي سليل الطبقة الاجتماعية الراقية، وتبنوا وجهات نظر حول السياسة الخارجية الأممية، ودعموا البرامج الاجتماعية، وعقدوا وشجعوا على ليبرالية وجهات النظر حول قضايا مثل التكامل العنصري. بينما هيمن الكاثوليك على الحزب الديمقراطي وعلى الساحة السياسية في

المدن الكبرى. خصوصًا في الشمال الشرقي والغرب الأوسط للولايات المتحدة، وهم غالبًا من أصول أيرلندية.

وكانت المواجهة الشهيرة لانتخابات مجلس الشيوخ عام 1952 في ماساتشوستس حيث واجه الكاثوليكي جون كينيدي منافسه سليل عائلة من الواسب هنري كابوت لودج الابن، وفي 20 يناير 1961 تولى جون كينيدي رئاسة الولايات المتحدة ليكون أول رئيس لا ينتمي للواسب في الولايات المتحدة.

يسيطر الواسب على اقتصاد الولايات المتحدة وعلى عدد كبير من الشركات المصرفية والتجارية وشركات الهاي تيك، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك يتجلى في منطقة ديترويت حيث يسيطر الواسب على الثروة خصوصًا التي جاءت من القدرة الصناعية الضخمة لصناعة السيارات وعلى البنوك في شيكاجو والشركات المالية الأمريكية الضخمة والبورصة في وول ستريت.

كما أن غالبية رؤساء جامعات وطلاب جامعة هارفارد وجامعة ييل ومعهد ماساتشوستس للتقنية وجامعة ستانفورد وجامعة برنستون من الواسب.

الواسب المنتمون إلى الكنيسة الأسقفية والكنيسة المشيخية من أعلى النسب في الحاصلين على شهادة جامعية 74٪ و64٪ على التوالي، ويحصّل 63٪ و60٪ من الواسب الأسقفيين والمشيخيين على التوالي دخلًا ماليًّا بأكثر من 000 ,100 دولار سنويًّا. وحوالي 12٪ من الأسر الأسقفية الأنجلو-ساكسون لديها ما يزيد على مليون دولار في القيمة الصافية ولا يسبقهم في ذلك سوى اليهود حيث النسبة لديهم 18٪.

بالإضافة إلى أن النسبة العظمى من الأطباء في النظام الأمريكي هم من الأفراد البيض البروتستانت، كما وقد وجد عدد من الباحثين علاقة إيجابية بين ارتفاع معدل الذكاء والواسب المنتمين إلى الكنيسة الأسقفية، فبحسب عدد من الدراسات لدى الواسب الأسقفيين معدل عالٍ في معدل الذكاء.

وفقًا لدراسة نشرتها وال ستريت جورنال وجدت أن أداء الواسب خاصَّة الواسب الكويكرز والأسقفيين، في اختبار سات SAT، يعتبر الأفضل مقارنة مع جماعات دينية أخرى، وهي تتصدر قائمة أولى العشرة الطوائف الدينية التي حصلت على أفضل أداء في اختبار سات SAT على مستوى الولايات المتحدة؛ خصوصًا في مادة الرياضيات.

الضاحية الشرقية العليا، في مانهاتن في مدينة نيويورك، وهي من أثرى وأرقى الأحياء في المدينة وتعتبر من معاقل الواسب التاريخيَّة.

ومن خصائص ومميزات الواسب اللهجة، واللباس المترف، السلوكيات، ويتجلى ذلك في آداب الطبقة العليا لأسر الواسب خاصة في شمال شرق الولايات المتحدة.

خلال الأعوام 1830 انقسمت طبقة الواسب إلى قسمين الطبقة العليا العلوية والطبقة العليا السفلى، فالطبقة العليا العلوية كانت من عائلات غنية تقليديًّا. بينما الطبقة العليا السفلى هم من كسبوا أموالهم من الاستثمارات والأعمال التجارية بدلًا من الميراث. وعلى النقيض من الأثرياء الجدد، كان أبناء عائلات الطبقة العليا العلوية ينظر إليهم على أنهم أبناء طبقة «شبه أرستقراطية». إذ عاشوا من الميراث المتوارث بدلًا من الثروة المكتسبة.

كذلك في القرن التاسع عشر اتسعت الفوارق الاقتصادية بين السكان وفقًا لانتمائهم الديني فمثلًا في المجتمع البروتستانتي اعتبر الأسقفيون والمشيخيون والأبرشانيون والكويكرز المجموعة الأكثر ثراءً وعماد الطبقة الثريَّة، بينما شكل أتباع المذهب اللوثري وميثودي أغلبية أبناء الطبقة الوسطى، ويندرج أتباع الكنيسة المعمدانية والخمسينية ضمن الطبقات الأكثر فقرًا. كذلك الأمر بالنسبة للكاثوليك واليهود حيث انتمى أغلبهم إلى الطبقات الوسطى والفقيرة في ذلك الوقت.

لا تزال هذه الفوارق موجودة بالنسبة للمجتمع البروتستانتي.[1]

خلال القرن التاسع عشر ظهرت عدد من أسر الواسب التي كونت ثروة فاحشة وهيمنت على الاقتصاد الأميركي واحتكرت العديد من المجالات مثل المصارف

1 - Religion - Faith influences wealth accumulation

وشركات البورصة، ومن هذه العائلات كانت عائلة روكفلر التي تنتمي إلى الكنيسة المعمدانية، على الرغم من أن مؤسس الأسرة جون د. روكفلر كان من أصول متواضعة واعتبر في البداية من الأغنياء الجدد، وقد تمكن روكفلر من السيطرة على نحو 90٪ من صناعة تكرير النفط في الولايات المتحدة بحلول عام 1879 ارتفعت ثروة روكلفر ليصبح أغنى شخص في التاريخ.

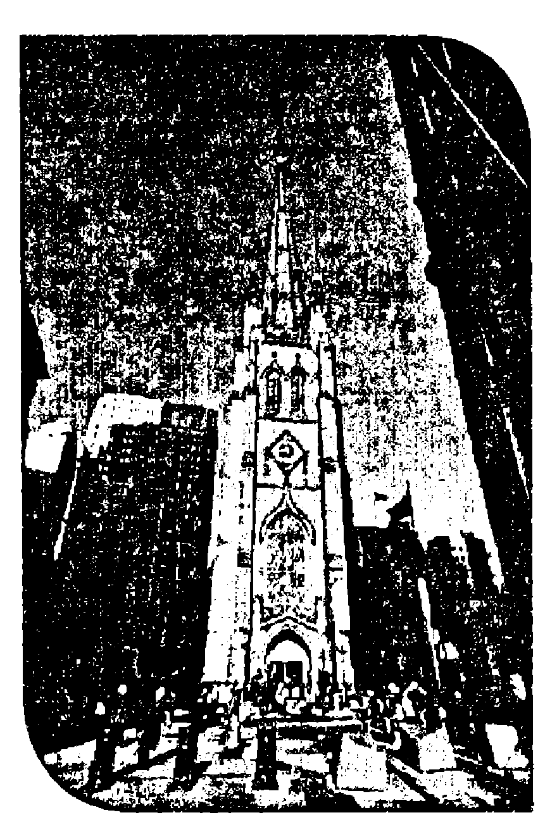
مع مرور الوقت، أصبح روكفلر يعتبر من «المال القديم» وقد تم تمرير أموالهم من جيل إلى جيل، ونَسبُه لا يزال من الأثرياء. وجون بيربونت مورجان وكان رجل أعمال أمريكي، جامع تحف فنية، وأحد أكثر المهيمنين على المصارف في وقته.

بدأت ثروة عائلة دو بونت في عام 1803، لكنها تحولت إلى عائلة فاحشة الثراء عن طريق بيع البارود خلال الحرب الأهلية الأمريكية. قبل الحرب العالمية الأولى، أصدرت عائلة دوبونت تقريبًا جميع البارود الأمريكي. في عام 1968، أعلن فرديناند لندبرغ أن أسرة دو بونت إحدى أكثر الأسر ثراءً في العالم.

وانتمت أسرة دي بونت إلى الكنيسة المشيخية. كذلك فقد صنعت عائلة فاندربيلت اسمها عن طريق صناعة السكك الحديدية وغيرها من الاستثمارات. لقد كانت من العائلات البارزة والثرية في الولايات المتحدة لمدة 200 سنة. كذلك فقد صنعت أسرة أستور ثروتها في القرن 19، من خلال العقارات وصناعة الفنادق وغيرها من الاستثمارات.[1]

وقام أصحاب الثروات الطائلة من الواسب تحسين الصور المأخوذة عنهم، في إنشاء منظمات خيرية تهتم بصحة الفقراء وتعزيز مستوياتهم الثقافية ومساعدة المؤسسات المسيحية ماديًا، والابتعاد عن التعامل المباشر في قمع العمال، فأسس مثلًا جون د.روكفلر مؤسسة روكفيلر كذلك عرف عن جون بيربونت مورجان بنشاطاته الخيرية وفي بناء الكنائس.

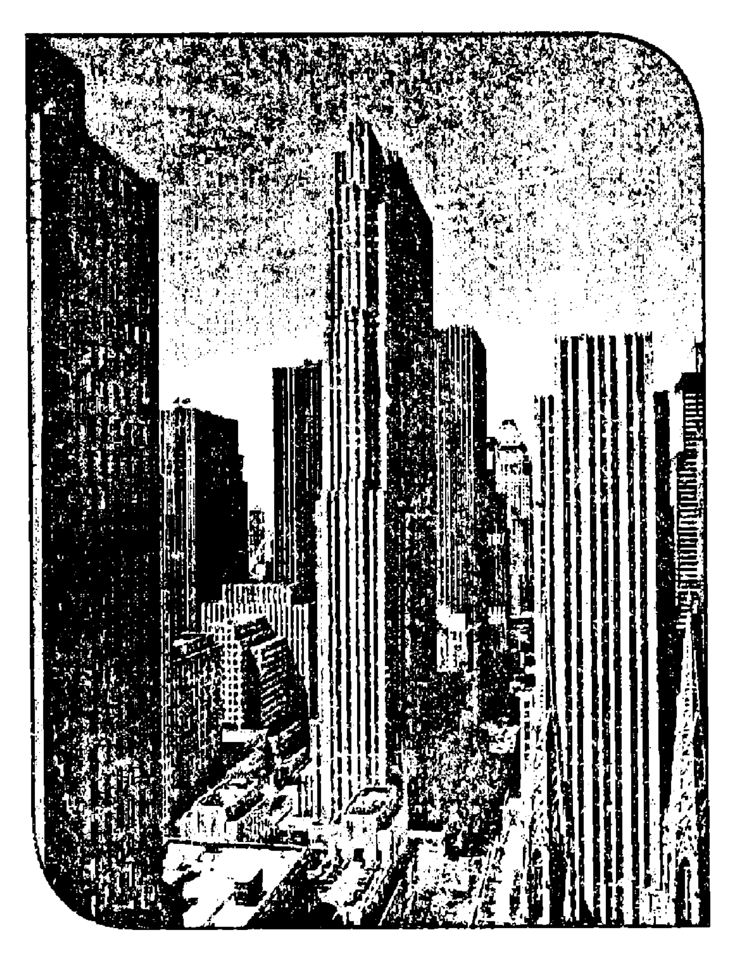
1- انظر كتاب آل روكفلر، منصور عبدالحكيم، الناشر: دار الكتاب العربي - دمشق/ القاهرة.



كنيسة الثالوث المقدس في وول ستريت مانهاتن، مدينة نيويورك،
وهي من كنائس الواسب التاريخية



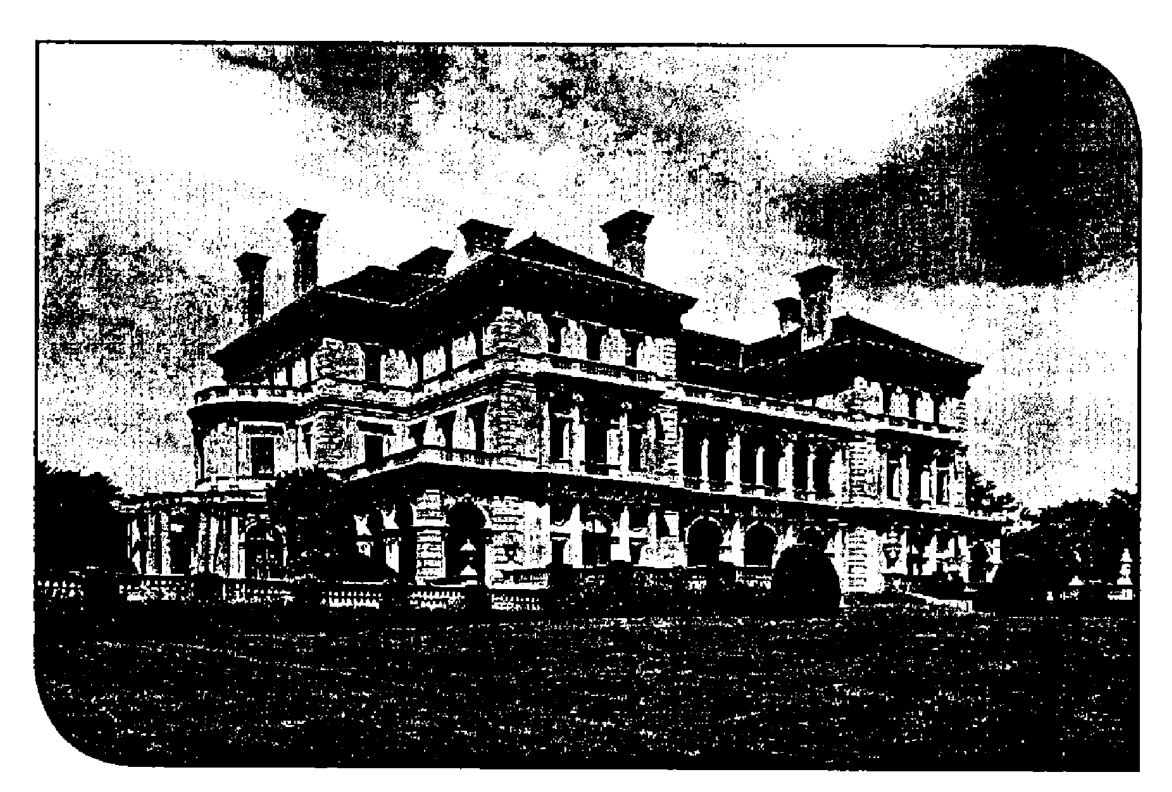
حي سكني يقطنه عائلات من الواسب في بيفرلي هيلز كاليفورنيا



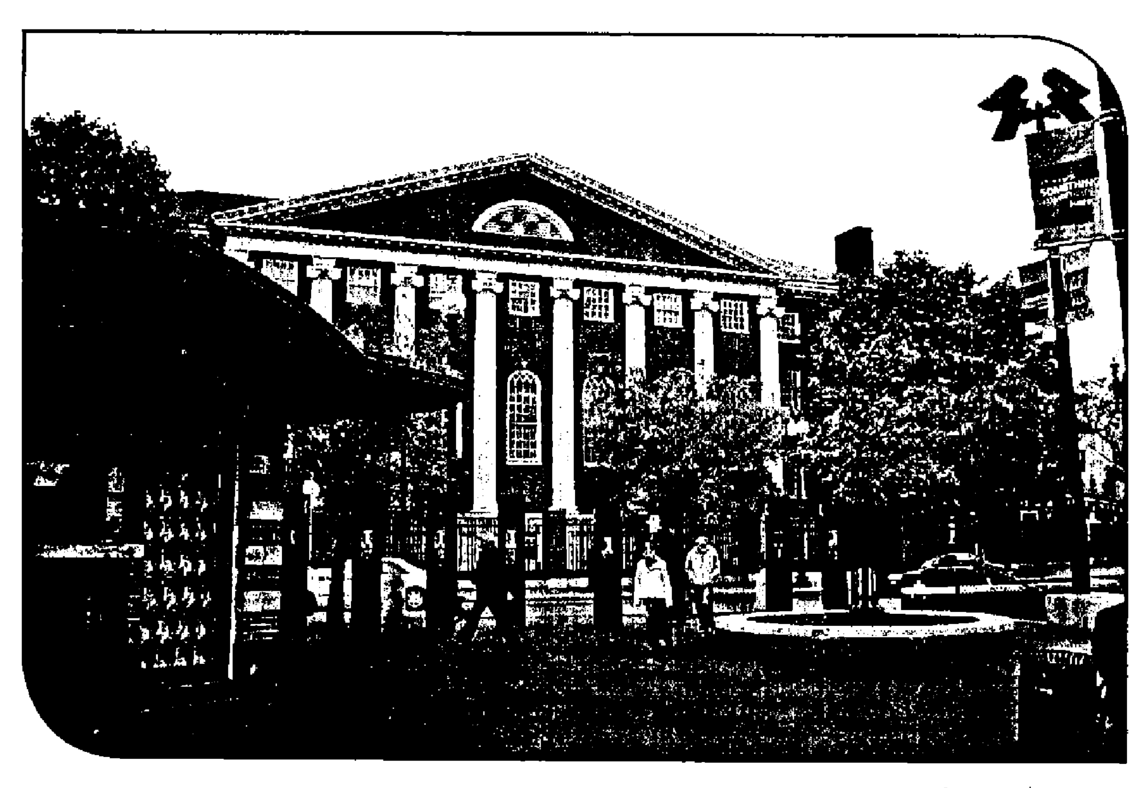
مركز روكفلر، في مانهاتن، مدينة نيويورك، وتعود إلى أسرة روكفلر إحدى أكثر أسر الواسب والعالم ثراء



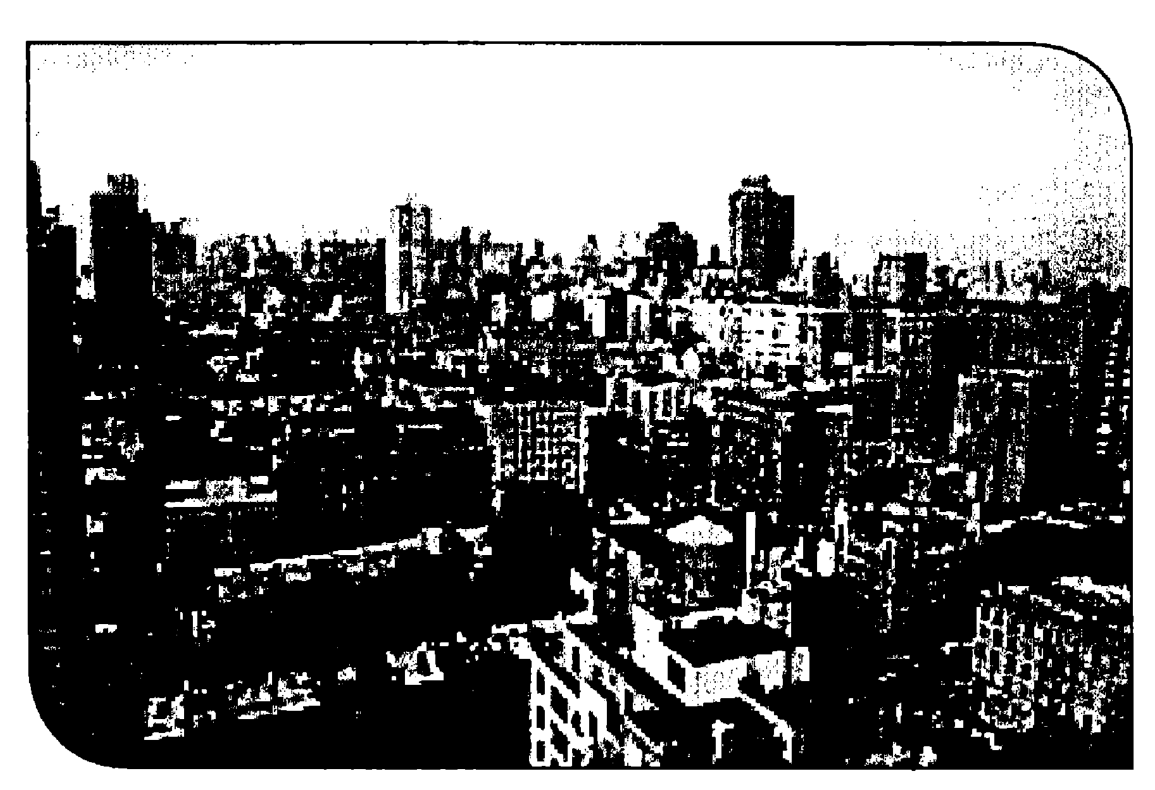
آل بوش، وهي من العوائل الأنجلو ساكسون البروتستانتينية النافذة سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا



قصر أسرة فاندربيلت، في رود ايلاند، وتعتبر أسرة فاندربيلت
إحدى أكثر أسر الواسب المرموقة شهرة



جامعة هارفارد تأسست على يد الواسب، جامعة هارفارد المرموقة ذات خلفية بروتستانتية



الضاحية الشرقية العليا، في مانهاتن في مدينة نيويورك، وهي من أثرى وأرقى الأحياء في المدينة وتعتبر من معاقل الواسب التاريخية



إعلان فيلم ابتسامة الموناليزا وهو من الأفلام التي تتناول مجتمع الواسب

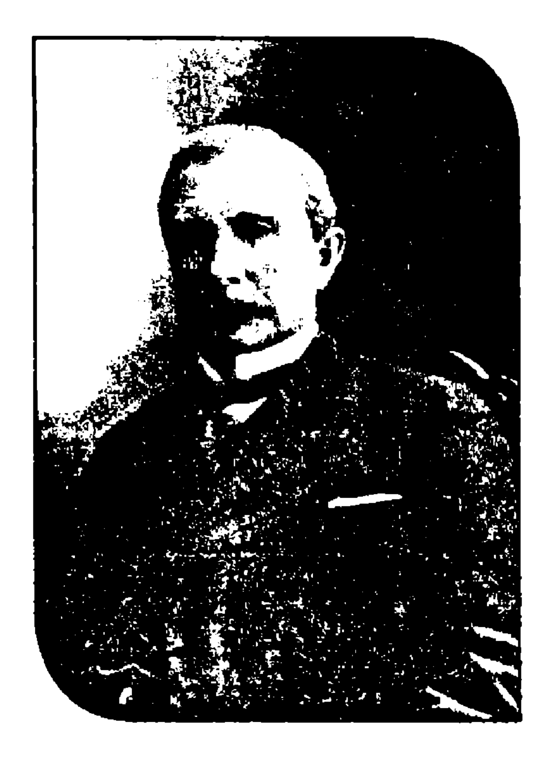


بيل جيتس



فرانكلين روزفلت

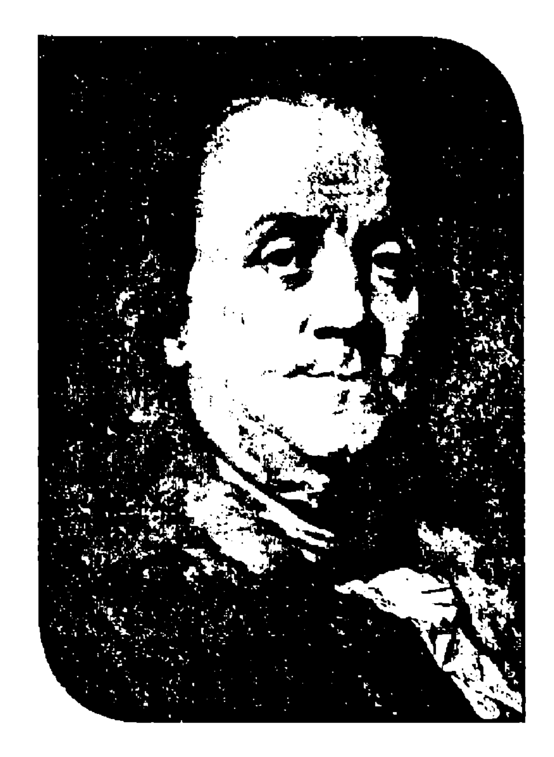
بعض الشخصيات الهامة في المجتمع الأمريكي من الواسب منهم رؤساء ووزراء



جون روكفلر



جون أدمز



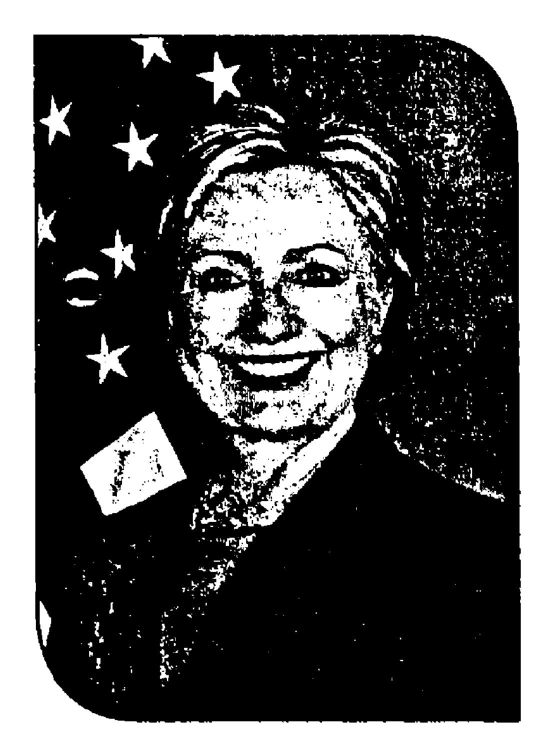
بنجامين فرانكلين



أندرو كارينجي



ثيودورز روزفلت



هيلاري كلينتون

4

جنرالات المال اليهود يحكمون العالم اقتصاديًّا

- المال والاقتصاد يحكمان.
- الشركات المتعددة الجنسية اليهودية وخطرها على الدول النامية والعالم.
- التكتلات الاقتصادية العالمية والعولمة الاقتصادية.
- أهم التكتلات الاقتصادية العالمية:

1. الاتحاد الأوربي.
2. التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (نافتا).
3. التكتل الاقتصادي الأسيوي (الأسيان الأيبك).
4. منتدى التعاون الأسيوي - الباسيفيكي (APEC).
5. التكتلات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية والأفريقية.

المال والاقتصاد يحكمان

المال والحكم متلازمان، والوصول إلى مراكز السلطة و الحكم في أي دولة يكون بواسطة المال السياسي فالمال يعطي القوة والنفوذ فهو عصب الحياة ومحور الصراعات وأهم أهداف الحروب التي يشعلها البعض في مناطق كثيرة من العالم، وقد أدرك اليهود ذلك الأمر من قديم الزمان فكانوا يعيشون في مناطق خاصة بهم ويسيطرون على تجارة أي بلد وعلى أسواقها وإن استطاعوا أن يسيطروا على إصدار عملاتها كان أفضلَ وكانوا يكنزون الذهب والفضة في كل العصور.

ولهذا قال رئيس الوزراء الماليزي السابق مهاتير محمد:

«إن اليهود يحكمون العالم سياسيًّا واقتصاديًّا وإن الجميع ينافقهم».

فاليهود اليوم في عصر العولمة هم الذين يتحكمون في البورصات المالية ويديرون اقتصاديات كبرى الدول وهم الذين وضعوا نظام الربا في المعاملات البنكية تحت مسمى فوائد البنوك وهم أصحاب فكرة إنشاء الشركات متعددة الجنسيات العالمية والبنوك الدولية العابرة للقارات.

فالشركات المتعددة الجنسية تسيطر على الحياة الاقتصادية العالمية وعلى مجمل العلاقات النقدية والمالية الدولية من خلال البنوك الدولية العبارة للقارات إضافة إلى أن هذه الشركات تقوم بعمليات مالية غير نظيفة وهي ما تعرف بعمليات غسيل الأموال وكذلك تقوم بالتلاعب في الاحتياجات النقدية العالمية بأساليب احتيالية وتتسبب بالتالي في خلق أوضاع مالية ونقدية متأزمة في بعض البلدان الفقيرة حتى يجعل تلك الدول ألعوبة في أيدي الحكومة العالمية الماسونية التي تتحكم في العالم من وراء الستار و غالبيتهم من اليهود.

وهذه الشركات تسيطر على نصف تجارة العالم وتقوم بتسويق 90٪ من أهم السلع الأساسية التي تصدرها بلدان الجنوب الفقيرة. [1]

وتعتبر الشركات العابرة للقارات والتي بدأت نشاطها بعد الحرب العالمية الثانية حسب تقرير منظمة الأونكتاد منها 15 شركة فقط تتحكم في 90٪ من تجارة القطن العالمية، وثلاثة شركات منها تتحكم في 75٪ من تجارة الموز، وخمسة منها تتحكم في 75٪ في تجارة الكاكاو، وست شركات منها تتحكم في 90٪ من تجارة التبغ والدخان، ومجمل خسائر الدول النامية بسبب تحكم هذه الشركات يقدر بحوالي 100 مليار دولار سنويًا، بالإضافة إلى أن تلك الشركات تتحكم في 85٪ من تجارة المواد الغذائية في العالم الثالث.[2]

ومن هذه الشركات «جنرال موتورز» وشركة «شل» «واسو» و«إي بي إم للحاسبات» و«فيليبس للمعدات والأجهزة الإلكترونية».

ولأهمية موضوع الشركات المتعددة الجنسيات نسلط الضوء عليها في الصفحات التالية.

1- انظر كتاب اليهود يحكمون العالم «رؤية اقتصادية» د. زيد محمد الرماني.

2- المصدر السابق.

الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسيات

نتج عن التغيرات الإقليمية والدولية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية نظام عالمي جديد بمضامينه وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والمالية والثقافية والسياسية المبني على اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات متعددة الجنسيات حيث أصبحت في أواسط التسعينيات 35 ألف شركة تتوزع على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان، وفي مستوى هذه الشركات تسيطر / 100/ شركة الأكبر فيما بينها على معظم الإنتاج العالمي، وقد أكسبت الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة قوة إضافية لهذه الشركات وقدرة على الإنفاق على البحث العلمي الذي أصبح سر قوتها الآن.

ومن خلال نشاط هذه الشركات أنها قد ساهمت بشكل كبير في تفكيك عملية الإنتاج على الصعيد الدولي التي تتسم بعدم الاستقرار وبقابلية الانقطاع والتي تهربت من أية رقابة أو اتفاقيات ملزمة وأنها نسقت مع المؤسسات المالية والمنظمات الدولية في الدخول إلى الدول النامية ولقد تجسدت ممارسة هذه الشركات في نشاطاتها في الاقتصاد الدولي بنمو دورها في تدويل الاستثمار والإنتاج والخدمات والتجارة والقيم المضافة والمساهمة في تشكيل نظام تجارة دولية حرة والتسريع في نمو أكبر للاستثمار المباشر العالمي والتطور السريع للعولمة المالية وتنامي التأثير على السياسات الاقتصادية للدول والمساهمة في تعميق الفقر في العالم وهجرة الأدمغة وتعميق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

وقد ساهمت تلك الشركات بإضعاف سيادة الدول النامية وتقليص دورها الاقتصادي والاجتماعي وخلق شريحة اجتماعية طفيلية وإضعاف ميزان المدفوعات وحرمان الدول المضيفة من أنشطة البحث العلمي والتطوير وإغرائُها بمنحها عائدًا

أكبر لاستثماراتها لإبعادها عن إرساء قاعدة إنتاجية لها وبنفس الوقت استغلال المزايا النسبية للدول المضيفة ولجوء هذه الشركات للتمويل من السوق المحلية في المرحلة اللاحقة والمساهمة بمعدلات منخفضة في العبء الضريبي وزيادة الفساد في المجتمع.

فالشركات المتعددة الجنسيات تعد من أهم ملامح ظاهرة العولمة أو النظام الاقتصادي وأهم أسس النظام العالمي الجديد الذي يؤسس له الدجال الأكبر ورجالاته من يهود العالم - ولهذا وجب علينا إلقاء الضوء على تلك الشركات التي تحكم الاقتصاد العالمي وتتحكم في القرار السياسي-.

تعرف الشركة المتعددة الجنسيات (Multinational Corporation أو MNC أو Multinational Enterprise أو MNE)، بأنها شركات تعود ملكيتها لسيطرة جنسيات متعددة ويتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة على الرغم من أن إستراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم Home Country، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة وتتوسع في نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة Host Countries.

ورأت لجنة العشرين، والتي شكلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة في تقريرها الخاص بنشاط هذا النوع من الشركات أن يتم استخدام كلمة Transnational بدلًا من كلمة Multinational وكلمة Corporation بدلًا من كلمة Enterprise، واتضح بأن هذه الشركات تعتمد في أنشطتها على سوق متعدد الدول، كما أن استراتيجياتها وقراراتها ذات طابع دولي وعالمي، ولهذا فهي تكون شركات متعددة الجنسيات، حيث تتعدى القوميات، ذلك لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد ومن ثم عناصر الإنتاج من رأس المال والعمل فضلًا عن المزايا التقنية

أي نقل التكنولوجيا بين الدول المختلفة وهي مستقلة في هذا المجال عن القوميات أو فوق القوميات Supra National، وهي بالتالي تساهم ومن خلال تأثيرها في بلورة خصائص وآليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتأكيد على عالميته وتعد من العوامل الأساسية في ظهور العولمة، ومن أهم سماتها أنها تعدد الأنشطة التي تشتغل فيها دون أدنى رابط بين المنتجات المختلفة.

ويرجع السبب الرئيسي الذي دعاها إلى تنويع نشاطها، فهي تستند إلى اعتبار اقتصادي مهم، وهو تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين بأرباح تتحقق من أنشطة أخرى، وأيضًا تعمل هذه الأسواق للسبب ذاته، وتعدد أساليب إنتاجها بحيث إذا ارتفعت قيم أحد عناصر الإنتاج التي يعتمد عليها أسلوب إنتاجي ما يمكن الانتقال إلى أسلوب إنتاجي آخر يعتمد على عنصر إنتاجي ذي ثمن منخفض نسبيًّا، ومن هنا جاءت تسمية هذه الشركات باسم متعددة الجنسيات.

ظهرت الشركات المتعددة الجنسيات على يد الشركات الأمريكية الكبرى التي دأبت منذ نهاية الحرب العالمية، وبشكل خاص منذ الخمسينيات على زيادة استثماراتها المباشرة خارج الولايات المتحدة وذلك بإنشاء وحدات إنتاجية في كندا وأوربا وأمريكا اللاتينية في إطار إستراتجية إنتاجية عالمية موحدة، وسرعان ما حذت الشركات الأوربية حذو الشركات الأمريكية بعد أن استردت أوربا أنفاسها بعد الحرب وأعادت بناء قوتها وبدأت تنتقل من الإقليمية إلى العالمية بإنشاء وحدات إنتاجية خارج حدودها، بل إن بعض هذه الشركات قام بإنشاء شركات صناعية تابعة لها في أمريكا.

وبعدها جاء دور اليابان لتدخل هي الأخرى معترك الدولية ورغم أن هذا الدخول جاء متأخرا بعض الشيء فإن العالم تنبأ بأن هذه الشركات اليابانية سوف تلعب دورا متعاظما في المجال العالمي.

وتستمد هذه الشركات المتعددة القوميات قدرتها على السيطرة على الاقتصاد العالمي من قوتها الاقتصادية الذاتية ومن قوتها الفنية والتكنولوجية الهائلة، وما يميز الشركات المتعددة القوميات ليس هو قيامها بنشاط اقتصادي على المستوى الدولي، وإنما طبيعة هذا النشاط والأسلوب الذي يتم به وكما أن طبيعة وأسلوب نشاط الشركات يختلف اختلافًا جذريًا عن طبيعة وأسلوب نشاط كل ما سبقها من الشركات التي عرفتها الرأسمالية طوال حياتها.

وما يميزها كذلك أنها تقوم بنقل وحدات إنتاجية من الدولة التابعة لها، أي الدولة الأم إلى دول أخرى مختلفة مع استمرار سيطرتها على هذه الوحدات الإنتاجية وإدارتها مركزيا في إطار إستراتيجية إنتاجية عالمية موحدة.

ويعود تاريخ العديد من الشركات المتعددة الجنسيات المعروفة اليوم إلى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي حين بدأت بعض الشركات الكبرى في أمريكا وأوربا تقيم وحدات إنتاجية خارج حدودها الأصلية ففي عام 1865 أنشأت شركة باير الألمانية للصناعات الكيميائية مصنعا لها في نيويورك إلَّا أن أول شركة تستحق وصف المتعددة القوميات هي شركة سنجر الأمريكية لصناعة ماكينات الخياطة التي أقامت في عام 1867 مصنعًا لها في جلاسكو وتبعته بعدة مصانع أخرى في النمسا وكندا وسرعان ما حذت الكثير من الشركات الأمريكية حذو سنجر.

إلا أن تلك الشركات المتعددة القوميات بقيت أهميتها في الاقتصاد العالمي محدودة للغاية من ناحية لأن القطاعات التي كانت تعمل فيها هذه الشركات وبشكل أساسي البترول، السيارات والألمنيوم، لم تكن تلعب دورًا أساسيًّا في اقتصاديات الدول الرأسمالية آنذاك، إذا كانت القطاعات الرئيسية هي الفحم، السكك الحديدية، الحديد والصلب...إلخ. وبقيت هذه الصناعات بعيدة عن عمل الشركات المتعددة القوميات ومن ناحية أخرى لضيق حجم النشاط الدولي لهذه الشركات.

- وكانت الظروف الدولية الاقتصادية في فترة مابين الحربين العالميتين لم تكن لتسمح بنمو أكبر للاستثمارات الدولية المباشرة من ناحية بسبب عدم استقرار الأوضاع النقدية في أوربا نتيجة للتضخم الهائل على أن هذه الأوضاع تغيرت تماما بعد الحرب الثانية بإبرام الاتفاقية العامة للرسوم الجمركية والتجارة المعروفة باسم (gtt) والتي تولت وضع أسس ومبادئ عامة لتنظيم التبادل التجاري الدولي فأزاحت بذلك واحدا من أهم العوائق التي كانت تعترض سبيل الشركات المتعددة القوميات.

وكذلك اتفاقية إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوربية المعقودة في روما سنة 1957 أعطت دفعة هائلة لنشاط هذه الشركات وهكذا فإن الظروف كلها كانت مهيأة منذ نهاية الحرب العالمية لظهور الشركات المتعددة الجنسيات.

ومن أهم صفات وخصائص الشركات المتعددة الجنسيات:

1- **ضخامة الحجم**: تتميز هذه الشركات بضخامة حجمها، وتمثل كيانات اقتصادية عملاقة، ومن المؤشرات التي تدل على هذا، حجم رأس المال وحجم استثمارتها وتنوع إنتاجها وأرقام المبيعات والإيرادات التي تحققها، والشبكات التسويقية التي تملكها، وحجم إنفاقها على البحث والتطوير، فضلًا عن هياكلها التنظيمية وكفاءة إدارتها.

وكذلك حجم المبيعات والإيرادات ووفقًا لهذا المقياس احتلت شركة ميتسوبيشي، بإجمالي إيراداتها الذي بلغ 184,4 مليار دولار، المرتبة الأولى بين أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسيات في عام 1995م، والتي يصل إجمالي إيراداتها إلى نحو 44٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

كذلك تستحوذ هذه الشركات على نحو 80٪ من حجم المبيعات على المستوى العالمي.

إن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات حقق معدلات نمو مرتفعة تجاوزت 10٪ سنويًّا أي نحو ضعف معدل النمو في الاقتصاد العالمي ومعدل نمو التجارة العالمية.

2- **ازدياد درجة تنوع الأنشطة**: تشير الكثير من الدراسات والبحوث، إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات تتميز بالتنوع الكبير في أنشطتها، فسياستها الإنتاجية تقوم على وجود منتجات متنوعة متعددة، ويرجع هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة، من حيث إنها إذا خسرت في نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى.

3- **الانتشار الجغرافي في الأسواق**: ما تتميز بها الشركات المتعددة الجنسيات كبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي، خارج الدولة الأم، بما لها من إمكانيات هائلة في التسويق، وفروع وشركات تابعة في أنحاء العالم. لقد ساعدها على هذا الانتشار التقدم التكنولوجي الهائل، ولاسيما في مجال المعلومات والاتصالات.

فشركة ABB السويسرية، تسيطر حاليًا على أكثر من 1300 شركة تابعة منتشرة في معظم أنحاء العالم، مع العلم أن السوق السويسرية لا تستوعب إلا نسبة بسيطة للغاية من إجمالي مبيعات الشركة.

وساهمت الثورة العلمية والتكنولوجية في مجالي المعلومات والاتصالات، حيث أصبح ما يسمى الإنتاج عن بعد Teleportation حيث توجد الإدارة العليا وأقسام البحث والتطوير وإدارة التسويق في بلد معين، وتصدر أوامر بالإنتاج في بلاد أخرى.

4- **إقامة التحالفات الإستراتيجية**: وهي تعتبر من السمات الهامة للشركات متعددة الجنسيات والتي تسعى دومًا إلى إقامة تحالفات إستراتيجية فيما بينها ومن أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية.

فالتحالفات الإستراتيجية بين الشركات المتشابهة تتم في الصناعات المتماثلة بدرجة أكبر، وفي بعض الأحيان يأخذ هذا التحالف شكل الاندماج، وهذا يظهر بوضوح في مجال البحث والتطوير بما يحتاجه إلى تمويل ضخم، ومن الأمثلة على هذا التعاون، التمركز الأوروبي لبحوث الحاسوب والمعلومات والاتصالات التي تشترك فيه ثلاث شركات أوروبية كبرى تنتج الحاسبات الآلية، وهي بول الفرنسية Bull وTCL البريطانية وسمنز الألمانية، وقد يتحول التحالف الاستراتيجي أيضًا إلى شركات تابعة مشتركة، للشركات متعددة الجنسيات.

5- **وتتمتع الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من المزايا الاحتكارية،** وترجع هذه السمة إلى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات، يأخذ شكل سوق احتكار القلة في الأغلب الأعم، ومن أهم عوامل نشأته تمتع مجموعة الشركات المكونة له من احتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة. وهذا الوضع يتيح للشركات المتعددة الجنسيات الفرصة لزيادة قدراتها التنافسية ومن ثم تعظيم أرباحها وإيراداتها. وتتحدد المزايا الاحتكارية في أربعة مجالات هي التمويل، والإدارة، والتكنولوجيا، والتسويق.

وكل شركة من الشركات متعددة الجنسيات تنظر إلى العالم كسوق واحدة، ومن ثَمَّ تسعى إلى تعبئة المدخرات من تلك السوق في مجموعها بالوسائل التالية:

طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في كل من الأسواق المالية العالمية الهامة وكذلك الأسواق الناهضة، وغيرها.

وتعتمد الشركات متعددة الجنسيات، عند الإقدام على عمليات كبرى مثل شراء أسهم شركة منافسة بالقدر الذي يسمح بالسيطرة على إدارتها مثلًا، إلى الاقتراض من البنوك متعددة الجنسيات وبمعدلات عالية.

وتتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدم تقيدها بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين بها حتى أعلى المستويات، فالمعيار الغالب الذي تأخذ به هو معيار الكفاءة. والنمط المعمول به في اختيار العمالة في هذه الشركات هو الاستفادة من الكادر المحلي لكل شركة تابعة له اجتياز سلسلة من الاختيارات والمشاركة في الدورات التدريبية.

ويُعتبر التخطيط الاستراتيجي أداة لإدارة الشركات متعددة الجنسيات، وهو المنهج الملائم الذي يضمن ويؤدي إلى تحقيق ما تهدف إليه الشركة متعددة الجنسية والتعرف على ما ترغب أن تكون عليه في المستقبل.

يكثر استخدام التخطيط الاستراتيجي في الشركات المتعددة الجنسيات وهي تسعى من خلال ذلك اقتناص الفرص وتكبير العوائد، وتحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات والأرباح ومعدل العائد على رأس المال المستثمر. إن التخطيط الاستراتيجي هو الأداة الأساسية التي تستخدمها وتقوم بها الإدارة الإستراتيجية في تلك الشركات، لتحقيق الأهداف الإستراتيجية. وتعد الخطط الإستراتيجية في غالبية الشركات المتعددة الجنسيات في المراكز الرئيسية، ويترتب على ذلك أن قواعد التخصيص ووضع الأهداف الخاصة بكل شركة تابعة يرتبطان بتحقيق الأهداف الإستراتيجية للشركة وخدمة إستراتيجيتها العالمية. تعاظم الشركات المتعددة الجنسيات هناك العديد من المؤشرات والتي تدل على تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات والعالمية النشاط ومن أهمها:
- أن حوالي 80٪ من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات متعددة الجنسيات، وهو ما يعكس ضخامة قدرتها التسويقية والإنتاجية التي مكنتها من السيطرة على جزء هام من حركة التجارة الدولية. - الدور الكبير الذي تلعبه هذه الشركات في تسريع الثورة التكنولوجية، فبفضلها زادت نسبة الاكتشافات التكنولوجية الحديثة والتي كانت نتيجة لجهود البحث والتطوير Research and development التي قامت

بها هذه الشركات - تجاوزت الأصول السائلة من الذهب والاحتياطيات النقدية الدولية المتوافرة لدى الشركات المتعددة الجنسيات نحو ضعفي الاحتياطي الدولي منها، ويدل هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي. إن ما ينبغي التأكيد عليه هو أن هناك رابطة سببية بين كل من العولمة والشركات متعددة الجنسيات، فكل منها غذى الآخر واستفاد منه خلال السنوات الماضية.

ويمكن إيجاز أثر هذه الشركات على الاقتصاد الدولي والسياسة الدولية بأنها إضعاف سيادة الدول وتقليص دورها الاقتصادي والاجتماعي وخلق شريحة اجتماعية طفيلية وإضعاف ميزان المدفوعات وحرمان الدول المضيفة من أنشطة البحث العلمي والتطوير وإغرائها بمنحها عائدًا أكبر لاستثماراتها لإبعادها عن إرساء قاعدة إنتاجية لها وبنفس الوقت استغلال المزايا النسبية للدول المضيفة ولجوء هذه الشركات للتمويل من السوق المحلية في المرحلة اللاحقة والمساهمة بمعدلات منخفضة في العبء الضريبي وزيادة الفساد في المجتمع.

ومن الآثار السلبية للتطور التكنولوجي الناتج عن انتشار تلك الشركات قلة فرص العمل الجديدة وارتفاع نسبة البطالة وخاصة العمال غير المهرة وصعوبة تحقيق العدالة في توزيع الدخول على مستوى الدولة مما يؤدي إلى خلق الطبقة الاجتماعية الفقيرة.

وقد تضطر الشركات الوطنية إلى تقليد الشركات متعددة الجنسية (أي تقوم بإدخال مستوى عال من التكنولوجيا) حتى تضمن البقاء في السوق - وتحصل الشركات من مقابل استخدام الفنون الإنتاجية أو الخبرة الفنية أو استئجار لمعدات معقدة بواسطة الوحدة الموجودة في الاقتصاد المتخلف على الأرباح وبالتالي إذا قامت الشركات متعددة الجنسية بنقل مستوى منخفض من التكنولوجيا، فإن هذا يتفاعل مع أهداف الدول

النامية بشأن تقليل نسبة البطالة، وبالرغم من أن تحقيق هذا الهدف يمثل ضرورة ملحة إلا أن النتيجة الطبيعية لنقل أو استيراد مستويات منخفضة من التكنولوجيا سيؤدي إلى توسع فجوة التخلف التكنولوجي بين الدول النامية والدول المتقدمة.

ومن جهة أخرى فإن محاولة الدول النامية لإحراز درجة عالية من التقدم التكنولوجي كهدف سيكون على حساب درجة تحقيقها لهدف آخر هو التقليل من نسبة البطالة ومن ثم تحقيق العدالة في توزيع الدخول وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع.

التكتلات الاقتصادية العالمية والعولمة الاقتصادية

ظهرت التكتلات الاقتصادية العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة بين المعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي والمعسكر الغربي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في تسعينيات القرن الماضي وكان هذا الظهور متزامنًا مع ظهور العولمة التي هي مرحلة من مراحل التطور الرأسمالي الدولي الذي وضعته الماسونية وجماعة المتنورين تمهيدًا لفرض سياسات الحكومة العالمية الدجالية التي تحكم العالم سرًّا.

فالتكتلات الاقتصادية هي الاندماج الاقتصادي بين مجموعة من الدول ذات السيادة سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي أو غير إقليمي بين مجموعة من الدول ذات السياسات المتشابهة ولا يجمعها إقليم محدد، أو بين دول متقدمة وأخرى نامية مثل «النافتا».

بلغ عدد التجمعات والتكتلات الاقتصادية التي نشأت في العالم نحو 100 تجمع وتكتل اقتصادي، تجمع منها 29 تكتلًا ظهروا منذ عام 1992.

وأهم تلك التكتلات الاقتصادية هي الاتحاد الأوربي والنافتا وأسيان.

تعتبر فكرة التكامل هي التأصيل النظري للتكتلات الاقتصادية حيث إنه بعد الحرب العالمية الثانية وتدمير معظم دول أوربا التي اشتركت وأضيرت من الحرب كان من المفروض إعادة الإعمار ونشوء ظاهرة اقتصادية جديدة تنقذ النظام الرأسمالي الغربي من الانهيار، فكان ظهور التكامل الاقتصادي حالة ضرورية وعملية لإنقاذ الرأسمالية العالمية ولكن الحرب الباردة أجلت الإعلان عن تلك التكتلات الاقتصادية، ثم بعد انتهاء الحرب الباردة في تسعينيات القرن الماضي (العشرين) أصبح التكامل الاقتصادي ضرورة ملحة تفرضها الظروف الاقتصادية العالمية واستكمالًا لمشروع العولمة الجاري تطبيقه على العالم.

وبالتالي فالتكتلات الاقتصادية العالمية يقصد بها التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية بهدف إذابة اقتصاديات تلك الدول في اقتصاد واحد وإلغاء كافة القيود على حركة السلع ورؤوس الأموال فيما بينهم.

ولكي يُكتب لأي تكتل اقتصادي النجاح في بناء التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء يحتاج إلى عدة مقومات، تتمثل في العوامل الطبيعية من توفر الموارد الطبيعية المستغلة أو القابلة للاستغلال لدي أعضاء دول التكتل، وتوفر العمالة المؤهلة بحيث إن تنقل اليد العاملة ينمي استخدامها ويزيد في الإنتاج الكلي، ويتطلب توفير شبكة مواصلات والنقل التي تسهل حرية التبادل التجاري تدعم حرية التكامل الاقتصادي في ظل التجارة الدولية.

ولكي تكون الدولة جاهزة للدخول في التكتل الاقتصادي يجب توافر عوامل هامة ومن المقومات اعتماد الدول الأعضاء للتكتل على بعضها البعض اقتصاديا وبطريقة مباشرة، أخرى هي:

- العوامل الاجتماعية والثقافية المشتركة.
- العوامل الجغرافية من خلال ضرورة الترابط والامتداد الجغرافي.
- التجانس السياسي بين الدول الأعضاء.
- التعاون في مستويات التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء.
- مرحلية التكامل الاقتصادي، وإعطاء الدول الأعضاء فترة التأقلم مع المتطلبات الجديدة ومشاركة الشعوب في تبني مراحل التكامل الاقتصادي.[1]

1- انظر التكامل الاقتصادي - كامل البكري، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق - سامي عفيفي حاتم.

أهم أسس التكامل الاقتصادي العالمي:

إلغاء القيود على حركة السلع، حيث إن هدف التكامل هو إيجاد سوق أوسع قادرة على تصريف فوائض الإنتاج الكبيرة على مستوى اقتصاديات الدول الأعضاء، من خلال تدفق هذه المنتجات داخل هذه السوق المشتركة فإن تحقق ذلك يشترط كأساس أول قيام هذه الدول بإلغاء كافة القيود سعرية كانت أم كمية، تمكننا لبلوغ أعلى مستويات الاستفادة من وفورات النطاق الواسع من الإنتاج.

إلغاء القيود على حركة عناصر الإنتاج، وهذا يستلزم إلغاء كافة القيود التي تحول دون انتقال رؤوس الأموال والعمال بين دول التكامل، مع تطبيق اتفاقيات فيما بينها لتوحيد الأجور وإلغاء النظم والقوانين التي تؤدي إلى التمييز في الجنسية بين رعايا الدول الأعضاء فيما يتعلق بالخدمات والإقامة ومزاولة الأعمال المشروعة.

ولنجاح التكامل يجب تنسيق السياسات النقدية والمالية بين دول التكتل، فمثلا من الناحية المالية يتعين توحيد الضرائب لأن اختلافها يؤدي إلى تقييد حركة رؤوس الأموال المعدة للاستثمار بين بلد وآخر وإلى تقييد مبادلات السلع حتى حالة إلغاء الرسوم الجمركية.

وكذلك يجب تنسيق السياسات الإنتاجية حيث يمكن توجيه عناصر الإنتاج نحو أكفأ سبل الاستغلال، وذلك بتخصص كل دولة من دول التكامل في إنتاج السلع التي تتميز فيها بميزة تنافسية أكبر من غيرها، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وخفض أسعار السلع والرفع من جودتها.[1]

وتواجه الدول النامية مشاكل كبرى في بناء تكتلات اقتصادية فيما بينها حيث إن ذلك يستلزم تنمية الموارد البشرية وتكون المهارات والتقليل من الاعتماد على المساعدات الخارجية وإنهاء الخلافات السياسية والعرقية داخل تلك الدول وأيضًا فيما بينها،

1 - الاقتصاد الدولي - كامل البكري، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، رشيد بوكساني.

وإنشاء نظام ديمقراطي للحكم فيها وكل هذه الأمور غير متوفرة في الدول النامية التي تقوم اقتصادياتها على المساعدات الخارجية والمعونات حيث إنها مثقلة بالديون الخارجية والداخلية وتوجد فيها صراعات سياسية طاحنة وأيضًا تعج غالبيتها بالفتن والصراعات العرقية المسلحة.

العولمة الاقتصادية جزء مهم من النظام العالمي الجديد حيث إن العولمة تهدف إلى جعل الاقتصاد العالمي مترابطا ومتشابكا وذلك من خلال اندماج الأسواق العالمية في حقول التجارة والاستثمار المباشر وانتقال الأموال والقوى العاملة والتكنولوجيا ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وهذا مايؤدى إلى خضوع العالم لقوى السوق العالمية ومايصاحبها من اختراق للحدود القومية وانحسار كبير في سيادة الدولة عائد إلى أن مقومات السيادة الاقتصادية أصبحت عالمية بدلا من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية. وتختلف العولمة بهذا المفهوم عن مفهوم الاقتصاد الدولي «العالمية» الذي يركز على العلاقات الاقتصادية بين الدول ذات السيادة، أي أن الدولة تشكل العنصر الأساسي في مفهوم العالمية في الاقتصاد الدولي في حين أن الشركات عابرة القوميات تشكل العنصر الأساسي في مفهوم العولمة.

يمكن القول إن تنامي هذه الظاهرة في العقد الأخير من القرن العشرين جعل منها سمة أساسية من سيم النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ويعتقد البعض أن جذور الظاهرة ترجع إلى التغيرات التي اعترت الوضع الاقتصادي العالمي في السبعينيات من القرن العشرين التي تمثلت في انهيار نظام ابريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة للعملات، والتحول إلى نظام أسعار الصرف العائمة وما صاحب ذلك من ارتفاع أسعار الطاقة وتقلبات حادة في أسعار العملات الرئيسية وبلوغ أزمة المديونية الخارجية ذروتها في بداية الثمانينيات، الأمر الذي أدى إلى ظهور موجة جديدة من السياسات الحمائية في الدول الصناعية مما أثر سلبا في حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية.

إضافة إلى كل ما سبق فإن انهيار الشيوعية وتزايد الدول المطبقة لنظام الاقتصاد الحر أديا هما الآخران إلى التفكير في تكوين تكتلات اقتصادية وبشكل أكبر وعلى نطاق أوسع.

فظهرت في أمريكا اللاتينية تجمعات كالسوق الجنوبي (ميركوسور) والسوق الكاريبي (كاريكوم)، وتجمع الأنديز، وفي آسيا تجمع الأسيان لدول جنوب شرق آسيا، وتجمع السارك لدول جنوب آسيا، وفي أفريقيا السوق المشتركة لجنوب وشرق أفريقيا، وتجمع الجنوب الأفريقي للتعاون والتنمية، والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا. مع العلم بأن بعض هذه التكتلات أنشئ في وقت سابق على الانهيار الشيوعي.

ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى هذا التوجّه الجديد نحو التكتلات الاقتصادية في صفوف الدول النامية بالذات، تكمن فيما شهدته السنوات الأخيرة من عقد الثمانينيات وأول التسعينيات من اتجاه واضح نحو مزيد من التكتل الاقتصادي بين مجموعات الدول المتقدمة بعد أن حل التحدي الاقتصادي محل التحدي الأمني والإيديولوجي فتوصلت دول السوق الأوروبية المشتركة إلى معاهدة ماسترخيت في سنة 1991 التي تم بموجبها تحول السوق إلى اتحاد أوروبي، ثم ما لبثت الولايات المتحدة الأمريكية أن أعلنت في عام 1992 إنشاء منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA، وفي نفس الاتجاه ونحو المزيد من التكتل الاقتصادي ظهرت تكتلات عملاقة: كالتجمع الكبير الذي يضم معظم دول آسيا والباسيفيكي APEC.

وفي ظل هذه التوجهات وغيرها تحول ميدان الصراع بين القوى الكبرى في العالم-في وقتنا الحالي-إلى ميدان اقتصادي أساسًا وبرزت التكتلات الاقتصادية لتكون ظاهرة العصر، ومهما تباينت دوافع إنشائها فإن مجرد بروزها بهذا الزخم على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية يؤكد قوة العوامل التي دفعت إلى وجودها.

إن أهداف التكتل ودوافعه تختلف بين الدول النامية والدول المتقدمة:

أ- الدول المتقدمة (الصناعية):

تسعى الدول الصناعية في هذا الإطار إلى الاستفادة من فوائد الكفاءة الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة مفترضة أن طرق الإنتاج لا تتغير وأن الهياكل الصناعية لهذه الدول مستقرة وبالتالي فإن إحداث تغير في هذه الهيكل نتيجة للدخول في التكتل يحمل آثارًا جيدة على الاقتصاد بشكل عام من خلال زيادة درجة التخصص والتوسع التجاري.

كما تسعى الدول الصناعية عند دخولها في إطار تكتل ما إلى الاستفادة القصوى من الآثار الستاتيكية والديناميكية لهذا التكتل على المستوى العام للرفاهية لهذه الدول وللعالم ككل حيث تتلخص الآثار الستاتيكية (السكونية) بطرح الآثار المترتبة على تحويل التجارة والآثار المترتبة على انخفاض العائدات الجمركية من الآثار المترتبة على خلق التجارة.

أما الآثار الديناميكية فهي الأكثر أهمية بالنسبة للدول المتقدمة والتي تنتج عن زيادة في الحجم وتحفيز المنافسة وزيادة مستويات الاستثمار.

ب- الدول النامية:

يمكن القول إن أهداف الدول النامية من التكتل والتكامل ليست أهدافًا ديناميكية بقدر ما هي هيكلية. وهذا يعود إلى طبيعة الهياكل الصناعية المتواضعة في هذه الدول مما جعلها تسعى للاستفادة من التكتل في تحقيق مكاسب تنموية.

هذا يعني أن الدول النامية لم تعد تنظر إلى فوائد التكتل من منظور تحسين الرفاهية عن طريق آثار خلق وتحويل التجارة وإنما أصبحت تنظر إليه من منطلق خلق التنمية كأثر مفيد وتحويل التنمية كأثر ضار.

أن أنظمة التكامل الاقتصادي والتكتلات الاقتصادية بكل صورها تشمل حوالي 75٪

من دول العالم وحوالي 80٪ من سكان العالم وتسيطر على حوالي 80٪ من التجارة العالمية، لأدركنا مدى الآثار التي تحملها تلك التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد العالمي الجديد، وخاصة إذا علمنا أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية تسمح بقيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وبما أنها شملت العالم بقاراته المختلفة فإنه من المهم تقديم أهم الحالات العملية الموجودة في العالم، حيث نعرض لكل من الاتحاد الأوروبي من قارة أوروبا، وتكتل النافتا NAFTA في أمريكا الشمالية، والتكتل الخاص لأسيان ASEAN، والآيبك APEC في قارة آسيا، نظرًا لأنها الأكبر والأقوى تأثيرًا على النظام الاقتصادي العالمي الجديد، أما التكتلات الأخرى في كل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا فسنشير إليها باختصار نظرًا لضعف تأثيرها على التحولات الاقتصادية العالمية.

أهم وأكبر التكتلات الاقتصادية في العالم

شهد العالم بعد انتهاء الحرب الباردة كما ذكرنا العديد من التكتلات الاقتصادية بين الدول التي يغلب عليها الطابع القاري والإقليمي وأهمها:

الاتحاد الأوربي أو التكتل الاقتصادي الأوربي وهو أكبر التكتلات الاقتصادية العالمية ثم التكتل الاقتصادي الأسيوي ثم التكتل الاقتصادي لدول أمريكا الشمالية (NAFTA)، وجماعة التعاون الاقتصادي الأسيوي الباسفيكية (APEC).

1- الاتحاد الأوربي (التكتل الاقتصادي الأوربي):

فكرة هذا التكتل والاتحاد يعود إلى خمسينيات القرن الماضي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتدمير أوربا ثم أصبح أمرًا ملحًّا بعد انتهاء الحرب الباردة.

فالاتحاد الأوروبي هو عبارة عن شراكة سياسية واقتصادية فريدة من نوعها بين 28 دولة أوروبية ديمقراطية[1] وآخرهم كانت كرواتيا التي انضمت في 1 يوليو 2013، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماسترخت الموقعة عام 1992، تهدف إلى السلام والرخاء والحرية لمواطنيها الـ 500 مليون مواطن.

نظامه السياسي يتطور باستمرار ولم يسبق له مثيل. التشريع الأساسي للاتحاد الأوروبي هو المعاهدات الموقعة بين الدول الأعضاء. هذه المعاهدات تضع السياسات الأساسية للاتحاد الأوروبي، توطد الهيكلة المؤسسية، والإجراءات التشريعية. بعض هذه المعاهدات هي: معاهدة الجماعة الاقتصادية الأوروبية في روما عام 1957، القانون الأوروبي الموحد لعام 1986، ومعاهدة ماسترخت عام 1992، ومعاهدة أمستردام 1997

1- ودول الاتحاد الأوربي هي: ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، فرنسا، لوكسمبورغ، هولندا، الدنمارك، المملكة المتحدة، جمهورية أيرلندا، اليونان، أسبانيا، البرتغال، السويد، النمسا، فنلندا، أستونيا، بولندا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، لاتفيا، لتوانيا، مالطا، المجر، بلغاريا، رومانيا، كرواتيا.

ومعاهدة لشبونة 2007. مؤسسات الاتحاد الأوروبي الرئيسية هي البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية.

من أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية. لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدة لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه اتحاد فدرالي حيث إنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم.

للاتحاد الأوربي نشاطات عديدة، أهمها كونها سوقًا موحدَة ذات عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامة 19 دولة من أصل الـ 28 الأعضاء، كما له سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة.

تكررت المحاولات في تاريخ القارة الأوروبية لتوحيد أمم أوروبا، فمنذ انهيار الإمبراطورية الرومانية التي كانت تمتد حول البحر الأبيض المتوسط، مرورًا بإمبراطورية شارلمان الفرنكية ثم الإمبراطورية الرومانية المقدسة اللتين وحدتا مساحات شاسعة تحت إدارة فضفاضة لمئات السنين، قبل ظهور الدولة القومية الحديثة.

وقد حدثت محاولات لتوحيد أوروبا لكنها لم تتعد الطابع الشكلي والمرحلي، منها محاولة نابليون في القرن التاسع عشر، والأخرى في أربعينات القرن العشرين على يد هتلر، وهما تجربتان لم تتمكنا من الاستمرار إلا لفترات قصيرة وانتقالية.. بوجود مجموعة من اللغات والثقافات الأوروبية المتباينة، اشتملت هذه السيطرات على الإخضاع العسكري للأمم الرافضة، مما أدى إلى غياب الاستقرار وبالتالي كان مصيرها الفشل في النهاية.

وبعد كوارث الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، ازدادت بشدّة ضرورات تأسيس ما عرف فيما بعد باسم الاتحاد الأوروبي. مدفوعا بالرغبة في إعادة بناء أوروبا ومن أجل القضاء على احتمال وقوع حرب شاملة أخرى. أدى هذا الشعور في النهاية إلى

تشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951 على يد كل من ألمانيا (الغربية)، فرنسا، إيطاليا ودول بينيلوكس (benelux) (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج).

أول وحدة جمركية عرفت بالأصل باسم المؤسسة الاقتصادية الأوروبية (European Economic Community)، وتسمى في المملكة المتحدة بشكل غير رسمي بـ «السوق المشتركة»، تأسست في اتفاقية روما للعام 1957 وطبقت في أول يناير كانون ثاني 1958. هذا التغيير اللاحق للمؤسسة الأوروبية يشكل العماد الأول للاتحاد الأوروبي. تطور الاتحاد الأوروبي من جسم تبادل تجاري إلى شراكة اقتصادية وسياسية. لم يضع الاتحاد الأوروبي بادئ الأمر أية شروط إضافية لانضمام الدول المرشحة للعضوية ما عدا الشروط العامة التي تم تبنيها في الاتفاقيات المؤسسة للاتحاد. لكن الفرق الشاسع في المستوى الاقتصادي والسياسي بين دول أوروبا الوسطى والشرقية ودول الاتحاد دفع مجلس الاتحاد الأوروبي في عام 1993 ليضع ما يعرف شروط كوبن هاجن:

شروط سياسية: على الدولة المترشحة للعضوية أن تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية وعلى دولة القانون وأن تحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

شروط اقتصادية: وجود نظام اقتصادي فعَّال يعتمد على اقتصاد السوق وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الاتحاد.

شروط تشريعية: على الدولة المترشحة للعضوية أن تقوم بتعديل تشريعاتها وقوانينها بما يتناسب مع التشريعات والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبنيها منذ تأسيس الاتحاد.

والجدير بالذكر أنه بعد عام واحد فقط من إنشاء السوق الأوروبية كانت الجماعة الأوروبية قد أنجزت إتمام الاتحاد الجمركي بين الأعضاء، وتم بموجبه إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء الست، وكذلك نجحت في اتباع سياسة زراعية مشتركة.

والجدير بالذكر أن المملكة المتحدة قد اتخذت موقف المتخوف من التجمع الأوروبي الجديد خشية أن يفقدها انضمامها إليه جانبًا من سيادتها المطلقة على سياساتها الاقتصادية، وركزت اهتمامها على إنشاء منطقة أوروبية للتجارة الحرة، ونتيجة لذلك خرجت إلى النور منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) في عام 1959 بعضوية بريطانيا والنرويج والسويد والدانمرك والنمسا والبرتغال وأيسلندا وسويسرا، وانضمت فنلندا بصفة عضو منتسب، ولكن بمضي الوقت أدركت بريطانيا أن بقاءها خارج الجماعة الأوروبية يعرضها لمخاطر العزلة الاقتصادية، فتقدمت بطلب انضمام إلى معاهدة روما في عام 1961 ومعها كل من: الدانمرك وإيرلندا والنرويج في عام 1962. استمرت مفاوضات الانضمام إلى الجماعة لمدة عامين، إلى أن تم رفض طلبات الانضمام، مما أسفر عن تجميد هذه الطلبات إلى عام 1973 حيث انتهت بانضمام كلٍّ من بريطانيا وإيرلندا والدانمرك ورفض انضمام النرويج لعدم قبول انضمامها من خلال استفتاء شعبي.

ويعتبر هذا الانضمام أول مراحل التوسع في النظام الأوروبي. ومن المناسب تسمية ذلك بالمد الأوروبي الشمالي للمجموعة، حيث إنه بانضمام هذه الدول الثلاث انزلق مركز ثقل المجموعة نوعًا ما باتجاه الشمال، وبذلك تحولت المجموعة من مجموعة الدول الست إلى مجموعة الدول التسع ثم مع انضمام اليونان عام 1981 والبرتغال وإسبانيا عام 1986 أصبحت المجموعة الاثنتي عشرة دولة وبذلك عاد مركز ثقل المجموعة إلى الجنوب ليعطيها طابعًا متوسطيًّا واهتمامات أكبر بحوض البحر المتوسط. ولقد أدى توحيد ألمانيا في عام 1990إلى زيادة تعداد سكان الجماعة بمقدار 18 مليون نسمة.

تم إنشاء بنك الاستثمار الأوروبي استكمالًا لمقومات السوق، والذي يهدف إلى تحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وكذلك صندوق التنمية لتشجيع الإنماء الاقتصادي داخل المقاطعات ومناطق النفوذ التابعة للدول الأعضاء، طبقًا لاتفاقية روما.

في عام 1986 تم الاتفاق على القانون الأوروبي الموحد الذي أصبح ساريًا اعتبارًا من أول يوليو عام 1987، والذي أدى إلى تأسيس الاتحاد الأوروبي (السوق الأوروبية الموحدة) اعتبارًا من أول كانون الثاني عام 1993، وقد اتفق على إعلان الاتحاد الأوروبي واستكماله طبقًا لمعاهدة ماسترخت في عام 1992، والتي أصبحت سارية المفعول في الأول من عام 1993 بعد الاستفتاء الشعبي عليها من بعض دول الاتحاد. وقد حددت اتفاقية ماسترخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة وتتمثل في الآتي:

المرحلة الأولى (1990 - 1994): وتهدف إلى تحرير عمليات الدفع وحركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى زيادة التعاون بين الهيئات العامة، ومزيدًا من التطابق في السياسة الاقتصادية والتعاون بين البنوك المركزية والوطنية داخل المجموعة الأوروبية.

المرحلة الثانية (1995 - 1998): وتهدف إلى استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية السوق الأوروبية الموحدة، من قبل جميع الأعضاء والتخلي عن سد العجز في الموازنات الحكومية عن طريق التعديل، ويتم في هذه المرحلة تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء، والتأكد من استعدادها للدخول في المرحلة الثالثة بعد تحقيق بعض الشروط منها على سبيل المثال: ألا يزيد معدل التضخم عن 1,5 ٪ من معدل التضخم في أكثر ثلاث دول تضخمًا في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى عدم زيادة سعر الفائدة للقروض طويلة الأجل عن 2٪ بالنسبة لمتوسط سعر الفائدة في أقل ثلاث دول في الاتحاد من حيث معدلات التضخم.

ويعد الاتحاد الأوربي من أكبر التكتلات الاقتصادية العالمية وكذلك أكثرها اكتمالًا من حيث الاستمرار ويحقق حجمًا تجاريًا خارجيًا يصل إلى حوالي 150 مليار دولار وبالتالي فهو يفوق تجمع وتكتل «النافتا» ويصل دخله القومي سبعة مليارات دولار وهو أكبر دخل قومي في العالم، كما إنها تعتبر أضخم سوق اقتصادية داخلية حيث يبلغ عدد سكانها أكثر من 380 مليون نسمة.

2- التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية نافتا (NAFTA)

اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا North American Free Trade Agreement، وبالأسبانية TLCAN: وهي معاهدة لإنشاء منطقة تجارية حرة ما بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. وقعت اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية في 1992 وأصبحت سارية المفعول في يناير سنة 1994.

وتعتبر مصادقة الكونجرس الأمريكي في 1993/11/17 على اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية هي البداية لإنشاء هذا التكتل-مع أن سريان الاتفاقية لم يبدأ إلا في أول يناير -1994الذي يضم كلا من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وهو كما يفهم من الاتفاقية المنشئة له مفتوح أمام باقي الدول الأمريكية بما في ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية التي قد تنضم إليه في المستقبل. وإذا تفحصنا أهداف هذا الاتحاد نجدها لا تختلف كثيرًا عن أهداف الاتحاد الأوروبي، فهي بعد تحقيق اقتصاد قوي للدول الأعضاء تعطي كل أولوياتها للقدرة على منافسة التكتلات الاقتصادية الأخرى الصاعدة على المستوى العالمي وبالخصوص الاتحاد الأوروبي، محاولة حجز مكان اقتصادي يناسب المكان المعتبر لهذه الكتلة وبالخصوص أمريكا.

وهذا التكتل يشمل تكتل بين ثلاث دول من القارة الأمريكية، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمكسيك.

وقعت الدول الأمريكية الثلاث اتفاقية التبادل الحر فيما بينها، فأصبحت سارية المفعول منذ مطلع سنة 1994، وذلك من أجل إنشاء منطقة جغرافية شاسعة للتبادل والاندماج الاقتصادي، بهدف تحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية، والرفع من المستوى الاجتماعي للسكان في هذه المجموعة. وذلك في إطار النظام الرأسمالي الليبرالي، والذي تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية رمزا وحاميا له في العالم.

وتدير هذه المجموعة عدة أجهزة، من أهمها:

- **لجنة التبادل الحر**: تتكلف بتطبيق بنود اتفاقية التبادل الحر بين الدول الثلاث ومراقبة سيرها.
- **منسقية ألينا**: تشرف على السير العام للاتفاقية، مع السهر على تدبير البرنامج المسطر للمجموعة.
- **سكرتارية ألينا**: تتكلف بالتسيير الإداري للمجموعة، وحل الخلافات التي قد تحدث بين الدول الثلاث.

ولقد مكنت اتفاقية التبادل الحر من تنمية المبادلات التجارية، والرفع من قيمة الاستثمارات بين الدول الثلاث بشكل ملموس، وبالخصوص بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وكندا والمكسيك من جهة ثانية. فقد تضاعفت قيمة المبادلات بين الدول الثلاث خلال العشر السنوات الأولى من توقيع الاتفاقية. كما أن نسب المبادلات البينية ارتفعت بشكل ملحوظ مقارنة مع مجموع المبادلات التجارية: حوالي 40٪ من واردات الدول الثلاث، و60٪ من صادراتها تتم داخل المجموعة، والباقي مع الاتحاد الأوربي ودول آسيا وباقي العالم.

وتعتبر النافتا تكتلًا اقتصاديًّا جديدًا يظهر مع التحولات العميقة التي يشهدها عالمنا في ظل ما يسمى بالنظام الدولي الجديد أو ظاهرة العولمة، ويعني هذا الاتفاق الرغبة الطموحة من جانب الأمريكيين لخلق كيان تجاري إقليمي يتيح لهم المزيد من التوسع في الأسواق التصديرية ويوفر لهم أيضًا قدرًا كبيرًا من حركة الاستثمار.

وقد ساعد تواجد الولايات المتحدة وكندا والمكسيك تشكل خطًّا متواصلًا على المحيط الهادي، تنظر إليه الولايات المتحدة الأمريكية باهتمام خاص ليس كونه يشكل المنفذ الآخر للولايات المتحدة في حالة الانعزال عن أوروبا فحسب بل أيضًا من حيث

أنه يشكل قاعدة انتقال لطرق جيدة للتجارة العالمية لا يمر بغرب أوروبا إنها يمتد عبر الشمال مرورًا ببحار روسيا ووصولًا إلى اليابان والصين، ومن هذا المنطلق يمكن القول:

بدأ سريان اتفاقية النافتا في أول كانون الثاني 1994 بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، لتشمل ضمن ما تشمله إلغاء الرسوم الجمركية بين هذه الدول لنمو 900 سلعة خلال 15 عامًا، وزيادة التبادل عبر الحدود وتسهيل الاستثمارات الأمريكية والكندية في المكسيك.

وقد أدت اتفاقية النافتا إلى توسيع اتفاقية التجارة الحرة التي كانت قد أبرمت عام 1989 بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وفي آذار 1990 أعلنت إدارة بوش أن حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك بدأتا محادثات يمكن أن تؤدي إلى اتفاق تجاري حر مماثل للاتفاق الذي تم توقيعه في كندا، وفي حزيران 1991 قامت حكومات الدول الثلاث بالتفاوض حول اتفاق تجارة حرة خاصة بأمريكا الشمالية وقد تم إقرار هذا الاتفاق والتوقيع عليه كانون الأول 1992 وصدق عليه الكونجرس الأمريكي في تشرين الثاني 1993، بعد خلافات داخلية بسبب التباين الاقتصادي والاجتماعي بين الدول الأعضاء.

3- التكتل الاقتصادي الأسيوي (الأسيان- الأيبك):

وهو التكتل المشترك بين دول جنوب شرق آسيا وما يعرف اختصارًا ASEAN

(Association of Southeast Asian Nations) تأسست في 8 آب (أغسطس) عام 1967 في بانكوك انطلاقًا من المصالح المشتركة لخمس دول هي: اندونيسيا، ماليزيا، فيليبين، سنغافورة، وتايلاند. انضمت إليها بروناي في 8 كانون الثاني عام 1984، فيتنام في 28 تموز 1995، لاوس وميانمار فيلا 23 تموز 1997 وأخيرًا انضمت كمبوديا إلى هذه الشراكة في 30 نيسان 1999 ليبلغ عدد سكان الدول المنتمية إلى الأسيان حوالي 500 مليون نسمة.

في مؤتمر التأسيس للمجموعة في بانكوك أكدت دول الأسيان على أن جميع القواعد العسكرية الأجنبية الموجودة على أراضيها وجودها مؤقت ولن تستخدم للاعتداء على مصالح أي دولة من دول جنوب شرق آسيا وأن الهدف الرئيسي من هذه الشراكة يتمثل في:

أ- الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لدول المنطقة من خلال روح التعاون والمساواة بين أبناء هذه الدول.

ب- العمل على تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة من خلال تطبيق المبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

ج- رفع مستوى التعاون في الأنشطة التي تهم جميع الأطراف سواء كانت اقتصادية، سياسية، اجتماعية، وثقافية.

د- الاهتمام بمراكز البحث العلمي المشتركة والتي تعمل على رفع مستوى منطقة جنوب شرق آسيا.

هـ- العمل على تطوير علاقات التعاون مع الهيئات الدولية.

وقد أكد السكرتير العام للأسيان سنة 1995 أن السلام والتنمية يجب أن يكونا الهدف الرئيسي لهذه الشراكة بين أمم جنوب شرق آسيا.

في المؤتمر الأول للأسيان، الذي عقد في 24شباط 1976 تم إبرام معاهدة الصداقة والتعاون بين دول الشراكة على عدة مبادئ رئيسية تتمثل في:

أ - الاحترام المتبادل لاستقلالية دول المنطقة وصيانة هويتها القومية.

ب- حق كل دولة بقيادة شعبها بحرية دون أن تتعرض لأي تدخل في شؤونها الداخلية.

ج- تسوية النزاعات والاختلافات بين دول الأسيان بالطرق السليمة.

د- رفض أي تهديد باستعمال القوة.

هـ- تفعيل التعاون بين هذه الدول على جميع الأصعدة.

كان التبادل التجاري بين أعضائها لا يذكر، لذلك كان على الدول الأعضاء وضع خطة عمل لتفعيل التعاون الاقتصادي فيما بينها وبالفعل أعلن عن الصياغة الأولية للاتفاقية التجارية عام 1977 وبعد 10 أعوام أجمع الأعضاء على القبول بصيغة معدلة. وفي عام 1992 أنشئت منطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا بمخطط زمني لإلغاء جميع القيود الجمركية وغير الجمركية بعد 15 عامًا، وخفضت إلى 10 أعوام في مؤتمر بانكوك الخامس عام 1995 كما تبنت الدول الأعضاء الخطوات اللازمة للوصول إلى التكامل الاقتصادي.

وبالفعل استطاعت هذه الدول أن تحوّل الاتفاقيات التجارية إلى واقع ملموس فبعد 3 سنوات فقط من إنشاء منطقة التجارة الحرة ارتفع معدل التبادل بين دول الأسيان إلى 25٪ من مجمل التبادل التجاري ليصل إلى 90 مليار دولار في عام 1996.

إضافة إلى ذلك فقد شمل التعاون مجالات عديدة: الاستثمار، الصناعة، النقل، الاتصالات، الزراعة، دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة المشتركة، المصارف والسياحة.

4- منتدى التعاون الاقتصادي الأسيوي - الباسيفيكي «آيبك APEC»

يمثل هذا التكتل إقليم آسيا والباسيفيكي مجموعة من الدول، بعضها يقع في قارة آسيا دون أن يشمل القارة بأكملها، والبعض الآخر يمثل دولًا وجزرًا تقع في الباسيفيكي على اتساعه، ويقوم هذا التجمع على مجموعة من المتناقضات، حيث تنتمي بعض دول الإقليم إلى فئة الدول المتقدمة مثل (أستراليا، اليابان، أمريكا) والبعض الآخر إلى الدول النامية.

كما يضم الإقليم أصغر الجزء في العالم، وأكبر دول العالم في نفس الوقت مثل الصين

وأمريكا، وكما أن بعض الدول هي قمة الرأسمالية والليبرالية، والواقع أن الإقليم كان المساحة الرئيسة للصراع الإيديولوجي الذي ساد في مرحلة الحرب الباردة، ما دفع عددًا من الدول النامية في الإقليم إلى التمسك بعلاقات قوية مع العالم الرأسمالي لتأمين حماية نظمها الليبرالية مما أنتج نموذج النمور الأسيوية، تلك الدول التي فضلت الاندماج في الاقتصاد العالمي بإيصال عملية لتنمية فيها إلى تكامل إقليمي متين، والاكتفاء بالتعاون من أجل الأمن والسلام والاستقرار حيث يساهم تفضيل دول الإقليم للتعاون الإقليمي في ظل الاندماج العالمي في إنشاء نوع من الترتيبات الإقليمية يطلق عليها الإقليمية المنفتحة.

ويضم منتدى آسيا والباسيفيكي في عضويته من التجمعات الإقليمية كلا من منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، ومنطقة الأسيان للتجارة الحرة(آفتا).

وتستحوذ اقتصاديات دول هذا التجمع القائمة على التجارة على أكبر تجمع للادخار، وأكثر التكنولوجيات تقدمًا وأسرع الأسواق نموًّا في العالم، ورغم أن التجمع يضم (18) عضوًا فقط، إلا أنه يحتل حوالي 54٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وأكثر من 50٪ من التجارة في السلع و(37٪) من التجارة في الخدمات عالميًّا.

تم إنشاء منتدى آيبك أو (محفل) آيبك عام 1989 لتنمية التكامل الاقتصادي في منطقة الباسيفيكي وضمان استدامة النمو الاقتصادي في دولها، وقد ضم التجمع في بدايته (12) من اقتصاديات آسيا والباسيفيكي فقط، ثم انضمت كل من الصين وتايوان في 1991، أعقبتهما المكسيك وبابوا غينيا الجديدة في عام 1993 ثم شيلي في عام 1994. كما انضم إليه في بداية عام 1998 كل من روسيا وفيتنام وبيرو، وتقرر بعد ذلك تجميد العضوية لمدة(10) سنوات يمكن النظر بعدها في ترشيحات جديدة بعد أن بلغ عدد أعضاء النادي (21) عضوًا. وتقوم فكرة التجمع على أساس إتاحة المجال للأعضاء لمناقشة نطاق متسع من القضايا والموضوعات ذات الأهمية الاقتصادية الإقليمية على أساس عقد اجتماع وزاري سنوي لوزراء الخارجية والاقتصاد للدول الأعضاء. ولقد

تطور منتدى آيبك من مجرد مجموعة للحوار غير الرسمي، إلى مؤسسة ذات صفة رسمية، حيث اتسع نطاقها لتصبح اليوم أداة إقليمية رئيسية لتعزيز التجارة والاستثمار، وتضم كل الاقتصاديات الكبرى في المنطقة، وأكثر الاقتصاديات ديناميكية وأسرعها نموًا في العالم.

ويهدف إلى إقامة أكبر منظمة للتجارة الحرة في العالم بحلول عام 2020، يفوق عدد سكانه البليوني نسمة (38٪) من سكان الأرض ويضم اقتصاديات تشكل في مجموعها أكثر من نصف حجم الناتج الكلي من العالم وحوالي 56٪ من المبادلات التجارية العالمية، وقد تبنت الدول الأعضاء في اجتماعها المعقود في أوساكا تسعة أهداف ومبادئ كأساس لتحرير التجارة والاستثمارات، وهذه الأهداف هي:

- خفض الرسوم الجمركية بشكل مضطرد وضمان شفافية النظم التجارية.
- العمل بشكل مضطرد على تقليص الحواجز الجمركية.
- الحد من القيود على تجارة الخدمات كالاتصالات والمواصلات والسياحة.
- تحرير أنظمة الاستثمار.
- توحيد المعايير الاقتصادية لدول المنتدى مع المعايير الدولية.
- ضمان توفير حماية الملكية الفكرية.
- العمل على شفافية القوانين والسياسات المتعلقة بالحماية وتعزيز المناخ التنافسي في منطقة الآيبك.
- تحرير سياسات المشتريات الحكومية وإزالة أوجه الخلل في التجارة والاستثمار الناجمة عن اللوائح المحلية وضمان الالتزام بقواعد المنشأ المتفق عليها دوليًا.

تجدر الإشارة هنا أن متوسط التعريفات الجمركية في دول المنتدى انخفض بشكل

كبير في السنوات الأخيرة ويصل هذا المعدل إلى أقل من 15٪ دولة منها 12 دولة أقل من 10٪ و7 دول تحت 5٪.

يعكس إنشاء هذا المنتدى رغبة كل من الولايات المتحدة واليابان في استيعاب دول النمور الأسيوية المتصاعدة في جنوب شرق آسيا، واحتوائها في منتدى اقتصادي واحد، أولًا ومن ثم إلى تجمع اقتصادي قد يحقق مكاسب مشتركة يضمن لليابان قيادة تكتل اقتصادي في جنوب شرق آسيا، ولأمريكا السيطرة عليها، وللاثنتين معًا في مواجهة الاتحاد الأوروبي ثانيًا، وقد قننت أهداف هذا التكتل بضرورة تحرير التجارة والاستثمار وتنقل رؤوس الأموال والتعاون المشترك في مجال التكنولوجيا بين دول المجموعة.

من المتوقع أن تمثل المفاوضات لتحرير التجارة في الخدمات أصعب التحديات التي تواجه (آيبك) في عامي 2010 و2020 حيث وضع المنتدى جدولًا زمنيًّا لتحرير التجارة بحلول عام 2010 للدول المتقدمة من أعضائه، وفي عام 2020 للدول النامية منها ووفقًا لإجراءات وترتيبات تتوافق مع أحكام منظمة التجارة العالمية وفقًا لمقررات إعلان بوجور عام 1994. وتوقع هذه التحديات نظرًا لوجود توتر ليس بخفي بين الدول النامية والدول المتقدمة في التجمع، والمتوقع أيضًا وجود خلاف في القضايا الحساسة مثل قدرة الدول النامية على المنافسة وخاصة في مجالي الاتصالات والخدمات المالية.[1]

5- التكتلات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا:

يوجد في قارتي أمريكا اللاتينية وأفريقيا عدد من صور التجمعات أو التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ذات الأوزان الضعيفة الأثر على الاقتصاد العالمي الجديد، لأنها كانت تتشكل من دول نامية لا تمثل وزنًا كبيرًا في التجارة الدولية، ولا في درجة التقدم

1- مبادئ علم الاقتصاد - د. حبيب محمود.

الاقتصادي والتكنولوجي، إلا أنه يمكن الإشارة إلى أهم تلك الصور من التكتلات أو التجمعات الاقتصادية على النحو التالي:

صور التكتلات في أمريكا اللاتينية:

- السوق المشتركة لأمريكا اللاتينية:

وتتكون من كوستاريكا والسلفادور، جواتيمالا وهنداروس ونيكاراجوا، وكانت تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة، ثم اتحاد جمركي.

- رابطة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة لافتا (LAFTA):

وتتكون من الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، شيلي، كولومبيا، الإكوادور، المكسيك، بارجواي، بيرو، أوروجواي، وفنزويلا، وكانت تهدف إلى قيام منطقة تجارة حرة ومحاولة الوصول إلى وحدة مع السوق المشتركة لأمريكا الوسطى، ولكن هذه الأهداف لم تتحقق.

- مجموعة الأندين ANDEAN:

وتتكون من بوليفيا، كولومبيا، الإكوادور، بيرو وفنزويلا وكانت تهدف إلى تمويل المشروعات الصناعية، والإسراع بالتكامل الاقتصادي الإقليمي فيما بينها للوصول إلى اتحاد جمركي.

- منطقة الكاريبي للتجارة الحرة:

وتتكون من انتيجوا، باربارس، جيانا، ترينداد، توياجو، جاميكا، جزر وارد، جزر وندوارد، وتهدف إلى إنشاء منطقة تجارة حرة.

وتجدر الإشارة إلى أن تلك التجارب لم تحقق أهدافها المخططة والتي تركزت أساسًا في تحرير التجارة للوصول إلى سوق مشتركة، ولم يتحقق أي نجاح في تعميق فرص التعاون والتكامل بين الدول حيث إن كثيرًا منها قرر الانسحاب من تلك الاتفاقيات، وعلى الرغم

من ذلك فقد أظهرت مجموعة الأنديز بعض النجاح والإنجازات التي تؤكد إمكانية إيجاد مدخل إقليمي للتكتل الاقتصادي أكثر ملاءمة لظروف الدول النامية.

صور التكتلات في أفريقيا:

لقد شهدت أفريقيا على غرار باقي قارات العالم، نشاطًا تكامليًّا إقليميًّا واسع النطاق، فلا يكاد يخلو مكان فيها من الدخول في محاولات تكاملية ومن هذه التكتلات:

أ- التجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا:

أنشئ هذا التجمع في 28/ مايو/ 1975، ويضم ثماني عشرة دولة هي: بنين، بوركينافاسو، الرأس الأخضر، ساحل العاج، جامبيا، غانا، غينيا، وغينيا بيساو، النيجر، ليبريا، مالي، موريتانيا، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توجو، بالإضافة إلى دولتين عُلقت عضويتهما، وقد سعى هذا التجمع إلى تحقيق مجموعة أهداف تلخصت في: تحقيق حرية انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات بين الدول الأعضاء، والتنسيق بين الدول في مجال السياسات الزراعية والمشروعات ذات العائد المشترك وفي مجال البحوث الزراعية والمائية والنقل والمواصلات والطاقة، ولكن لم يتحقق من هذه الأهداف إلا القليل.

ب- الاتحاد الاقتصادي لدول وسط أفريقيا:

وقد أنشى هذا الاتحاد في عام 1983 ودخل حيز التنفيذ في أوائل 1985 وضم كلا من بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، غينيا الاستوائية، الجابون، ساوتومي، برنسيت، زائير، وقد كان هذا الاتحاد يهدف إلى حرية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد، وتطبيق ضرائب إقليمية موحدة وتنسيق التعريفات الجمركية ونظم الضرائب والنهوض بالسياسات الصناعية والنقل، مع العلم أن هذا الاتحاد جاء على أنقاض الاتحاد الجمركي والاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه سنة 1964 بين الدول الخمس (جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، الكونغو، الكاميرون، الجابون) والذي فشل بعد عامين من إنشائه نتيجة أزمات بينية.

ج- منظمة الإيجاد:

وهي معروفة باسم الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر، وقد أنشئت سنة 1986 ثم تحولت إلى الهيئة الحكومية للتنمية فقط منذ عام 1995، وتضم كلًا من: جيبوتي، أريتريا، أثيوبيا، غينيا، الصومال، السودان، تنزانيا، ورواندا، بوروندي، ويوجد مقرها الرسمي في جيبوتي، وتهدف إلى تنمية اقتصاديات الدول الأعضاء بشكل عام.

د- التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي:

بدأ الاهتمام بموضوع التكامل الاقتصادي في المغرب العربي منذ الستينيات من القرن المنصرم، إلا أن طموح تلك الشعوب في تكوين اتحاد اقتصادي خاص بها لم يتجسد إلا في السابع عشر من فبراير 1989 في مدينة مراكش، وتمثل أهداف الاتحاد في توثيق العلاقات في كافة المجالات الاقتصادية والأمنية والسياسية، وقد عرفت السنوات الأخيرة التي عقبت تأسيس الاتحاد تطورًا هامًا في مجالات العلاقات الاقتصادية إلا أن الاتحاد المغاربي ومنذ فترة واجه عدة مشاكل منها ما هو اقتصادي كتفاقم أزمة المديونية ومشكلة البطالة التي بلغت في الجزائر 28٪ وفي المغرب 21٪ وقرابة 16٪ في تونس، هذا بالإضافة إلى الخلافات السياسة خصوصًا على القضية الجوهرية في المنطقة المتمثلة في مشكلة الصحراء المغربية.

هـ- السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي(الكوميسا):

يضم هذا التجمع 20دولة تقع في شمال وشرق وجنوب القارة الأفريقية، وهو ثاني أكبر تجمع من حيث الكثافة السكانية على مستوى القارة وقد بدأت الإرهاصات الأولية لتكوّن هذا الاتحاد منذ 1996 إلا أنه لم يشهد تكوين مؤسسات تكاملية إلا منذ إنشاء منظمة التجارة التفضيلية في عام 1981 حيث تم إنشاء ثلاث مؤسسات لتنفيذ التكامل وتسهيل حركة التجارة بين الدول.[1]

1- انظر مبادئ علم الاقتصاد - د. حبيب محمود.

5

العولمة الاقتصادية

- العولمة الاقتصادية وأنواعها وأهدافها وأدواتها.
- إيجابيات وسلبيات العولمة الاقتصادية وخطرها على الدول النامية.

العولمة الاقتصادية وأنواعها وأهدافها وأدواتها

العولمة الاقتصادية، يقصد بها على الصعيد العالمي، سرعة تبادل السلع والخدمات التي أصبحت متاحة بفضل الإلغاء التدريجي للحواجز التجارية في إطار اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية المبرمة منذ 1995، وكذلك بفضل تطور وسائل النقل والمواصلات. أو بمعنى «تحرير التجارة على المستوى العالمي» أو «عولمة السوق» أو «عولمة الشركات».

نتجت العولمة الاقتصادية المعاصرة عن تطور التجارة الدولية في اتجاه التخصص الجغرافي، مما أدى إلى تنمية التدفقات التجارية بين البلاد. ونتيجة لتدويل التدفقات الاقتصادية والمالية بواسطة توطين الشركات دوليًا بفضل الثورة التكنولوجية. وتمثلت هذه العولمة في الشركات متعددة الجنسيات التي تعد مرحلة جديدة في تاريخ الرأسمالية. وفي الوقت نفسه، تتدفق الأموال بالمليارات من بلد إلى آخر، نظرًا للسهولة الكبيرة في الاتصال والتي وفرتها تكنولوجيا المعلومات. وقد خلق ذلك فرصًا للمضاربة.

إلى جانب ما سبق، ظهر نوع من التشبع الاقتصادي ذي الطابع الصناعي نتيجة لتطور الصناعة في القرون السابقة أدى إلى تفوق المعلومات الإلكترونية (علم الحاسوب) واقتصاد المعرفة والخدمات والتنظيم والإدارة المالية، فيما يتعلق بالوزن الاقتصادي، على إنتاج السلع المادية في الدول المتقدمة. وترتبط هذه الظواهر بشكل غير مباشر بالعولمة، وتعد جزءًا ملازمًا لمخطط التنمية الاقتصادية المعاصرة.

ويعد تطوير التجارة الإلكترونية على الشبكة المعلوماتية التعبير الأكثر وضوحًا على ذلك وعلى الصعيد العالمي، ازدادت سرعة الاقتصاد بشكل كبير وعُرف ذلك باسم (الاقتصاد الطيار) وأصبح بالإمكان تدفق الأموال بين الشركاء في بعض الكسور من الثواني.

أدى انخفاض صلاحيات المؤسسات الوطنية في مواجهة الاقتصاد العالمي إلى صعود المنظمات متعددة الجنسيات والتي تضطلع كل منها بدور تنسيقي على النطاق العالمي في مجال اقتصادي معين.

من بين هذه المنظمات منظمة التجارة العالمية ومقرها جنيف، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة العمل الدولية، بالإضافة إلى مؤسسات متخصصة في قطاعات اقتصادية ومهنية في غاية الدقة مثل الملاحة والاتصالات مثل الاتحاد الدولي للاتصالات؛ غرفة التجارة الدولية؛ الأمم المتحدة التي تمتلك هيئة لتنظيم التجارة الإلكترونية على الصعيد العالمي مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية.

وتضطلع هذه المؤسسات بتوسيع إمكانات التبادل التجاري بين الدول في معظم الصفقات بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، والتوازن في تدفقات السلع، والمنافسة الشريفة. كما تسعى إلى تقنين التجارة الدولية من خلال إبرام معاهدات متعددة الأطراف بغرض الخفض أو الرفع المتبادل للحواجز الجمركية. وعقب ظهور العديد من الانتقادات من قبل مناهضي العولمة، قدمت هذه المؤسسات، إلى جانب هذه المهام، مساعدات تهدف إلى التنمية الاقتصادية. وتأخذ هذه المؤسسات الآن في الاعتبار، على الأقل جزئيًّا، الجوانب الاجتماعية والبيئية.

وللعولمة الاقتصادية، بالنسبة للدول الغنية، فائدتان أساسيتان. الأولى تعود على المستهلك الذي لديه شريحة عريضة من السلع (المتنوعة) بسعر أقل مما لو كانت السلعة مصنعة في بلده.

ومن حيث الكم فإن لهذا الأثر نتائج هائلة، ولكن يمكن ان نلمسه بجمع المكاسب التي يحققها المستهلكون عند شراء منتجات المنسوجات الصينية. أما الفائدة الثانية، فتعود على أصحاب رؤوس الأموال الذين سيحصلون على عائد أفضل من رؤوس

أموالهم. وفى المقابل، تعانى الدول الغنية من نقل مصانعها ذات العمالة الكثيفة وغير المؤهلة، فضلًا عن المنافسة المتزايدة بين البلاد الغنية وبعضها.

هذه السلبيات، على الرغم من أنها قليلة الأهمية من حيث الكم، إلا أنها تثير مشاكل لكونها سلبيات نوعية تمس بصفة خاصة بعض الأفراد أو الأقاليم، بينما توزع المكاسب على مجموع السكان.

وتحث العولمة الاقتصادية الدول الغنية على التنافس فيما يتعلق بالتنظيم والحماية الاجتماعية والضرائب والتعليم.

وعلى الصعيد الاقتصادي، تظل الدول الأكثر فقرًا بعيدة تمامًا عن نطاق عملية العولمة.

العولمة كظاهرة تقوم بوصف المرحلة الراهنة للنظام الاقتصادي العالمي حيث ينطوي على قيام نظام اقتصادي عالمي محل النظام الاقتصادي الدولي، تختفي فيه الحدود المصطنعة بين اقتصاديات البلدان حيث تتمحور فيه من سيطرة السياسات القومية وتحكمها ويتم توجيهها بقوانين أو قوى فوق القومية يفترض أن تكون محايدة.

وقد عرف صندوق النقد الدولي في تقريره لأفاق الاقتصاد العالمي سنة 1995 «العولمة الاقتصادية بأنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم، عن طريق زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية وكذلك سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا».

وتنطوي العولمة الاقتصادية على ثلاثة نظم رئيسية هي النظام النقدي الدولي والنظام المالي الدولي والنظام التجاري الدولي، ويقوم على إدارة هذه الأنظمة ثلاث منظمات اقتصادية دولية هي على الترتيب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والمنظمة العالمية للتجارة، كل هذه تلعب دورا رائدا في ترسيخ هذه العولمة، فتدويل الإنتاج وعولمة التفاعلات المالية والاستثمارية على الخصوص وسقوط الاستقلالية الذاتية الاقتصادية

على العموم، كلها عوامل تساعد على انتشار الظاهرة العالمية التي من أول ضحاياها سقوط مفهوم السيادة الاقتصادية، أي أن الحدود السابقة تسقط أمام الشركات العملاقة التي تستطيع أن تنقل أمكنة صناعة منتجاتها إلى بلاد العمالة الرخيصة وتعيد بيعها في بقية أسواق العالم بأسعار تنافسية.

وبالتالي فإن العولمة الاقتصادية تعبر عن مختلف التغيرات والتطورات التي يشهدها العالم في مجال التزايد المستمر لحركة رؤوس الأموال الدولية وزيادة تحريرها، بالإضافة إلى تحرير السلع والخدمات ونمذجة النمط الإنتاجي على مستوى عالمي وانتشار التكنولوجيا على نطاق واسع بمقتضي عمل الشركات المتعددة الجنسيات والتي تنظر إلى العالم على أنه كتلة واحدة.

أنواع العولمة الاقتصادية:

للعولمة الاقتصادية نوعان هما: العولمة المالية؛ العولمة الإنتاجية وتعتبر العولمة المالية الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي، حيث إنها أهم سمة للنظام الرأسمالي المالي الراهن، وقد أدت إلى ارتباط الأسواق المالية المحلية والدولية.

والعولمة الإنتاجية تتحقق بدرجة كبيرة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات وتقرر لنا أنماطًا جديدة من تقسيم العمل الدولي، ويمكن أن نرى ذلك بوضوح من خلال التأمل في طبيعة المنتج الصناعي، حيث أصبحت أي دولة مهما كانت قدرتها وإمكانياتها لا تستطيع أن تتخصص في منتج معين بالكامل.

أدوات العولمة الاقتصادية:

1- المنظمات الاقتصادية الدولية:

أنشأت الدول الغربية في نهاية الحرب العالمية الثانية مؤسستين مهمتين، هما: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتلا ذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية بعد نصف قرن تقريبا، ليستكمل بها الإطار المؤسسي الدولي على الصعيد الاقتصادي. وهذه المنظمات

تسيطر عليها الدول الصناعية وتوجهها لتحقيق مصالحها وعلى رأسها عولمة الاقتصاد الدولي، وفي الوقت نفسه إضعاف نفوذ الدول النامية في تلك المنظمات؛ لتصبح عاجزة عن تمثيل نفسها تمثيلا جيدا.

2- العقوبات الاقتصادية:

وتفرض هذه العقوبات من طرف الدول الغربية الكبرى على الدول النامية؛ لتحقيق أهدافها في عولمة الاقتصاد العالمي، بحجج كثيرة منها: انتهاك حقوق الإنسان، أو مكافحة الإرهاب، أو الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية، أو حقوق العمال، أو محاربة المخدرات، أو حماية البيئة ونحو ذلك.

3- الشركات متعددة الجنسية:

عملت الشركات العالمية متعددة الجنسية على عولمة النشاط الإنتاجي، بآليتين مهمتين هما: التجارة الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أدى دعم سياسات المؤسسات الدولية، مثل: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي شجعت على الخصخصة في العالم، واتباع سياسة السوق الحرة، أدى إلى مشاركة الشركات الأمريكية والأوربية واليابانية، في رأس مال الشركات في الدول الفقيرة، ونقل المصانع من المراكز الرأسمالية الغربية إلى أسواق العالم النامي، حيث تكون الأيدي العاملة رخيصة، مما يعود بالنفع على الشركات العالمية على المدى البعيد.

4- تداول بعض الأدوات:

كالأسهم والسندات والعملات وغيرها من أدوات الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي ينساب من وإلى الأسواق المالية في الدول النامية.

حيث ينتقل رأس المال من دولة إلى أخرى في العالم ببيع تلك الأدوات أو شرائها، بقرار من المرابين العالميين ومديري الشركات متعددة الجنسية. وقد تخرج تلك الأموال

فجأة لمعاقبة البلد الذي لا يلتزم بما يملى عليه من شروط العولمة الاقتصادية ومتطلباتها، مما قد يتسبب في أزمات اقتصادية كبيرة، من أمثلتها ما حدث لدول جنوب شرقي آسيا في عام 1997م، التي كان من أهم أسبابها التوسع في استعمال تلك الأدوات. فقد ضارب المستثمرون الذين يتمتعون بحرية التعامل في أسواق المال في تلك البلدان على عملاتها مما أدى إلى اضطراب أسعار صرفها وإشاعة الرعب والتوتر وضعف الثقة في أسواقها وأثر ذلك في بقية الاقتصاد وعرقل مسيرة النمو الاقتصادي. وكذلك أدى التعامل بالسندات والاقتراض قصير الأجل من أسواق المال العالمية لتمويل استثمارات محلية طويلة الأجل، أدى إلى نتائج مشابهة.

5- الاتحادات الاقتصادية الدولية

ومن أمثلة ذلك الاتحاد الأوربي واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التي تشمل: الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمكسيك. فهذه الاتحادات تفرض على الدول النامية، سياسات اقتصادية رأسمالية تصب في مصلحة تلك الاتحادات، وتؤدي إلى عولمة اقتصاديات الدول النامية.

6- وسائل الإعلام بكل صوره وأنواعه وشبكة المعلومات الدولية «الإنترنت»:

والإعلام من الأسلحة الخطيرة التي تستخدم سياسيًّا واقتصاديًّا فقد أطلق الغرب عددًا كبيرًا من الأقمار الصناعية، تدور حول الأرض مرسلة إشارات لاسلكية، تحمل في مضامينها صورًا ورموزًا ودلالات للحياة العصرية الغربية، ونشأ عنها مئات من المحطات والقنوات الفضائية التي تعمل ليل نهار بلا توقف إضافة إلى الإعلانات المرئية والمقروءة والمسموعة والمشاهدة التي لا تتوقف حتى تجلب الكثير من المستهلكين لها حتى أصبح الناس يستهلكون ما لايحتاجونه، ويطلب منهم الزيادة في الاستهلاك، حتى تظل عجلة الصناعة الغربية في حركة دائبة.

وأما الإنترنت فهو يُسَوِّق أفكار الغرب ورموزه وتجارته، وأكثر المعلومات على هذه الشبكة يكون بلغات غربية للإنجليزية فيها نصيب الأسد، مما ينسجم مع جوهر العولمة وحقيقتها. وقد أتاحت هذه الشبكة عولمة المعلومات والأفهام والأفكار، إضافة إلى أن التجارة على هذه الشبكة تتصاعد باستمرار، كما أن تلك الشبكة أصبحت من الوسائل الإعلانية المهمة، مما يساهم في نشر العولمة الاقتصادية.

وبالجملة نقول إن العولمة تهدف إلى جعل الاقتصاد العالمي مترابطا ومتشابكا وذلك من خلال اندماج الأسواق العالمية في حقول التجارة والاستثمار المباشر وانتقال الأموال والقوى العاملة والتكنولوجيا ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وهذا مايؤدى إلى خضوع العالم لقوى السوق العالمية ومايصاحبها من اختراق للحدود القومية وانحسار كبير في سيادة الدولة عائد إلى أن مقومات السيادة الاقتصادية أصبحت عالمية بدلا من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية. وتختلف العولمة بهذا المفهوم عن مفهوم الاقتصاد الدولي «العالمية» الذي يركز على العلاقات الاقتصادية بين الدول ذات السيادة، أي أن الدولة تشكل العنصر الأساسي في مفهوم العالمية في الاقتصاد الدولي في حين أن الشركات عابرة القوميات تشكل العنصر الأساسي في مفهوم العولمة.

إيجابيات وسلبيات العولمة الاقتصادية

أدى انهيار الشيوعية في أوربا الشرقية وتزايد الدول المطبِّقة لنظام الاقتصاد الحر إلى التفكير في تكوين تكتلات اقتصادية بين الدول الكبرى والدول النامية، وكما ذكرت فقد ظهرت في أمريكا اللاتينية تجمعات كالسوق الجنوبية (ميركوسور) والسوق الكاريبية (كاريكوم)، وتجمع الأندين، وفي آسيا تجمع الأسيان لدول جنوب شرق آسيا، وفي أفريقيا السوق المشتركة لجنوب وشرق أفريقيا، وتجمع الجنوب الأفريقي للتعاون والتنمية، والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا. مع العلم بأن بعض هذه التكتلات أنشئت في وقت سابق على الانهيار الشيوعي، فلم تكن وليدة الانهيار الذي أحدثه النظام العالمي للاتحاد السوفيتي الشيوعي.

فالعولمة تهدف إلى جعل الاقتصاد العالمي مترابطا ومتشابكا وذلك من خلال اندماج الأسواق العالمية في حقول التجارة والاستثمار المباشر وانتقال الأموال والقوى العاملة والتكنولوجيا ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وهذا ما يؤدى إلى خضوع العالم لقوى السوق العالمية وما يصاحبها من اختراق للحدود القومية وانحسار كبير في سيادة الدولة عائد إلى أن مقومات السيادة الاقتصادية أصبحت عالمية بدلا من مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية.

وتختلف العولمة بهذا المفهوم عن مفهوم الاقتصاد الدولي «العالمية» الذي يركز على العلاقات الاقتصادية بين الدول ذات السيادة، أي أن الدولة تشكل العنصر الأساسي في مفهوم العالمية في الاقتصاد الدولي في حين أن الشركات عابرة القوميات تشكل العنصر الأساسي في مفهوم العولمة.

يمكن القول إن تنامي ظاهرة العولمة في العقد الأخير من القرن العشرين جعل منها سِمة أساسية من سيم النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ويعتقد البعض أن جذور

الظاهرة ترجع إلى التغيرات التي اعترت الوضع الاقتصادي العالمي في السبعينيات التي تمثلت في انهيار نظام ابريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة للعملات، والتحول إلى نظام أسعار الصرف العائمة وما صاحب ذلك من ارتفاع أسعار الطاقة وتقلبات حادة في أسعار العملات الرئيسية وبلوغ أزمة المديونية الخارجية ذروتها في بداية الثمانينيات، الأمر الذي أدى إلى ظهور موجة جديدة من السياسات الحمائية في الدول الصناعية مما أثر سلبا في حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية.

ونظرا لتفوق اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وهيمنته الواضحة على الاقتصاد العالمي المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي وانتصار وانتشار الرأسمالية الغربية ونموذج القيم الليبرالية والديمقراطية الاقتصادية الأمريكية ولا سيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ومنظومته الاشتراكية، ونظرًا للمشاركة الفاعلة للاتحاد الأوروبي في صنع القرارات الاقتصادية الدولية فقد رأى البعض اعتبار العولمة غوربة وأسلوبا مستحدثا لإعادة فرض الاستعمار في جانبه الاقتصادي وإحكام السيطرة على ثروات وموارد الدول النامية والعمل على دمج وصهر اقتصادات هذه الدول في اقتصادات الدول المتقدمة على أساس تعميق وتأكيد وتوسيع تخصيصها في إنتاج المواد الأولية اللازمة لاقتصادات الدول المتقدمة النافذة وإن الترتيبات والتدابير المصاحبة للعولمة ماهي إلا غطاء لامتصاص وابتلاع مدروس لمقدَّرات وخيرات الدول النامية ومن ثم يتم تقاسم ثرواتها من قبل القوى الاقتصادية العالمية الثلاثة أمريكا، الاتحاد الأوروبي، اليابان، هذا في الوقت الذي تتطلع فيه الدول النامية إلى إمكانات الاستفادة من المكاسب الموعودة التي يمكن أن تتيحها الانفتاحيات التسويقية والإنتاجية والتمويلية المرتبطة بالعولمة الاقتصادية وذلك دون أن تخفي مخاوفها وقلقها الشديد حول السلبيات والمخاطر والتحديات التي يمكن أن تفرزها العولمة على جهودها المبذولة من أجل تسريع تنميتها الاقتصادية، أي أنه استعمار جديد في الألفية الثالثة (استعمار اقتصادي).

لكن البعض من دعاة العولمة الاقتصادية يزعم بأن انفتاحيات العولمة تؤدي إلى رفع كفاءة توظيف واستخدام الموارد عالميًّا وإلى زيادة كبيرة في فرص العمل المتاحة مع توسيع وتعميق الاستفادة من التطورات التقانية الحديثة، كما تؤدي العولمة إلى تحفيز الدول النامية على إعادة هيكلة اقتصاداتها لمواجهة التحديات التي تفرزها، والأهم من هذا كله أن العولمة تنتهي إلى تحسين مستوى معيشة كثير من دول العالم. وكثير من دول العالم يرون أن من إيجابيات العولمة زيادة حجم التجارة الدولية بسبب تحرير هذه التجارة وإلغاء الحواجز وإزالة العوائق التي تعترض تدفق السلع والخدمات بين الدول.

وكذلك فتح فرص أكبر للاستثمار واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية عمومًا للاستثمار المباشر في عدة قطاعات وفي مقدمتها قطاع الغاز وفي صناعة المشتقات البترولية والصناعات البتروكيماوية بالإضافة إلى الخدمات مثل البنوك والسياحة والنقل والخدمات الصحية وذلك عن طريق شركات متعددة الجنسية، حيث تصاحب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عادة بالإضافة إلى الإمكانات التمويلية تقانات فنية متطورة وخبرات إدارية ومهارات تسويقية تساعد عن طريق المنافسة على تطوير الإمكانات والقدرات المحلية في مجال أداء الأعمال.

كذلك تساعد هذه الاستثمارات في إيجاد فرص جديدة للعمل وتساهم في تحسين نمط توزيع الثروة والدخول محليًّا بسبب تأثيرها المباشر في تخفيض عوائد رأس المال ورفع أجور العمل. وأيضًا رفع معدلات نمو مجموع الناتج المحلي والإجمالي العالمي وزيادة فرص النمو الاقتصادي على مستوى الاقتصادات الوطنية بسبب ارتفاع الطلب على مختلف أنواع السلع والخدمات بعد إلغاء القيود المفروضة على تدفقاتها وزيادة الاستثمارات المباشرة الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على مصادر الطاقة ومنها البترول في الأسواق العالمية.

وقالوا إن العولمة ستؤدي إلى تنويع المنتجات من السلع والخدمات وتحسين جودتها

وخفض تكاليفها ومن ثم أسعارها بسبب المنافسة الشديدة التي تسود الأسواق المعولمة في مجال السلع بما فيها الآلات والمعدات وقطع الغيار والخامات والخدمات وهو ما يؤدي إلى خفض تكاليف مدخلات الصناعة ويسهم في تحسين ورفع مستوى رفاهية ومعيشة المستهلكين أو السكان.

وقالوا إن (العولمة) تشجع على البحث والتطوير وتسهيل الحصول على التقانات الحديثة من الدول المتقدمة بسبب الالتزام الأكثر جدية بحماية الحقوق الفكرية والإبداعية والمرتبط بترتيبات منظمة التجارة الدولية.

ولكن الحقيقة أن العولمة لها سلبيات ومخاطر على الدول النامية والفقيرة تجعلها مستعمرة سياسيًا واقتصاديًا من الدول الكبرى .. ومن ثم إضعاف الأمن الاقتصادي بسبب تعميق تأثير الاقتصاد الوطني بتقلبات الساحة الخارجية، فالتقيد بتطبيق انفتاحيات منظمة التجارة الدولية بآلياتها الراهنة من شأنه أن يؤدي ولا سيما في المدى البعيد إلى تعريض استقرار الاقتصاد الوطني إلى هزات وتقلبات، مثل أزمة المكسيك وأزمة دول شرق آسيا.

وقالوا إن العولمة تؤدي إلى اتساع تفاوت الدخول وتزايد الثروة بين الدول وبين السكان في داخل الدولة الواحدة إفقار الفقراء وإثراء الأغنياء وهو ما حذر منه الكاتبان المعروفان هانس مارتن وهير الدشومان في كتابهما المعنون (فخ العولمة) ذلك أن المكاسب المتوقعة من تعميق العولمة لايتم تقاسمها بالتساوي بين الأمم والشعوب وذلك لعدم تكافؤ الأطراف المشتركة في مسيرة العولمة، فالشركات متعددة الجنسية مثلًا والتي سيزيد استغلالها لمقدرات وخيرات الأمم في ظل العولمة تابعة عادة للدول المتقدمة.

وتؤدي العولمة إلى جعل مجتمعات الدول النامية على الاستهلاك الترفي والإفراط في الاستهلاك على وجه العموم وذلك عن طريق نشر نمط الاستهلاك الغربي تحت التأثير الإعلامي والإعلاني المكثف والموجه لتوحيد سلوك وعادات البشر على نسق الحياة الغربية، وكما يريد النظام العالمي الدجالي الجديد.

إضافة إلى تراجع حصيلة الدولة من الرسوم الجمركية بسبب خفض وإلغاء التعريفة الجمركية على المنتجات المستوردة، وهو ما سيكون له تأثير على الميزانية العامة للدول الصغيرة النامية.

وكذلك تعرض القطاعات الاقتصادية السلعية الزراعة والصناعة والخدمية المحلية والخدمات المالية والاتصالات والتوزيع والنقل وأعمال المهن الحرة، لهجمات تنافسية شرسة من السلع والخدمات المستوردة من الدول المتقدمة، وهي ذات الشركات العريقة والكيانات العملاقة متعددة الجنسية والمعروفة بتفوقها وبقدراتها الفنية والإدارية والتسويقية الهائلة، وهو ما قد يؤدي إلى اختفاء وانقراض عدد من الصناعات والنشاطات الخدمية ذات الكفاءة المنخفضة والتي لا تقوى على مواجهة رياح العولمة.

وأصبح العالم بفضل ثورة الاتصالات والمواصلات قرية صغيرة، وأصبحت الهيمنة الثقافية من الدول الكبرى أمرًا واقعًا.

ومن مخاطر وسلبيات العولمة أنها تؤدي إلى القضاء على الطبقة الوسطى وتحويلها إلى طبقة فقيرة، وهي الطبقة النشطة ثقافيًّا وسياسيًّا واجتماعيًّا في المجتمعات المدنية، وكذلك زيادة الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة في المجالات الاقتصادية والثقافية والتكنولوجيا. ويضم العالم حاليًا أكبر نسبة للفقراء من مجمل سكان الأرض هي الأعلى في التاريخ. وارتفاع نسبة الجرائم وجرائم القتل في العالم فقد دل التقرير الذي أصدرته الأمم المتحدة عن الجريمة والعدالة لعام 1999 إلى أن الضغط الاجتماعي والاقتصادي الذي يقاس بالبطالة والتفاوت وعدم الرضا بالدخل ـ عامل رئيسي في ارتفاع معدل الجريمة.

ويقسم زكريا مطر الأكاديمي المصري سلبيات العولمة الاقتصادية إلى مستويات عدة أهمها:

أولًا: تفاقم مشاكل المديونية العالمية وخاصة ديون العالم الثالث والدول الفقيرة

مع عدم قدرتها على السداد، وما تزامن مع ذلك من زيادة حجم التحويلات العكسية من الدول الفقيرة إلى الدول المتقدمة، والمتمثلة في خدمة الديون وأرباح الشركات المتعددة الجنسيات، والذي قابله في نفس الوقت تقلص حجم المعونات والمساعدات والمنح الواردة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية وعدم جدواها.

ثانيًا: انتشار البطالة في دول العالم الثالث بسبب الاتجاه إلى استخدام الأساليب الكثيفة لرأس المال التي تعتمد على استخدام عدد أقل من القوى العاملة، وذلك بسبب الحاجة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة مستوى الجودة.

ثالثًا: زيادة الانفتاح والتحرر في الأسواق واعتمادها على آليات العرض والطلب من خلال الخصخصة، وإعادة هيكلة الكثير من اقتصادات الدول النامية للتوافق مع متطلبات العولمة.

تنطوي العولمة على الكثير من التناقضات، ويعد التوازن بين الإنتاج والاستهلاك العالميين أحد أشكال هذا التناقض، إذ إن الشركات المنتجة تتجه للدول ذات العمالة المنخفضة الأجور وليست هذه هي المشكلة حيث إن هذه الشركات لا تسوق منتجاتها في هذه الدول ولكن تكمن المشكلة في أنه إذا انخفضت تكلفة العمالة فسوف تسود العالم أزمة زيادة الإنتاج، كما حدث في دول جنوب شرق آسيا، باعتبار ذلك تزاوج غير ملائم بين القدرات الإنتاجية ومستويات الطلب الفعالة مما أسفر عن خفض حجم النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة.

ولعل السيطرة الأمريكية على نسبة هامة جدًا من المادة الإعلامية وشبكات الإعلام في العالم كان لها أن تسهل هذا التعميم الثقافي، والخطوة الأولى حسب «بريجنسكي» تكون عبر إحكام السيطرة الاقتصادية. وهي كما يبدو ملامح نظام دولي جديد بدأت بوادر ظهوره تنكشف في عهد «مارغريت تاتشر» في بريطانيا العام 1979، وسرعان ما

تعهد الرئيس الأمريكي «رونالد ريغان» بتطويره وتطبيق أجنداته، وهو نظام يراهن أساسا على تهميش دور الدولة في اتخاذ القرار الاقتصادي الوطني الذي يصبح في متناول الأسواق العالمية الحرة، وهو الاقتصاد المعولم عبر الشركات متعددة الجنسيات التي تصادر القرار السيادي للدول خاصة المتخلفة منها التي تتقلص الخيارات السياسية لديها لتحل محلها الخيارات الاقتصادية غير الإرادية، والتي تتحكم فيها الشركات الكبرى العابرة للقارات ومتعددة الجنسيات، تلك التي تعمل وفق مبدأ المنافسة وتسعى دائما للحصول على إنتاج جيد بجودة عالية وبسعر أقل، وبيد عاملة أرخص واستثمارات أقل كلفة. فهي شركات تبحث عن الربح الدائم وغير مرتبطة في الغالب بأي دولة، وهي تنقل دائما استثماراتها إلى الأماكن الأكثر ربحية، وتلك من أهم مظاهر العولمة ضمن الاقتصاد الرأسمالي وشعار الليبرالية الجديدة وتحرير الأسواق.

6

المثلث الاقتصادي لجنرالات الاقتصاد والمال

- منظمة التجارة العالمية.
- البنك الدولي.
- صندوق النقد الدولي.

منظمة التجارة العالمية

World Trade Organization (WTO)

هي منظمة عالمية مقرها مدينة جنيف في سويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليسر والحرية وهي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الدول. تضم منظمة التجارة العالمية 160 دولة عضوًا. إضافةً إلى 24 دولة مراقبة.

وتسمح منظمة التجارة العالمية للمنظمات الإقليمية والدولية بدخول الكيانات التابعة للمنظمة كأعضاء مراقبين حسب اهتمامات المنظمات وبناءً على طلبها.

تم إنشاء المنظمة في أول يناير 1995. بعد التوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية (GAAT)، التي تحولت ابتداء من 15 أبريل 1994م إلى منظمة التجارة العالمية، من طرف دول عديدة بما تدعو إليه من إزالة للحواجز الجغرافية والجمركية أمام حركة التجارة بين الدول أي أنها خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الجات (GAAT) التي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبالرغم من أن منظمة التجارة العالمية ما زالت حديثة فإن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تم وضعه في الأصل تحت الجات قد بلغ عمره خمسين عامًا.

جاء تأسيس منظمة التجارة العالمية بعد أن شهد العالم نموا استثنائيا في التجارة العالمية. فقد زادت صادرات البضائع بمتوسط 6٪ سنويًا وساعدت اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية على إنشاء نظام تجاري قوي ومزدهر مما ساهم في نمو غير مسبوق.

لقد تطور النظام من خلال سلسلة من المفاوضات أو الجولات التجارية التي انعقدت تحت راية الجات، فقد تناولت الجولات الأولى بصفة أساسية خفض التعريفات.

وشملت المفاوضات التالية مواضع أخرى مثل مقاومة الإغراق والإجراءات التي لا تخص التعريفات. أدت الجولة الأخيرة التي اقيمت في الأرغواي من 1986 إلى 1994 إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية.

ولم تنته المفاوضات عند هذا الحد، بل استمرت بعض المفاوضات بعد نهاية جولة الأورغواي. حتى شهر شباط للعام 1997 حيث تم الوصول إلى اتفاقية بخصوص خدمات الاتصالات السلكية اللاسلكية مع موافقة 69 حكومة على إجراءات تحريرية واسعة المدى تعدت تلك التي تم الاتفاق عليها في جولة أورجواي.

وقد كان قيام منظمة التجارة العالمية تغير لملامح الاقتصاد العالمي، من خلال ربط علاقات ومصالح تجارية دولية متشابكة بين عدد من البلدان. ومع ميلاد هذه المنظمة، اكتملت مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الحديث الذي يتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه وآلياته.

وتم إيهام الدول المنتمية إلى هذه المنظمة أنها سوف تستفيد من تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال الدولية. وقد سبقت ميلاد هذه المنظمة مفاوضاتٌ عسيرة برهنت على التناقضات القائمة بين الدول الصناعية الكبرى الباحثة عن أسواق لتصريف السلع والخدمات التي تنتجها والدول النامية التي تسعى لحماية اقتصاداتها من المنافسة الحادة، وتغذية خزينتها بعائدات الضرائب والرسوم الجمركية على السلع الواردة واعتبار المنظمة جهازا جديدا لتمرير سياسات القوى العظمى المهيمنة.

وقد كرست هذه المنظمة حدة العلاقة اللامتكافئة بين الشمال المصنع، حيث تنتج أطراف الثالوث التي تشكل دعائم الاقتصاد العالمي (أميركا الشمالية، أوروبا، اليابان) حوالي 87٪ من الواردات العالمية وأكثر من 94٪ من الصادرات العالمية من المواد والسلع المصنعة، والجنوب الذي ما زالت أغلب بلدانه تعاني من مشاكل مزمنة مثل الفقر والبطالة والمديونية الخارجية الخانقة وعدم الاستقرار السياسي.. إلا أن تفاقم هذا

الوضع ينذر بالكارثة، خصوصا بعد أن بدا واضحا أن نمو واستقرار البلدان النامية شرط أساسي لاستقرار الاقتصاد العالمي.

إن أبرز سمات الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن تتمثل في حركة السلع والخدمات ورأس المال والمعلومات والأيدي العاملة عبر الحدود الوطنية والإقليمية، وهي مرتبطة بتطور تكنولوجيات الاتصال التي أدت إلى جعل العالم يبدو وكأنه قرية صغيرة.

وهذه المميزات تتفق مع ما تدعو إليه منظمة التجارة العالمية (WTO) وتتناسق مع معطيات النظام الدولي الجديد الذي يتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه وقواعده على الاقتصاد العالمي.

وقد عرفت المنظمة بأنها الإطار المؤسسي الموحد لإدارة جميع الاتفاقيات الشاملة لجولات الأورغواي وللنظام التجاري المتعدد الأطراف.

وهدف تلك المنظمة إقامة عالم اقتصادي عالمي موحد يخضع لإدارة واحدة تجعل المستهلك والمنتج كليهما يتمتع بضمان الإمداد المستمر بالسلع مع ضمان اختيار أوسع من المنتجات تامة الصنع ومكوناتها وموادها الخام وكذلك بخدمات إنتاجها وبذلك يضمن كل من المنتجين والمصدرين أن الأسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائما لهم وتوفير الحماية المناسبة للسوق الدولية ليلائم مختلف مستويات المعيشة والتنمية وإيجاد وضع تنافسي دولي للتجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصص الموارد. وتحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم.

ومن الأهداف المعلَنة للمنظمة تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء، وزيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها، وتوسيع وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية، والمساعدة في حل المنازعات بين الدول والإدارة الآلية للسياسات التجارية، والتعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى (IMF وWB) لتحقيق الانسجام بين السياسات التجارية والمالية والنقدية.

ومن أهم لجانها وهياكلها التنفيذية:

المؤتمر الوزاري: يتألف المؤتمر الوزاري من وزراء التجارة للدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية ويعتبر رأس السلطة في المنظمة.

والأمانة العامة: تتكون من المدير العام للمنظمة وموظفين يتمتعون بالاستقلال عن الدول التي ينتمون إليها.

المجلس العام: يضم ممثلين عن الدول الأعضاء في المنظمة، يجتمع مرة واحدة على الأقل شهريا، وله عدة وظائف منها تلك التي يسندها له المؤتمر الوزاري، كما أنه جهاز لفض المنازعات التجارية، وفحص السياسات التجارية. وتخضع له جميع المجالس الرئيسية واللجان الفرعية ومجموعات العمل.

المجالس الرئيسية: والتي تتكون من: مجلس تجارة السلع: ويحتوي على عدة لجان، منها اللجنة الزراعية ولجنة الإجراءات الوقائية ولجنة مراقبة المنسوجات ولجنة الممارسات ضد الإغراق وهو تكدس السلع في سوق إحدى الدول الأعضاء نتيجة تخفيض أو إلغاء التعريفة الجمركية.

ومجلس تجارة الخدمات: ويشرف على عدة مجموعات منها مجموعة المفاوضات حول الاتصالات ولجنة تجارة الخدمات المصرفية.

ومجلس حقوق الملكية الفكرية: ويهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة.

وأربع لجان:

لجنة التجارة والبيئة: وتعنى بدراسة تأثير التجارة على البيئة.

ولجنة التجارة والتنمية: التي تهتم بالعالم الثالث وبالأخص الدول الأقل نموا.

ولجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات: وتقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات.

ولجنة الميزانية والمالية والإدارة: وتشرف على المسائل الداخلية للمنظمة. وقد بلغت مساهمات الأعضاء عام 2000 حوالي 74 مليون دولار أميركي، ويتناسب حجم إسهام كل عضو مع أهمية تجارته الخارجية، فتبلغ حصة الولايات المتحدة الأميركية 7 ,15٪ من ميزانية المنظمة، بينما تبلغ مساهمة الدول الإسلامية 5 ,5٪ من ميزانية المنظمة، دفعت ماليزيا وتركيا والإمارات العربية المتحدة أكثر من ثلثي هذه النسبة.

مجموعات العمل: وتختص بدراسة الترشيحات لعضوية المنظمة، إضافة إلى مجموعة العلاقة بين التجارة والاستثمار والمجموعة المختصة بسياسة المنافسة.

ومن الآثار السلبية لتلك المنظمة:

1. زيادة أسعار المنتجات الغذائية بمعدل 20٪ سنويًا اعتبارًا من عام 2000 نتيجة الإلغاء التدريجي للدعم الممنوح من قبل الحكومات الأوروبية الأمر الذي قد يؤثر على الميزان التجاري للدول الأعضاء وبالأخص الدول النامية والفقيرة.
2. زيادة أسعار بعض السلع الصناعية التي يتم استيرادها من الخارج بسبب حجب التصنيع المقلد وملاحقته دوليًا.
3. سيتم تقليص دعم الصادرات للدول الأعضاء من بعض الدول مما سيزيد سعر بعض السلع على المستهلك.
3. ضياع المنافسة المحلية نظرًا للإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الشركات عابرة القارات من قدرات مالية وتسويقية وإدارية فإنها قد تؤثر تنافسيًا على بعض الشركات الصغيرة التي لا تزال تتعامل بأسلوب تقليدي مع معطيات السوق.

وتعتبر منظمة التجارة العالمية الحلقة الأخيرة في منظومة الاقتصاد العالمي المعاصر الذي يتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بنظمه الاقتصادية والسياسية، وبناء على ذلك تعتبر مسألة العضوية في هذه المنظمة من المشاكل المطروحة التي تواجهها دول عديدة.

وترى البلدان الصناعية الكبرى المهيمنة أن على بعض الدول التي ترغب في الانضمام إلى المنظمة أن تستوفي جملة من الشروط اللازمة لذلك، مثل:

- إقامة نظام ديمقراطي.
- حماية حقوق الإنسان.
- حماية الملكية الفكرية.
- عدم تشغيل الأطفال دون سن العمل.
- إجراء إصلاحات جوهرية في أنظمتها القانونية بشكل يتطابق مع المواثيق والمعاهدات الدولية المتعددة في المجالات السابقة.

وهناك 142 دولة حتى 26 يوليو/ تموز 2001 انضمت إلى المنظمة وأن ثلاثة أرباع هذا العدد من البلدان النامية.

البنك الدولي (World Bank)

البنك الدولي هو إحدى الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية. وقد بدأ نشاطه بالمساعدة في إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب العالمية الثانية في «بريتون وودز» بولاية نيو هامبشير الأمريكية، ويعد الإعمار في أعقاب النزاعات موضع تركيز عام لنشاط البنك نظرا إلى الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية، واحتياجات إعادة التأهيل اللاحقة للنزاعات والتي تؤثر على الاقتصاديات النامية والتي في مرحلة تحول، ولكن البنك اليوم زاد من تركيزه على تخفيف حدة الفقر كهدف موسع لجميع أعماله. ويركز جهوده على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تمت الموافقة عليها من جانب أعضاء الأمم المتحدة عام 2000، والتي تستهدف تحقيق تخفيف مستدام لحدة الفقر في العالم. وقد أنشئ مع صندوق النقد الدولي حسب مقررات مؤتمر بريتون وودز، ويشار لهما معا كمؤسسات بريتون وودز. وقد بدأ في ممارسة أعماله في 27 يناير 1946. رئيسه الحالي هو جيم يونغ كيم.

في عام 2002 قدم البنك إلى البلدان النامية حوالي 19,5 بليون دولار أمريكي وعمل في أكثر من 100 اقتصاد نامٍ مستخدما التمويل والخبرة الفنية نحو مساعدة تلك الاقتصاديات في تخفيف حدة الفقر. ويقوم البنك بتشجيع استثمارات القطاع الخاص عن طريق مساندة البلدان والقطاعات عالية الخطورة، وتقوم وكالة ضمان الاستثمارات بتقديم تأمينات ضد المخاطر السياسية للمستثمرين في البلدان النامية والمقرضين لها.

رؤساء البنك الدولي:

1- يوجين ماير -1946 1946

2- جون جاي ماكلوي 1947-1949

3- يوجين آر بلاك 1949-1963

4- جورج ديفيد وودز 1963-1968

5- روبرت أس مكنامارا 1968-1981

6- ألدين وينشيب كلاوسن 1981-1986

7- باربر بي كونابل 1986-1991

8- لويس تي بريستون 1991-1995

9- جيمس دي وولفينسون 1995-2005

10- بول وولفويتز 2005- 2007

11- روبرت زوليك 2007- 2012

12- جيم يونغ كيم. 2012-2017

كما يسعى هذا البنك لتسوية منازعات الاستثمار وتسوية الخلافات الاستثمارية بين المستثمرين الأجانب والبلدان المستضعفة. قدم البنك خلال الأعوام القليلة الماضية موارد كبيرة للأنشطة التي أريد منها إحداث أثر عالمي ومنها الإعفاء من الدين. وقد أعفيت 26 بلدا من الديون مما سيوفر عليها 41 بليون دولار مع مضي الوقت، وستستخدم هذه المبالغ في الإسكان والتعليم والصحة وبرامج الرفاهية الاجتماعية للفقراء، وبالإضافة إلى شراكة البنك مع 189 بلدا وعددًا كبيرًا من المنظمات لمكافحة الفقر، هنالك شراكة أخرى مهمة ألا وهي دعم مكافحة فيروس مرض الإيدز، فهو الممول الأكبر لهذا البرنامج. ويشترك البنك حاليا في أكثر من 1800 مشروع في كل قطاع وبلد نام تقريبا. يستثمر البنك الدولي للإنشاء والتعمير معظم أمواله في الأسواق المالية العالمية، حوالي 23 بليون دولار أمريكي في السنة المالية 2002، وبما أن البنك يتمتع بتصنيف ائتماني من مرتبة AAA، فإنه يصدر سندات لجمع الأموال ثم يمرر معدلات الفائدة المتدنية للمقترضين.

ومجموعة البنك الدولي هي مجموعة مؤلفة من خمس منظمات عالمية، مسؤولة عن تمويل البلدان الفقيرة المديونة، بالإضافة إلى تشجيع وحماية الاستثمار العالمي.

وقد اتفق على إنشائه مع صندوق النقد الدولي في المؤتمر الذي دعت إليه هيئة الأمم المتحدة في بريتون وودز بالولايات المتحدة الأميركية في يوليو/ تموز 1944، وقد حضر المؤتمر 44 دولة. بدأ البنك أعماله في يونيو/ حزيران 1946.

ومقر البنك الدولي في العاصمة الأمريكية واشنطن ويعمل فيه ثمانية آلاف موظف وحوالي ألفين في العمل الميداني. ويأتي ما يزيد على نصف العاملين في البنك من الأميركيتين والبقية من جميع أنحاء العالم.

يبلغ عدد الدول الأعضاء في البنك الدولي 185 دولة تصب مصالحها وآراؤها في مجلس المحافظين ومجلس الإدارة ومقره واشنطن. ولكي تصبح أي دولة عضوا في البنك الدولي للإنشاء والتعمير يجب أن تنضم أولا إلى صندوق النقد الدولي ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولي وهيئة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف.

الهدف العام من البنك هو تشجيع استثمار رؤوس الأموال بغرض تعمير وتنمية الدول المنضمة إليه والتي تحتاج لمساعدته في إنشاء مشروعات ضخمة تكلف كثيرا وتساعد في الأجل الطويل على تنمية اقتصاد الدولة وبذلك تستطيع أن تواجه العجز الدائم في ميزان مدفوعاتها. ومساعدة البنك تكون إما بإقراضه الدول من أمواله الخاصة، أو بإصدار سندات قروض للاكتتاب الدولي.

وتقدم كل دولة عضو في البنك من اشتراكها المحدد في رأس مال البنك ذهبا أو دولارات أميركية ما يعادل 18٪ من عملتها الخاصة، والباقي يظل في الدولة نفسها، ولكن البنك يستطيع الحصول عليه في أي وقت لمواجهة التزاماته.

وبشكل عام يقوم البنك بإقراض الحكومات مباشرة أو بتقديم الضمانات التي

تحتاجها للاقتراض من دولة أخرى أو من السوق الدولية. لكن ممارسة البنك لأعماله أظهرت أنه كان متحيزا في إقراضه بعض الدول وعدم إقراضه دولا أخرى مثل امتناعه عن تمويل (مشروع السد العالي في مصر).

تتكون مجموعة البنك الدولي من خمس مؤسسات هي:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير
- مؤسسة التنمية الدولية
- مؤسسة التمويل الدولي
- هيئة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف
- المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار

وتعقد اجتماعات مجالس المحافظين لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مرتين سنويا في واشنطن، ومرة ثالثة في دولة من الدول الأعضاء وذلك من أجل تأكيد الصفة الدولية للمؤسستين، وتعتبر هذه الاجتماعات السنوية بمثابة منتدى للتعاون الدولي وتساهم مساهمة كبيرة في الانفتاح والشفافية، وتساعد في تفاعل الحكومات وطواقم البنك مع المنظمات غير الحكومية، والصحفيين، والقطاع الخاص، كذلك تجتمع لجنة التنمية المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، واللجنة الدولية للنقد والمالية المنبثقة عن صندوق النقد الدولي سنويًا لمناقشة تقدم عمل البنك والصندوق.

ويتيح العمل مع المنظمات غير الحكومية للبنك عائدًا أفضل ودائم لمشروعاته وهو يحيط البنك بالأبعاد المختلفة للمشاكل ويمكنه من التشاور مع الجماعات المحلية.

وترجع مشاركة المنظمات الحكومية في المشروعات الممولة من البنك إلى 20 عامًا مضت ووصلت إلى درجة كبيرة من النمو الكمي والكيفي خاصة مع نمو المنظمات غير الحكومية على المستوى العالمي وزيادة خبراتها وفعاليتها فبحلول 1993 مثلا كانت

شكلت المشروعات الدولية للمنظمات غير الحكومية 14٪ من مجمل مساعدات التنمية بميزانية تبلغ 8,5 بليون دولار أمريكي سنويًا ولإدراك قوة هذه المنظمات وإمكانياتها التكاملية معه يسرع البنك في تطوير كفاءته في التعامل معها خاصة وأنه رغم عدم الاتفاق أحيانًا حول بعض السياسات فإن الطرفين يعملان لهدف واحد هو مقاومة الفقر. ويرحب البنك بالمشاركة وتبادل المعلومات والخبرات. وقد أنشأ البنك وحدة للمنظمات غير الحكومية تعتبر مصدرًا مركزيًا للمعلومات المتعلقة بهذه المنظمات وخبراتها ووضعها في البنك وأهم مهام هذه المنظمات يتمثل في:

1- تسهيل التعاون العملي خاصة المشاركة في تخطيط المشروعات والتشاور مع المساهمين Stakeholders.

2- ضمان أكبر فعالية ممكنة للحوار حول سياسة البنك تجاه المنظمات غير الحكومية بما في ذلك تقديم التوصيات حول المشاورات مع هذه المنظمات ودعم لجنة البنك الدولي للمنظمات غير الحكومية.

3- تقديم المعلومات لإدارة البنك عن المنظمات غير الحكومية أو لهذه المنظمات عن البنك.

4- مراقبة التعاون بين البنك والمنظمات غير الحكومية وتوثيق النتائج والدروس المستفادة.

5- مساعدة إدارة عمليات البنك لتتبنى موقفًا إيجابيًا تجاه المنظمات غير الحكومية في الدول النامية.

ومع ازدياد التعاون زادت نسبة مشاركة المنظمات غير الحكومية في مشروعات البنك من 6٪ في الفترة من 1973/ 1988 إلى 30٪ في 1993 إلى ما بين 40 إلى 50٪ في الفترة من 1994/ 1995 ويسعى البنك جاهدًا لزيادة هذه النسبة كميًا وكيفيًا.

وقد تم هذا التعاون في أغلب الأحوال في مجال مشروعات التنمية الزراعية والريفية، وكذلك في ميدان البنية التحتية وتنمية المدن والسكان والصحة والغذاء. ونفذت معظم مشروعات المشاركة المشتركة في أفريقيا وجنوب آسيا وتم توسيع مجال هذه المشروعات ليشمل شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. ومنذ 1988 بدأ البنك يشرك منظمات غير حكومية محلية في المشروعات المشتركة بينه وبين المنظمات غير الحكومية الدولية وقد أثبتت التجارب نجاح المشروعات بدرجة أكبر حينما تشارك المنظمات غير الحكومية منذ بداية دورة المشروع وهذه الدورة معقدة والمفترض أن تتعرف عليها المنظمات قبل المشاركة فيها. فمنذ مرحلة تخصيص أو تحديد المشروع تشارك المنظمات بمعلوماتها وخبراتها واتصالاتها المحلية في تحديد أولويات المجتمع وإقناع فئات المجتمع المتأثرة بالمشروع بمزاياه بل وفي بعض الأحيان قدمت بعض المنظمات غير الحكومية اقتراحات وأفكار بمشروعات كانت بمثابة نماذج لأنشطة البنك.

ورغم تزايد عدد المشروعات التي تشارك فيها المنظمات غير الحكومية فمازالت هذه المشاركة في 50٪ من المشروعات لا تتعدى الفترة الأولى من دورة المشروع وهي التصميم.

وقد تشارك المنظمات غير الحكومية في المشروع الممولة من البنك بدور استشاري أو بدور الوكالات التنفيذية فيستعمل المقترض ميزانية في تكليف المنظمات غير الحكومية بدور أو مهمة معينة وهذا يشمل إدارة المشروع، تقديم الخدمة، التدريب وتنمية المجتمع وحاليا تلعب المنظمات غير الحكومية دورًا في تنفيذ 1,8 ٪ من المشروعات التي تقدم على أساس ميزانية اجتماعية مدعمة من البنك.

وقد شهدت علاقات البنك مع الدول النامية نموًّا كبيرًا في الفترة الأخيرة يرجع إلى 3 عوامل:

الأول: قيام عدد كبير من البعثات الدائمة بتعيين مسئولين للاتصال بالمنظمات غير الحكومية والتحليل الاجتماعي.

ثانيا: قيام الدول التي لها مسئولون للاتصال بالمنظمات غير الحكومية في بعثاتها الدائمة بإدارة حوار منتظم مع المنظمات غير الحكومية المحلية وابتكار صور جديدة للعمل المشترك.

ثالثا: الجهود المكثفة للعديد من الدول في نشر المعلومات وتوزيعها على المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

كذلك إنشاء البنك منذ 1994 قوة عمل خاصة بتعاون العمليات Tack Force on Operational Cooaboration ليجمع بين رئاسات إدارة العمليات وبعض المنظمات غير الحكومية العاملة لمراجعة السياسات القائمة والإجراءات المتبعة بهدف زيادة التعاون.

ويعتبر التمويل من أهم موضوعات تعاون العمليات بين البنك الدولي والمنظمات غير الحكومية. والبنك لا يمول المنظمات غير الحكومية مباشرة بل الشائع أن تتسلم المنظمة ميزانية المشروع من خلال عملها كاستشاري أو متعاقد مع المقترض وتتضمن المشروعات التي يمولها البنك آلية لتوصيل هذه الميزانية للمنظمات غير الحكومية خاصة في المشروعات الاجتماعية.

ويشكل برنامج المنح الخاصة (SGP) مصدرًا لدعم المنظمات غير الحكومية فهو يمول برامج وأنشطة إقليمية وعالمية هامة للتنمية ومكملة للعمل الميداني للبنك بما لا يزيد عن 15٪ من الميزانية الإجمالية المقترحة للبرنامج. وتقدم معظم المنح لمعاهد الأبحاث.

وداخل إطار برنامج المنح هناك أيضا برنامج للمنح الصغيرة أنشئ منذ 1983 لتطوير الحوار ونشر المعلومات حول التنمية الدولية بين مختلف الفئات مثل المنظمات غير الحكومية، الحكومات، القطاع الخاص، ووكالات المساعدة الدولية. وكأداة لمتابعة مؤتمر الفقر الذي عقده البنك في 1993 أنشئت المجموعة الاستشارية لمساعدة الدول الأكثر فقرا (CGAP) في 1995 وهى أداة للتمويل المتعدد الأطراف للشركات والمؤسسات الصغرى Microemterprise كوسيلة لمكافحة الفقر وقد خصص الأعضاء

الثمانية للمجموعة 200 مليون دولار أمريكي لهذا البرنامج منها 30 مليونًا مساهمة نقدية من البنك لإنشاء أداة تمويل للمؤسسات الصغرى للفقراء ليصبحوا منتجين.

وخارج نطاق البرامج يساعد معهد التنمية الاقتصادية (EDI) في أنشطة البنك في التدريب والتعليم بما يشمل مشاركة المنظمات غير الحكومية.

وهناك أيضا تعاون بين البنك والمنظمات في الحوار حول سياسات البنك والذي يتيح التركيز على الأبعاد الاجتماعية والبيئية والمشاركة والمكاشفة في التنمية. ونشطت المنظمات الدعائية في تشكيل شبكات وتحالفات لجذب انتباه داخل البنك، وبين المقترضين ووسائل الإعلام.

ومن أقدم منتديات التفاعل بين البنك والمنظمات غير الحكومية لجنة البنك الدولي/ المنظمات غير الحكومية NGO-World Bank Committee التي أنشئت في 1982 والتي تهيئ اجتماعاتها منتدى عالميًا رسميًا للمناقشة حول سياسات البنك بين المديرين العامين و26 من قادة المنظمات غير الحكومية من حول العالم ويشكل أعضاء اللجنة من المنظمات غير الحكومية لجنة جماعية خاصة اسمها اللجنة العاملة للمنظمات غير الحكومية حول البنك الدولي (NGOWG) التي يتم تجديدها من خلال انتخابات سنوية.

وقد ركزت اللجنة في السنوات الأخيرة على التعديل الهيكلي والمشاركة مثل دراسة الحالة التي تمت بمشاركة جماعة Oxfam في بنجالاديش عن مشاركة المواطنين وعن المنظمات غير الحكومية وخطة مواجهة الفيضان. وتشكل مشكلة الفقر مجالًا للحوار بين البنك والمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى البيئة والمشاركة في التنمية وإدارة البنك والمعلومات والمصارحة حيث إن كثيرًا من المنظمات غير الحكومية تهتم بنفس هدف البنك وهو استراتيجية مكافحة الفقر.

وكذلك تعد البيئة موضوعًا حيويًا للتعامل بين البنك والمنظمات غير الحكومية

وتناول الحوار موضوعات الربط بين الإصلاح الهيكلي والبيئة وإعداد خطط العمل البيئي الوطنية.

وقد تزايدت مشاركة حملة الأسهم ورقابتهم على المبادرات والقرارات والمصادر التي تؤثر في مصالحهم في المشروعات الممولة من البنك ومن بين حملة الأسهم بعض المنظمات غير الحكومية وهو ما يعزز ملكيتهم والتزاماتهم ويضمن كفاءة واستمرارية المشروعات.

وبناء على طلب لجنة البنك الدولي للمنظمات غير الحكومية، قام البنك بإنشاء المجموعة التعليمية للبنك حول المشاركة في التنمية في ديسمبر 1990 لدعم توجه المشاركة في سياسات ومشروعات البنك وقد قامت اللجنة بإعداد تقرير لرئاسة البنك حول البنك الدولي والمشاركة The World Bank & Participation وقد تضمن التقرير جزءًا إضافيًا موقعًا من مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية تتضمن آراءها وتوجيهاتها حول هذا الموضوع.. وبناء على ذلك التقرير وضعت المكاتب الإقليمية للبنك خطة عمل المشاركة Participation Action Plan وكذلك قادت مبادرات أخرى إلى إنشاء مجموعة المشاركة بين الوكالات (IGP) وتشمل بعض منظمات غير حكومية وانبثقت عنها ست لجان موضوعية متخصصة لإعداد ورق عمل حول التعاون بين الوكالات وتعميق الأبحاث حول المشاركة في أنشطة التنمية.

كما يشكل موضوع حاكمية وإدارة البنك موضوعا لمناقشات متعددة بينه وبين المنظمات غير الحكومية. وقد أنشأ البنك «قوة عمل» لبحث هذا الموضوع توصلت لتوصيات مهمة بالنسبة للمشاركة وملكية المقترضين، وتطوير مؤشرات الرقابة (وكلها موضوعات تتضمن المنظمات غير الحكومية). كذلك قام البنك بتشكيل هيئة تفتيش مستقلة لتلقي الشكاوى من الأطراف المضارين ماديًا من مشروعات البنك وممكن لأي مجموعة من الأشخاص في مناطق تنفيذ مشروعات البنك تقديم هذه الشكاوى حيث

تستطيع المنظمات الحكومية القيام بدور تمثيلي لهذه المجموعات في تحقيق المعلومات وتقديم الشكاوى وتقييم الحالة. ويتيح اتجاه البنك للانفتاح والمصارحة دورًا متزايدًا للمنظمات الدعائية والعملياتية ولذلك تسعى كل مجموعاته لإصدار تقارير ووثائق ومستندات متعددة المسميات حول أنشطتها وبرامجها في مراحلها المختلفة وهذه الوثائق تهم المنظمات غير الحكومية وهى متاحة لها.(1)



الرئيس رقم ١٢ جيم يونج كيم (٢٠١٢ - ٢٠١٧) للبنك الدولي

1- المصدر: http: //www.arabhumanrights.org/dalil/ch_7.htm- الدليل العربي، حقوق الإنسان والتنمية، فروع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المعنية بحقوق الإنسان والتنمية- أ. محمد نور الدين.

صندوق النقد الدولي (IMF)

في أعقاب السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أدت إلى حدوث الكساد الكبير في الثلاثينيات من القرن العشرين، تبلورت فكرة صندوق النقد الدولي في يوليو من عام 1944 أثناء مؤتمر للأمم المتحدة عقد في «بريتون وودز» بولاية نيوهامبشير بالولايات المتحدة الأمريكية بحضور واتفاق 45 حكومة على إطار للتعاون الاقتصادي يستهدف تجنب تكرار الأزمات. وضعت البلدان المشاركة اتفاقية تأسيسية لمؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي وتعمل على إلغاء قيود الصرف المرتبطة بتجارة السلع والخدمات وتحقيق استقرار أسعار الصرف. وفي شهر ديسمبر عام 1945، وقعت 29 دولة على اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي الذي يهدف إلى العمل على تقوية النظام المالي الدولي وتشجيع السياسات الاقتصادية السليمة وكذلك تخفيف حدة الفقر، ويسعى الصندوق إلى جعل ثمار العولمة في متناول الجميع.

على خلاف صندوق النقد كان البنك الدولي منذ إنشائه يعمل على تنمية الدول النامية، ومحاربة الفقر، مثله مثل صندوق النقد الدولي مقره في العاصمة الأمريكية واشنطن أيضًا، وكانت مهامه:

- تطوير النظم المالية للدول الأعضاء.
- بناء القدرات والمؤسسات بالدول النامية.
- تمويل الدول النامية ومساعدتها على تصعيد معدل التنمية.

ويعمل البنك الدولي بالتوازي والتعاون مع صندوق النقد الدولي، ولكي تصبح أي دولة عضوًا في البنك الدولي يشترط لها أن تكون عضوًا في صندوق النقد الدولي أولًا، ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولي وهيئة ضمان الاستثمار متعدد

الأطراف. وبشكلٍ عام فإن البنك الدولي أيضًا يتبنى نظام اقتصاد السوق، وجميع رؤسائه يتبنون هذا النمط من الاقتصاد، الذي يأتي - حسب كتاب ومراقبين - على حقوق شعوب الدول النامية.

يمتلك البنك رأس مال يبلغ 184 بليون دولار أمريكي تدفع منه البلدان الأعضاء 10٪ فقط. تقدم كل دولة عضوٍ في البنك من اشتراكها المحدد في رأس مال البنك ذهبًا أو دولارات أمريكية ما يعادل 18٪ من عملتها الخاصة، والباقي يظل في الدولة نفسها، ولكن البنك يستطيع الحصول عليه في أي وقت لمواجهة التزاماته.

يقوم الصندوق بمساعدة الدول من أعضائه بشأن سياساتهم الاقتصادية، وذلك عن طريق تقديم المشورة وإقراضهم بالعملات الصعبة لدعم سياسة الإصلاح والتعديل والتي بدورها تهدف إلى إصلاح ميزان المدفوعات وتشجيع النمو، وأيضا تقديم المساعدات الفنية المتنوعة كتوفير التدريب للعاملين في الحكومات والبنوك المركزية.

يركز الصندوق بصفة أساسية على السياسات الاقتصادية الكلية للدول وهي المتعلقة بالميزان الحكومي، وإدارة النقد والائتمان وسعر الصرف، وسياسات القطاع المالي بما في ذلك تنظيم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والرقابة عليها، هذا بالإضافة إلى تركيز الصندوق على السياسات الهيكلية التي تؤثر على الاقتصاد الكلي بما في ذلك سياسات سوق العمل وذلك عن طريق تقديم المشورة بكيفية تحسين تلك السياسات بما يتيح ارتفاع معدل التوظيف والعمالة، وانخفاض التضخم وتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار أو بمعنى آخر النمو الذي لا يؤدي إلى التضخم ومشكلات ميزان المدفوعات.

ويبلغ عدد الدول الأعضاء في الصندوق 183 بلدا، ويتكون الصندوق من مجلس تنفيذي يتكون من هيئة موظفين دوليين على رأسهم مدير عام وثلاثة نواب للمدير العام،

علما بأن كل عضو في الإدارة يتم اختياره من منطقة جغرافية مختلفة من العالم، ويختص المجلس التنفيذي بتسيير أعمال الصندوق. وهنالك أيضا مجلس المحافظين صاحب السلطة العليا للإشراف على الصندوق والذي يضم ممثلين من كل البلدان الأعضاء تعينهم كل دولة وجرى العرف أن يكونوا إما وزير المالية أو محافظ البنك المركزي.

ويجتمع مجلس المحافظين مرة واحدة سنويا خلال انعقاد الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويقوم بالبت في القضايا السياسية الكبرى. ويفوض المجلس التنفيذي في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأعمال اليومية للصندوق. يقع مقر الصندوق في واشنطن وإن كان هناك 80 ممثلا مقيما في البلدان الأعضاء للمساعدة في تقديم المشورة، وللصندوق مكاتب في باريس وطوكيو للاتصال بالمؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى، ومنظمات المجتمع الدولي، هذا بالإضافة إلى مكاتب الصندوق في نيويورك وجنيف والتي تختص بالاتصال بالهيئات الأخرى في الأمم المتحدة. ويقوم الصندوق بتطبيق نظام التصويت المرجح أي كلما زادت حصة بلد عضو في الصندوق كان عدد أصواته أكبر.

وتحدد الحصة على أساس الحجم الاقتصادي للدولة العضو، غير أن المجلس التنفيذي نادرا ما يتخذ قراراته على هذا الأساس، إنما استنادا إلى توافق الآراء بين أعضائه ويجري تأييد هذه القرارات بالإجماع.

تقتصر موارد الصندوق على اشتراكات الحصص التي تسددها البلدان الأعضاء، وتحدد الحصص على أساس عدد أصوات العضو وحجم التمويل المتاح له من الصندوق ونصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة، والهدف من ذلك أن تكون الحصص مرآة لحجم البلد العضو النسبي في الاقتصاد العالمي.

وأهم شروط التمويل للقروض الميسرة

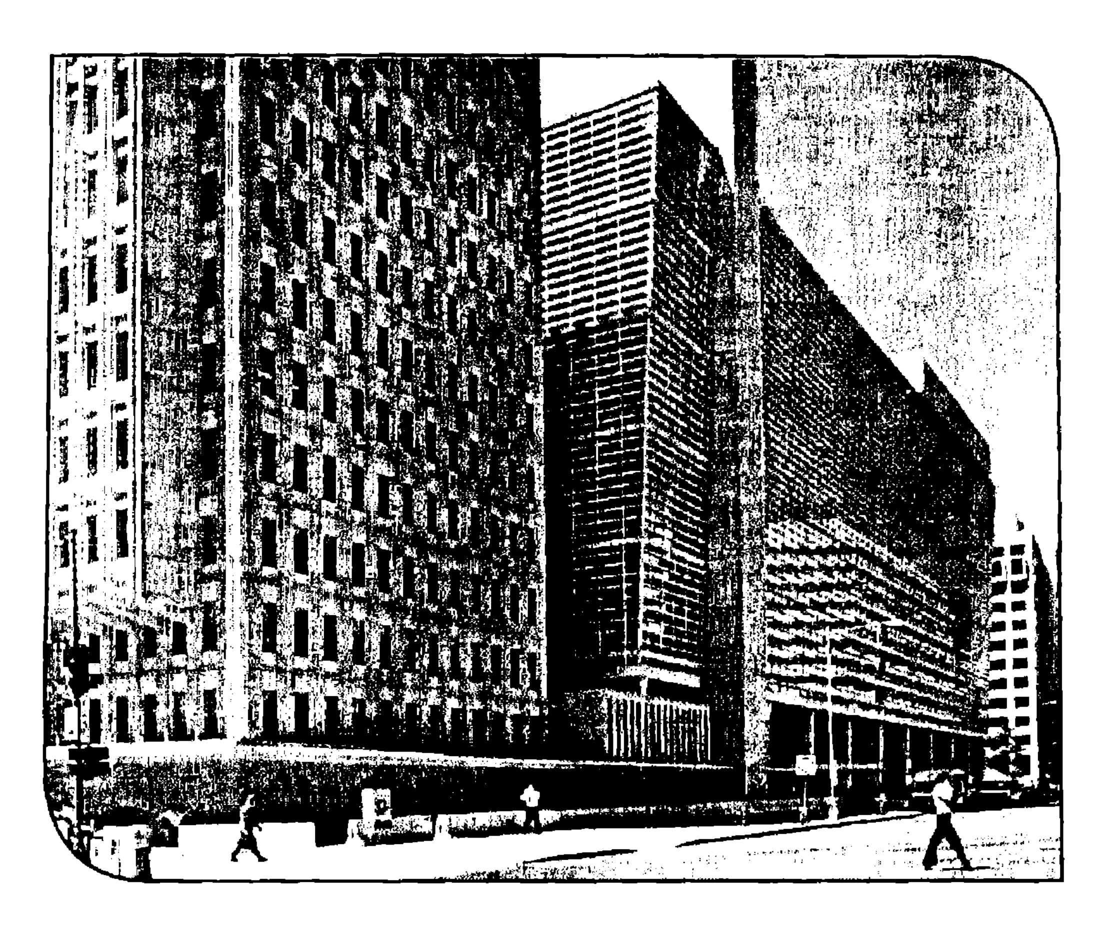
1. تطبيق سياسات التكيف والإصلاح الهيكلي، التي يفرضها البنك، مثل

تخفيض الإنفاق العام وتخفيض التعريفة الجمركية وخصخصة المشروعات والمرافق العامة.

2. تبني إجراءات مشتروات ونظم موازنة جديدة حسب سياسة البنك.[1]

والجدير بالذكر أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لا يعملان إلا لصالح الدول الكبرى (أمريكا أولًا ثم دول أوربا الغربية) ولا اعتبار لما يعلنان من كلام معسول عن مكافحة الفقر وإعانة الدول الفقيرة فالواقع العملي يكذب ذلك.

1- المصدر السابق.



مبنى البنك الدولي في العاصمة الأمريكية واشنطن



كريستين لاجارد المدير العام الحالي لصندوق النقد الدولي

7

الاستعمار الاقتصادي

- الاستعمار الاقتصادي قديمًا وحديثًا.
- القروض الأجنبية لدول العالم الثالث سم قاتل.
- مجموعة دول الثمانية، ومجموعة دول العشرين، ومنتدى دافوس؛ كلها وجوه للهيمنة الغربية الدجالية على العالم.

الاستعمار الاقتصادي قديمًا وحديثًا

مصطلح الاستعمار يشير إلى ظاهرة احتلال دول أوربا الكبرى بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال وأسبانيا وغيرها لبلدان الشرق ومناطق من الأرض وفرض نظم سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية منذ القرن الـ 15، بما في ذلك إخضاع الشعوب القاطنة فيها لحكم الدول الأوروبية واستغلال كنوزها الطبيعية وعمل السكان المحليين لصالح الدول الأوروبية. وقد استبدل الاستعمار تدريجيا خلال النصف الآخر من القرن العشرين، من الاستعمار العسكري إلى الهيمنة الاقتصادية.

وترتبط ظاهرة الاستعمار بالنهضة الأوروبية وعصر الاستكشاف وتثبيت العروش في كل من البرتغال، إسبانيا، بريطانيا، فرنسا وبعض الممالك الإيطالية، حيث شهدت أوروبا في نهاية القرون الوسطى تطورات تكنولوجية سريعة، خاصة في مجال الملاحة، وحيث تمكن الملوك الجالسون على عروش أوربا من تمويل مشاريع طموحة تشمل إرسال بعثات من الملاحين والجنود والمستوطنين إلى مواقع بعيدة عن بلادهم الأصلية. ويعتبر معظم المؤرخين تأسيس المستعمرة البرتغالية في سبتة في 1415 نقطة البداية لظاهرة الاستعمار وهذا هو الاستعمار التقليدي القديم.

فالاستعمار الاقتصادي هو سيطرة دولة قوية على دولة ضعيفة وبسط نفوذها من أجل استغلال خيراتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي نهب وسلب منظم لثروات البلاد المستعمرة، فضلا عن تحطيم كرامة شعوب تلك البلاد وتدمير تراثها الحضاري والثقافي، وفرض ثقافة الاستعمار على أنها الثقافة الوحيدة القادرة على نقل البلاد المستعمرة إلى مرحلة الحضارة. وتم ذلك بالاحتلال العسكري كما في احتلال أمريكا للعراق أو بتخريب اقتصاديات الدولة بإغراقها بالديون وإشاعة الحروب الطائفية أو المشاكل السياسية كما حدث في الدول العربية التي قامت فيها ثورات شعبية وهذا ما تسميه الولايات المتحدة بالفوضى الخلاقة.

أي أن الاستعمار إخضاع جماعة من الناس لحكم أجنبي، ويسمى سكان البلاد المستعمرين، وتسمى الأراضي الواقعة تحت الاحتلال البلاد المستعمَرَة. ومعظم المستعمرات مفصولة عن الدولة المستعمِرة (بكسر الميم الثانية) ببحار ومحيطات. وغالبا ما ترسل الدولة الأجنبية سكانا للعيش في المستعمرات وحكمها واستغلالها مصادر الثروة. وهذا ما يجعل حكام المستعمرات منفصلين عرقيا عن المحكومين.

والاستعمار القديم كانت له أهداف اقتصادية بحتة وتم له ذلك بالاحتلال العسكري وبدأ بإغراق البلاد المراد استعمارها بالديون كما حدث لمصر أيام حكم الخديوي إسماعيل ثم أصبح الاستعمار اقتصاديًّا وثقافيًّا واجتماعيًّا ومحاولة لطمس هوية الشعوب وإدماجها في نظام عالمي موحد.

فالاستعمار القديم كانت له أهداف سياسية واقتصادية وثقافية ودينية - والذي يعنينا هنا هو الجانب الاقتصادي - فمن أهداف الاستعمار الحصول على المواد الخام، حيث إن الثورة الصناعية التي عرفتها أوروبا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر أدت إلى حاجة الدول الأوروبية إلى المواد الخام التي اعتمدت عليها الصناعات الجديدة.

ولسد حاجة مصانع الدول كافة من المواد الخام، اندفعت الدول الأوروبية تبحث عن هذه المواد في أرجاء العالم (كالقطن من مصر، والماس والذهب من جنوب أفريقيا والأراضي الزراعية في الشمال الإفريقي. الخ).

يقول الكاتبان «وايتنسكي» و«وانبنسكي» في كتابهما «التجارة العالمية والحكومات» إنه عند بدايات فترة التوسع الأوروبي.

«كانت أوروبا مختلفة عن آسيا في المهارة الصناعية، فمقابل الحرير والقطن والسكر والتوابل، كانت أوربا لا تستطيع إلا تصدير الأسلحة الصغيرة والتي لم تكن أفضل بقدر ملموس من تلك المصنوعة في الشرق، كان رقي التجارة والمصنوعات اليدوية والإدارة في الصين، مقارنة بالمدن الإيطالية هو موضوع الروايات الشيقة التي كان

يرددها «ماركو بولو».. كانت قصته في نهاية القرن الثالث عشر، ولكن ليس هناك أي إشارة إلى أن أوربا آخذة باللحاق بالصين خلال القرن والنصف قرن التاليين».

وفي وقت متأخر عن ذلك يكتب إمبراطور الصين إلى الملك جورج الثالث: عام 1793 ميلادية:

«كما يمكن لسفيركم أن يرى بنفسه، فإننا نمتلك كل شيء .. ولا نعطي أي قيمة لما هو غريب أو غير مبدع وحاذق. وليس لدينا أي احتياج أو استخدام لمنتجات بلدك».[1]

ويعترف اللورد (كرومر) الذي استعمر بلاده مصر وحكمها بين عامي 1883، و1907. بهذه السياسة الهدامة فيقول: «يمكن تلخيص سياسة الحكومة» المصرية في عهده فيما يلي:

(1) تصدير القطن إلى أوربا.

(2) استيراد المنسوجات المصنوعة في الخارج ولا تنوي الحكومة أن تقوم بأي شيء آخر، ولن تقوم بحماية الصناعة القطنية المحلية.

بل اتجه الاستعمار إلى تخريب الصناعات الوطنية وجرد المسلمين منها بطريقة أو بأخرى، وهذا ما يعترف به (كرومر) مرة أخرى حين يقول:

«كانت هناك أحياء في القاهرة تعتبر مراكز فعلية لصناعات متعددة مثل: الغزل والنسيج، إنتاج الشرائط والصباغة، وإنتاج الخيام، والتطريز، والدباغة، وصناعة الأحذية، وصناعة المجوهرات، وصناعة النحاس... إلخ».

وماذا حدث لهذه الصناعات؟ يقول اللورد كرومر لقد حاولنا إخفاءها تمامًا ونشرنا مكانها مقاهيَ، ومحلات أوروبية حديثة تحوي المستحدثات والموضات بعد أن كانت في الماضي ورشًا صناعية.

1- كتاب صناعة الفقر العالمي - تيريزا هايتر - ترجمة: مجدي نصيف - صناعة الفقر للمسلمين - محمد سلطان.

وخلال فترة الاستعمار الغربي لدول العالم الإسلامي نهبت ثروات ودمرت صناعات، وساعد العالم الإسلامي في تطوير أوربا وغناها بنفس النسبة التي ساهمت بها أوربا في تأخر دول العالم الثالث وإفقارها تقول السيدة (تيريزاهايتر) في كتابها صناعة الفقر العالمي: «عندما هزمت «شركة الهند الشرقية» البريطانية حكام السنغال المسلمين عام 1757 حصلت على المنسوجات المحلية بكل طرق التي يمكن تصورها من الاحتيال وفرض الغرامات والسجن والضرب».[1]

وبعد خروج الدول الاستعمارية تحول أسلوب الاستعمار من الاستعمار العسكري إلى أسلوب آخر يجعل الدول المتحررة مستعمرة في الواقع من خلال الاستعمار الاقتصادي والسياسي تحت أسماء عصرية وبراقة بهدف التمويه والخداع حيث أطلقوا على الاستعمار الجديد اسم «برنامج التعاون الدولي» وذلك عن طريق القروض والمساعدات بما يستتبعه ذلك من فوائد وأرباح وأسموها خدمة الديون وكلها أسماء ظاهرها الرحمة والتعاون وباطنها الاستغلال والاستعباد والسرقة والاستعمار والتخلف.

ومن أجل تحقيق أهداف الاستعمار الجديد أنشأت الدول الاستعمارية الكبرى لتنفيذ هذا الأسلوب مؤسسات ادعوا أنها دولية وعالمية مثل (البنك الدولي) وصندوق النقد الدولي، ووكالة التنمية الأمريكية، وبرنامج الغذاء من أجل السلام، ومؤسسة الفاو ومنظمة الأغذية الزراعية وغيرها من المؤسسات الاستعمارية.

ومن أخطر وأنجع الطرق لاستعمار الدول في العصر الحالي هو إغراق الدول بالديون وهو أسلوب قديم عرف بالقروض الأجنبية وهي ذات خطورة كبرى على مستقبل اقتصاد بلدان العالم الثالث وذلك من جهات كثيرة أهمها:

1- أنها تستنفد اقتصاد البلد المقترض في وقت قصير، لأن نظم الميزانية المعمول بها الآن في بلدان العالم النامي نظم خاطئة، لأنها تقدر على أساس ما هو متوقع

1- المصدر السابق.

تحصيله من أموال وليس على أساس ما هو متحصل بالفعل، ولا شك أن ما هو متوقع تحصيله من موارد لا يلزم تحصيله بالفعل وطبقًا لما هو مستهدف ومن هنا يحدث العجز في ميزان المدفوعات وتستهلك الميزانية قبل نهاية السنة، وبالتالي تضطر الدولة إلى تعويض النقص عن طريق القروض.

وعلى سبيل المثال ذلك الخطة الخمسية التي وضعتها مصر 1992 - 1997 والتي تقوم على أساس استثمار 145 مليار جنيه.

حيث اعتمدت الخطة على تمويل ذاتي 66,4 مليار جنيه من هذا المبلغ 43,6 مليار جنيه مستهدفة من القطاع الخاص. وتمويل يديره بنك الاستثمار القومي بوسائله ومقداره 58,1 مليار جنيه.

وتعتمد الخطة على القروض والمنح لتوفير 20,6 مليار جنيه أي أن المصادر المحلية في الخطة تقدر بـ 124,5 مليار جنيه بنسبة 85,8 ٪ - والمصادر الخارجة تساوي 14,2٪. وسوف يخرج من هذه الميزانية سنويًا 12 مليار جنيه لخدمة الدين الخارجي والمحلي.

أي أن الميزانية تعتمد على مال ممول وهمي غير موجود وعلى توقعات مستقبلية ويحمل كثيرًا من المفارقات غير المتوقعة مما يؤدي إلى تعويض المنتقص عن طريق الاستدانة لأن مصروفات العام التالي سوف تزيد بلا شك عن متحصلات العام المنصرف، ومن هنا تضطر الدولة إلى الخضوع صاغرة لنظام القروض الذي يقوم على الربا واستغلال حاجة الناس، ويؤدي في النهاية إلى الإفلاس، لأنه ما دامت الدولة لم تتجه إلى زيادة الإنتاج وفرض الضرائب على القادرين من أبناء الشعب لتغطية الديون فإن طريق الاستدانة لن يزيد الحالة إلا سوءًا، وهذا ما حدث بالفعل.

وهذا ما يشير إليه اليهود في بروتوكولاتهم الصهيونية فقد جاء في البروتوكول

العشرين «والخطط التي سنتخذها لإصلاح المؤسسات المالية للأمميين ستقوم بأسلوب لن يمكن أن يلحظوه. فسنشير إلى ضرورة الإصلاحات التي تتطلبها الحالة الفوضوية التي بلغتها الماليات المميتة. وسنبين أن السبب الأول لهذه الحالات السيئة للمالية يكمن في حقيقة أنهم يبدأون السنة المالية بعمل تقدير نسبي للميزانية الحكومية، وأن مقدارها يزداد سنة فسنة للسبب التالي: وهو أن الميزانية الحكومية السنوية تستمر متأخرة حتى نهاية نصف السنة، وعندئذ تقدم ميزانية منقحة، ينفق ماها بعامة في ثلاثة أشهر، وبعد ذلك يصوت لميزانية جديدة وفي نهاية السنة تقرر حسابات بتصفية الميزانية. إن الميزانية لسنة واحدة تقوم على جملة النفقة المتحصلة في السنة السابقة. وعلى ذلك فهناك عجز كل سنة نحو خمسين من مائة من المبلغ الإسمي، فتتضاعف الميزانية السنوية بعد عشر سنوات ثلاثة أضعاف. وبفضل هذا الإجراء الذي اتبعته الحكومات استنفدت أموالهم الاحتياطية عندما حلت مواعيد الديون وأفرغت بنوك دولتهم وجذبتهم إلى حالة الإفلاس وسوف تفهمون سريعًا أن مثل هذه السياسة للأمور المالية التي أغرينا الأمميين باتباعها، لايمكن أن تكون ملائمة لحكومتنا.

وبقولهم: إن كل قرض ليبرهن على ضعف الحكومة وخيبتها في فهم حقوقها التي لها. وكل دين - كأنه سيف داميو كليز يعلق على رأس الحاكمين الذين يأتون إلى أصحاب البنوك منا.

فالقروض الخارجية مثل العلق الذي لا يمكن فصله عن جسم الحكومة حتى يقع من تلقاء نفسه، أو حتى تتدبر الحكومة كي تطرحه عنها، ولكن حكومات الأمميين لا ترغب في أن تطرح عنها هذا العلق، بل هي على عكس ذلك، فإنها تزيد عدده، وبعد ذلك كتب على دولتهم أن تموت قصاصًا من نفسها بفقر الدم.

وهكذا صارت القروض الأجنبية هي الاستعمار الجديد ويؤدي القرض إلى إفلاس

الدولة، لأن القرض هو عبارة عن مضاعفة الدين الأساسي، فلو افترضنا قرضًا بفائدة 5 ٪ مثلًا - ففي عشرين سنة سوف تدفع مبلغًا يعادل القرض، وفي أربعين سنة سوف تدفع ضعفين، وفي ستين سنة ستدفع ثلاثة أضعاف المقدار، غير الفوائد المركبة، وفي الوقت نفسه، يبقى الدين كما هو لم يسدد بعد، وبالتالي فالفائدة من القروض إنما تعود أولًا وأخيرًا على اليهود من أصحاب البنوك، وأضف إلى ذلك أن القروض قد لا تكون في صورة أموال بل في صورة عدد وعتاد أو مشروعات تحددها الدولة المقرضة، وقد يكون القرض مشروطًا بقيود سياسية تحدد حرية الدولة المستدينة، وكان من المفروض أن تتجه الدولة إلى زيادة الإنتاج وفرض الضرائب على القادرين بدلًا من الاستدانة.[1]

فكل من «البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي» و«وكالة التنمية الدولية» وغيرها من الجهات التي تقرض الدول الفقيرة وهي جهات تابعة لأمريكا التي تسيطر عليها الصهيونية الاقتصادية (الماسونية) تقوم بإعداد برامج مفصلة، وعلى الحكومة المعنية أن تتبناها كشرط للحصول على قروض أو نقود من تلك الوكالات وهذا شيء معروف تمامًا بالنسبة «لصندوق النقد الدولي» لدرجة أنه حدث شغب في بعض الظروف ضد «صندوق النقد الدولي» وأجبرت بعض حكومات الدول التي حاولت تطبيق برامج الصندوق على الاستقالة، أو النكوص عن تطبيقها، وهناك قصص منشورة عن أساليب «وكالة أيد الأمريكية» في الضغط ويطلق على أساليب الضغط عمومًا الآن اسم «الروافع» وإن كانت «الروافع» التي يستخدمها «البنك الدولي» بالذات ليست معروفة بالدرجة نفسها، إذ صرح أحد موظفيه بأنه «يؤمن بالدبلوماسية السرية» لكن حقيقة الأمر أن الوكالات الثلاث تعمل معًا بطريقة وثيقة: فهي على سبيل المثال تعقد اجتماعات في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في الدولة التي تقدم لها المساعدات، لتقوم بتنسيق مطالبها.

---

1 - انظر كتاب (التيارات المعادية للإسلام) - الدكتور: سعد الدين السيد صالح.

ويقول الدكتور سعد الدين السيد صالح في كتابه (التيارات المعادية للإسلام):

وفي بعض الأحيان، تكون الشروط المعلقة على قروضهم محددة بالضبط كميًّا فمثلًا على الحكومة أن تخفض قيمة عملتها بنسبة كذا وعليها أن تخفض نفقاتها بنسبة كذا وكذا، وينبغي أن تخفض القيود على وارداتها بهذا القدر، والهدف الأساسي من الشروط يمكن أن يكون: التأكد من أن النظام المالي مستقر ويعمل بطريقة سلسة تجنب عدم الوفاء بالديون، تجنب التأمينات، وتجنب وضع أية قيود على سريان الأرباح إلى الخارج، وتجنب وضع أية قيود على الواردات، وتشجيع القطاع الخاص. والاعتماد على التفاعل الحر لقوى السوق، ويتوقع من الحكومات أن تؤقلم نفسها مع المشكلات الناتجة عن تلك الشروط، من خلال إجراءات تقشف مثل استقطاع المصروفات الحكومية. وخاصة ذات الأهداف الاجتماعية. وأن توازن الميزانية وأن تستقطع الأجور لخفض التضخم، ووضع قيود على الائتمان، وزيادة الإيجارات وأسعار النقل والتسهيلات الأخرى.

ويبررون تلك السياسة بأنها لمزيد من النمو الاقتصادي ولكن عند التطبيق يزداد الفقراء فقرًا ويزداد الأغنياء غنى، أما النمو المنشود فهو سراب.

كما أن هذه القروض تقدم لأجل مشروعات محددة، قد تكون أهميتها بالنسبة للبلد المقترض في الدرجة الثالثة أو الرابعة – فبينما تكون بلدان العالم الثالث في حاجة إلى بناء مصنع أو استصلاح أرض بور وزراعتها، تجد أن القروض توجه إلى كماليات لا قيمة لها – مثل مشاريع تجميل المدن والقرى بالنافورات والحدائق وغير ذلك من الأمور الهامشية في حياة شعب يعيش على الدين في رغيف العيش.

وعادة ما تجبر الدولة المقترضة على إنفاق أموالها على البنية التحتية وبالذات النقل والاتصالات والكهرباء، وذلك كله ضروري للتشغيل المربح للمصالح الأجنبية، كما أن ذلك يجعل الحكومات تعتمد على طلب قروض إضافية أكثر لتسديد الديون السابقة.

وقد يكون هناك جزءٌ كبير من القروض في صورة سلع لا بد من شرائها من الدولة المقرضة، ومعظمها من السلع الراكدة وبأسعار أعلى من أسعار العالمية. حتى إنه قدر متوسط سعر البضائع التي تمولها المساعدات بأنه يزيد بمقدار 25٪ عن الأسعار العالمية.

وأما عن المشاريع التي تقام في البلدان المدينة بواسطة هذه القروض، فهي مشاريع يعود عائدها أولًا وأخيرًا على الدولة المقرضة حيث تقوم باستغلال القوى العاملة الرخيصة والإعفاء من الضرائب، وما يسمى بمقابل براءات الاختراع، ومقابل الإدارة، ومقابل مرتبات الفنيين الأجانب والمستشارين وما إلى ذلك.[1]

وهكذا تكون البلدان الفقيرة هي التي تساعد الدول الغنية حتى قيل إن الشركات الأجنبية التي تستثمر أموالها في الدول النامية تحصل على حوالي 80 ٪ من رأسمالها من الدول النامية نفسها - بل إنها حين تستثمر أموالها في بلدانها فإنها لا تحصل على نصف ما تحصل عليه من استثمارها من الدول النامية.

«ولقد أسر نائب رئيس مجلس إدارة بنك دولي مركزه الولايات المتحدة (فيلي برانت وموللر) بقوله: ليس من المفروض أن أقول لكما ما سأقوله ولكن بيننا نحقق ربحًا من 13٪ إلى 14 ٪ على عملياتنا في الولايات المتحدة فإننا نحصل بسهولة على ما يعادل 33٪ على عملياتنا في أمريكا اللاتينية) (إحدى الدول التي تعتمد على القروض).

فإذا أضفنا إلى ذلك أن معظم البنوك الأجنبية تمول مشاريعها في البلدان النامية من خلال المدخرات المحلية، فإننا نستطيع أن نقول عن مثل هذه العمليات إنها نَصب مقنع ومتطور.

ولقد كان الرئيس الأمريكي نيكسون صادقًا مع نفسه حين قال ذات مرة: «دعونا

1- انظر صناعة الفقر العالمي - مصدر سابق.

نتذكر أن الهدف الأساسي للمساعدات الأمريكية ليس هو مساعدة الأمم الأخرى بل مساعدة أنفسنا».[1]

وهكذا فالقيود والشروط التي يضعها البنك الدولي لقروضه تفقد القرض قيمته وتجعل منفعته للمقرض وليس للمقترض.

ذلك أنه يفرض على الدول المقترضة تخفيض الأجور ورفع القيود عن الواردات وتخفيض قيمة العملة - حتى تكون قادرة على التصدير بأرخص الأسعار.

غير أن عائد التصدير لا يعود على الدول المدينة بل يعود على الدول الدائنة، حيث إن الدول المدينة تدفع هذا العائد البسيط في مقابل الواردات، وتسديد الديون غير ذلك مما يجعل الدولة المدينة كالبقرة الحلوب التي تدور في مدارها حول الساقية ولا تعرف لدورانها نهاية.

كما أن القروض تركز على النواحي الهامشية - ولا تهتم إطلاقًا بالإصلاح الحقيقي للاقتصاد، أو التحديث الصناعي بل إنها توجه الدول المدينة إلى الاكتفاء بإنتاج الخامات والسلع الأولية.

والدول الاستعمارية بصفة عامة تحاول أن تخفي عنا أسرار الصناعات الهامة، وهي غير مستعدة لأن يشاركها أحد في تقنيتها. فالأسرار الصناعية يتم حمايتها جيدًا، أما التقنية التي يتم نقلها فتتم بأية صورة وكيفما اتفق، وبطريقة مجزأة بعد أن تصبح قديمة الموديل أو أثبتت فشلها أو أصبحت غير لازمة لديهم.

وبناء على هذا فحين يتم تبادل تجاري بين الدول النامية والدول الغنية يكون غير متكافئ، لأن الدول الغنية تقول إن بضاعتنا قد أنتجت بمستوى تكنولجي عال بينما أنتجت بضاعتكم بمستوى تكنولجي منخفض وبالتالي تطلب الدول المقرضة أسعارًا أعلى لمنتجاتها.

1- المصدر السابق.

فهناك خطورة المساس بسيادة الدول لأنه ما دام القرار الاقتصادي بيد الدول الاستعمارية فإن القرار السياسي سوف يكون تابعًا له. وبذلك يضيع استقلال الدول المدينة وتخضع للهيمنة الاستعمارية من جديد، حيث تفرض عليها نظم وتعليمات، وتضطر إلى تنفيذها حتى ولو كانت مخالفة لعقائد الأمم وتراثها وعليها أن تنفذ وإلا فالموت جوعًا، والفضيحة العالمية حيث يعلن البنك الدولي إفلاس الدولة وهو إعلان يساوي موت الدولة وشعبها حيث تمتنع جميع الدول عن التعامل معها.[1]

1- انظر (التيارات المعادية للإسلام) - مصدر سابق.

القروض الأجنبية لدول العالم الثالث فيها سم قاتل

تعاني دول العالم الثالث من معضلة المديونية. وقد تفاقمت هذه المعضلة بعد رحيل الاستعمار العسكري وتولي شؤون البلاد أنظمة تابعة في سياستها للدول الكبرى التي لا هم لها إلا السيطرة على اقتصاديات تلك الدول. ورغم ما ألحقته وما تلحقه هذه القروض من أضرار كارثية على تلك البلاد إلا أن الأنظمة تعتبرها أساسًا لتمويل ميزانياتها رغم أن الدين العادي للفرد كما يقول المثل الشعبي (هم بالليل ومذلة بالنهار).

إنّ طريق القروض الأجنبية لتمويل المشاريع أو لدفع الرواتب لهو أخطر طريق على البلاد طالما عانت منه الدول وفقدت سيادتها وحريتها وانتهى بها الأمر إلى الخضوع لمن يملك القروض حتى الدول الكبرى أيضًا عانت من نفس الأمر ولا ننسى ما فعله آل روتشيلد بفرنسا وانجلترا كما ذكرنا ذلك من قبل .. وكانت هذه القروض طريقًا لاستعمار دول العالم الثالث في القرون الغابرة والهيمنة عليها فإن الغرب المستعمر ما استطاع بسط نفوذه على الدولة العثمانية وكانت من قبل من الدول الكبرى إلا عن طريق الديون فكانت الدول الكبرى وقتها وعلى رأسهم انجلترا تعطي المال قرضًا ثم يتدخل عن طريق الدين ليحتل البلاد.

ومن الأمثلة الماثلة للأذهان في موضوع القروض الأجنبية وخطرها الجسيم والقديم على مصر سنة 1864م وحين أدت القروض التي اقترضها الخديو إسماعيل حاكم مصر وانتهى باحتلالها عام 1882 بعد عزل الخديو إسماعيل وجلوس ابنه الخديو توفيق على كرسي الحكم.

والجدير بالذكر أن الدول النامية مرت خلال القرن الماضي إلى العديد من الأوضاع السياسية والاقتصادية والمالية التي أقل ما يمكن أن يقال عنها إنها كانت السبب الرئيسي

في التخلف التنموي لهذه الدول ودخولها في دوامة من الضغوطات الخارجية، وفي خضم بحث هذه الدول عن الحلول التي يمكن أن تنقذها من هذه المشاكل، كانت الدول الرأسمالية في أوج نشاطها الاقتصادي واستطاعت أن تحقق في السبعينيات فائضًا ضخمًا في الموارد المالية، وبعد أن كان العالم يعيش في ظل ندرة العملات الأجنبية أصبحت الدول الرأسمالية تعيش فوق موجات عاتية من الإفراط في السيولة.

وفي ظل هذا الوضع الاقتصادي قامت هذه الدول بنقل الفائض من دول الوفرة المالية إلى دول العجز المالي، وأصبحت البنوك التجارية الدولية تتسابق في إمداد الدول الفقيرة بالأموال اللازمة لتغطي مشاكلها المختلفة، وانتشر الإيمان العميق من هذه الدول النامية بأن هذا هو الحل الفعال الذي كانت تبحث عنه، واعتقدت بأن هذا الوضع الجديد هو العصا السحرية التي سوف تعينها على الاستمرار على درب التنمية، ومع مرور الوقت وجدت الدول النامية نفسها تتخبط في لعبة القروض الدولية، وأسيرة لدى الدول المانحة للقروض.

وفي عام 1982 م بدأت أزمة الديون الخارجية بالظهور عندما بدأت بعض الدول كالمكسيك والأرجنتين بالتوقف عن دفع أعباء ديونها الخارجية، وزاد بعد ذلك عدد الدول التي تطلب إعادة جدولة ديونها الخارجية، وزاد من حدة هذه الأزمة أثر الكساد والركود الاقتصادي على اقتصاديات الدول الرأسمالية الصناعية، ووجدت نفسها غير قادرة على استرداد تلك المبالغ التي أقرضتها للدول المتخلفة، ومن هذا المنطلق حرصت الدول الدائنة والهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على البحث عن الحلول التي تمكنها من استعادة أموالها، وبدأت الدول المدينة في البحث عن الطرق التي يمكن أن تخرجها من هذه الأزمة.

ومن المعلوم أن سياسة الدول في إعطاء القروض حاليا على إرسال الخبراء للإحاطة بأسرار البلاد الاقتصادية ثم بعد ذلك يحددون المشاريع التي تنفق عليها القروض بما

يؤدي إلى ارتباك الدولة. فهم يحددون الطريقة التي يحصل بها الارتباك والفقر بفرض مشاريع معينة وشروط معينة تؤدي إلى الفقر الموصل إلى بسط نفوذهم وهيمنتهم، حيث تفرض البنوك المقرض من إجبار الدولة المقترضة من رفع الدعم المخصص للفقراء ورفع أسعار السلع بالتبعية لإلغاء الدعم وغير ذلك من فرض ضرائب وإجراءات أخرى تعسفية تجعل إصلاح اقتصاد الدولة أمرًا مستحيلًا بالإضافة إلى صرف أموال القروض في مشاريع غير ذات جدوى لاتصب لصالح الفقراء وإنما تزيد من فقرهم وفي نفس الأمر تزيد من الفجوة بينهم وبين الأغنياء وأصحاب المشاريع الرأسمالية ويصبح المجتمع والدولة على شفى جرف هارٍ[1] وتقوم الثورات الشعبية وثورات الجياع وهذا هو الهدف الأسمى للدول المقرضة التي تمهد الطريق للنظام العالمي الدجالي الجديد.

والقروض تصيب الأمم الفقيرة وغيرها أيضًا فالدين هو الحاجة ولذلك فمن التضليل السياسي الخطير القول بنجاعة القروض المخففة أو المساعدات الخارجية لأن هذه الدول لا تعطي مساعدات ابتغاء مرضاة الله مثلًا بل لتفرض به سياستها وفلسفة نظامها على الدول المقترضة، فليس هناك قرض حسن بين الجشع والفقر.

في 1963م نشرت لجنة الجنرال كلاي تقريرها الذي قدمته للرئيس الأمريكي جون كيندي جاء فيه أن الهدف من إعطاء المساعدات والمقياس الذي تعطى على أساسه هو أمن الولايات المتحدة القومي وأمن وسلامة العالم الحر.

والقروض تكون إما قصيرة الأجل أو بعيدة الأجل، وفي الحالتين هي خراب وسم قاتل لاقتصاد الدول المقترضة:

فأما القروض القصيرة الأجل فإن المقصود منها هو ضرب عملات البلاد لإيجاد الاضطراب فيها، لأنه حين يأتي وقت السداد لا يقبل سدادها بعملة البلاد، بل بالدولار أو اليورو، وكلاهما من العملات الصعبة، وقد تعجز البلاد عن التسديد بهذه العملات

1- قال تعالى: ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ [التوبة: 109].

إما لندرتها أو لقلتها، أو لأنها في حاجة لشراء ضروريات لصناعاتها فتضطر إلى شراء هذه العملات بأسعار عالية بالنسبة لعملتها وبذلك تضرب عملات البلاد فتهبط قيمتها في السوق فتضطر حينئذ لأن تلتجئ إلى صندوق النقد الدولي فيتحكم في عملتها حسب السياسة التي تراها أميركا لأنها هي التي تسيطر على البنك وهذا الأمر حاصل ومشاهد في الدول النامية الفقيرة.

وأما القروض طويلة المدى فإنها توضع لآجال طويلة عن قصد من الدول المانحة للقروض حتى تتراكم وتصبح مبالغ ضخمة يضطرب بسببها الميزان التجاري وتعجز البلاد عن تسديدها نقدًا أو ذهبًا أو أموالًا منقولة فتضطر لتسديدها بدفع أموال غير منقولة من عقارات وأراض ومصانع وهذا تمليك للدولة الدائنة أملاكًا غير منقولة في البلاد وتصبح لها مصالح تكون مبررًا للتدخل وبسط النفوذ السياسي والاقتصادي والثقافي والديني أيضًا.

أضف إلى أن هذه القروض محملة بالربا المحرم شرعًا حسب الشريعة الإسلامية فقد حرم الله تعالى الربا وأحل التجارة والبيع وقد اعتبر الربا في الشريعة الإسلامية من المحرمات بإجماع المسلمين، ويعد من كبائر الذنوب، وتحريمه في جميع الشرائع السابقة. ويدل على تحريمه قول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟﴾.

وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓا۟ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰا۟ ۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟ ۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰا۟ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾﴾ [البقرة: 275 - 276].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: 278].

وقــال تعالــى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة: 279].

وقــال تعالــى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران: 130].

وقــال تعالــى: ﴿ وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِندَ اللَّهِ ۖ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ ﴾ [الروم: 39].

قال رسول الله ﷺ: «اجتنبوا السبع الموبِقات قالوا: يا رسول الله وما هن؟ قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات» (رواه البخاري ومسلم).

وقال أيضًا: «ما ظهر الربا والزنا في قوم إلا أحلوا بأنفسهم عقاب الله - عز وجل -»

وعن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: «لعن رسول الله آكل الربا وموكله».

والربا يجر الخراب والدمار على المتعامل به ولاشك في ذلك فقد توعد الله بمحاربة من يستحله ويتعامل معه.. فالربا في اللغة: الزيادة وشرعًا: هو زيادة مخصوصة، في أنواع من المعاوضات، أو في تأخير في العوضين أو أ حدهما والربا هو: أكل زيادة مشروطة مقدمًا على رأس المال مقابل الأجل وحده، ويميزه البعض عن الفائدة.

فاقتصاد أية دولة كبرى أو صغرى يمثل دينها العام نسبة من ناتجها المحلي الإجمالي وقدرتها على سداده.

ففي مقال نشرته مجلة تايم حذر مدير مركز الدراسات الجيواقتصادية في مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي من تفاقم دين الولايات المتحدة باعتبار أن القوة التي

تبني على الاقتراض ليست قوة على الإطلاق، واستشهد بقصة ديون مصر أيام الخديوي إسماعيل وما ترتب عليها من تداعيات مؤسفة ليثير الانتباه إلى خطورة الإسراف في الاقتراض من الخارج حتى مع تأكيده بالطبع على عدم إمكانية تكرار السيناريو المصري مع الولايات المتحدة.

فهذا بالنسبة إلى دولة كبرى فما بال الدول الصغرى النامية؟

أعلنت وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد آند بورز، إحدى تلك الشركات القوية بشكل غامض التي تصنف القوة المالية لمصدري السندات يوم أنها تتساءل عن قدرة حكومة الولايات المتحدة على سداد ديونها. ولأول مرة في سبعة عقود من مراقبة العم سام تصدر الوكالة مثل هذا التحذير، وقد أوضح مسئول تنفيذي فيها أن مؤشر المأزق السياسي كان عاملا رئيسيا في تغيير نظرة الوكالة.

وفي الوقت الذي اعتبر فيه محللون توقيت هذا الإعلان بأنه سياسي «ستاندرد آند بورز تواجه ضغوطا من الحكومة الأمريكية في الآونة الأخيرة بسبب دورها في الأزمة المالية» شكك البعض في جدارته.

ويتوقع مكتب الميزانية بالكونجرس أنه في غضون 12 عاما قد يصل الدين الفيدرالي إلى 100٪ من الناتج المحلي الإجمالي مما سيضع الولايات المتحدة في مأزق أصعب من إفلاس أيرلندا أو البرتغال. وستاندرد اند بورز لديها أسباب منطقية للقلق فأكبر دائن لأمريكا هو الصين التي تطلق تحذيراتها بخصوص ماليات الولايات المتحدة منذ ثلاث سنوات ومؤخرا انتهزت الفرصة لحثها على اتخاذ المزيد من التدابير المسئولة لحماية المستثمرين وجاء ذلك في أعقاب صفعة من صندوق النقد الدولي قبل بضعة أسابيع فقط عندما انتقد الولايات المتحدة لافتقارها إلى استراتيجية ذات مصداقية لتحقيق التوازن لميزانياتها وهي الإهانة التي عادة ما توجه إلى الدول الفقيرة.

وقد تنبه الشعب الأمريكي إلى معارك الميزانية التي تنتظرهم والتي من المفترض

أن تخفض الإنفاق الفيدرالي هذا العام بنحو 38 مليار دولار وإن كانت التخفيضات الحقيقية قد تكون أقل بكثير وتأثيرها بالكاد هامشي في الدين العام المقدر بنحو 14,2 تريليون دولار الأمر الذي يدفع صقور الحزب الجمهوري في الكونجرس للمطالبة بتخفيضات بالتريليون دولار بل ويهددون بعدم رفع الحد الأقصى للديون الاتحادية الذي من شأنه أن يجبر وزارة الخزانة على التوقف عن الاقتراض فجأة بمجرد بلوغ هذا الحد خلال الشهور القليلة المقبلة مما يؤدي إلى فوضى في البرامج الحكومية وعودة الركود مرة أخرى.

ومن الواضح أن حجم الدين يثير قلقا بالغا فهو يزيد على 14 تريليون دولار بالإضافة إلى 3 تريليونات مستحقة على الدولة والحكومات المحلية وتريليون أو أكثر عجزا في المعاشات الحكومية وهو ما يعني أن الدين أكبر مما كان متوقعا.

والأمر لا يتعلق فقط بالحجم الهائل للديون الأمريكية فهذه الديون تتضاءل أمام ديون اليابان التي تصل إلى أكثر من 200٪ من إجمالي ناتجها المحلي ولكن في حين معظم ديون الحكومة اليابانية من الشعب فإن الحكومة الأمريكية لا تستطيع الاقتراض من شعبها لأنه لا يدخر ما يكفي لذلك، ومثل ما حدث مع الإمبراطورية البريطانية، تمول الولايات المتحدة سياستها الخارجية الطموحة بالاقتراض من الأجانب وأكبر مقرض لها بطبيعة الحال هو الصين، دولة كثيفة السكان متنامية، لا تبدي بالضرورة تعاطفا مع الأهداف الأمريكية.

ومن ثم يمكن تخيل السيناريو الذي تستخدم فيه الصين عضلاتها المالية ضد الولايات المتحدة تماما، كما فعلت الولايات مع بريطانيا وعلي سبيل المثال إذا حدثت مواجهة في مسألة تايوان سيكون من الصعب على الولايات المتحدة الاحتجاج على سياسة الصين، فمن الممكن أن يعلن البنك المركزي الصيني عن بيع سندات الخزانة الأمريكية فبموجب القانون الأمريكي تشتري الحكومة الصينية وبحرية الدين الحكومي الأمريكي ويمكنها

البيع بحرية أيضا، لكن ذلك سيكون له عواقب وخيمة على الولايات المتحدة نظرا لامتلاك الصين ما يقدر بنحو 1,2 تريليون دولار من سندات الخزانة الأمريكية أو 14٪ من إجمالي السندات لدي المستثمرين، فإذا أعلنت الصين خطة لبيع هذه السندات تدريجيا أو حتى إذا توقفت عن شراء المزيد بنفس الوتيرة المعتادة ستكون إشارة إلى جميع المستثمرين في سوق السندات وسيتخلى الجميع عنها.

ومن المتوقع أن يكون التأثير سيئًا حيث سترتفع تكاليف الاقتراض بالنسبة للولايات المتحدة وسوف ينخفض الدولار أيضًا وبشكل حاد، وهذه الآثار الأولية ستكون ضئيلة مقارنة بالآثار النفسية التي ستكون أكبر من انهيار بنك ليمان براذرز في سبتمبر 2008، حيث إنه مع انهيار الخزانة الأمريكية سوف يتوقف اقتصاد البلاد تماما هذا في حين أن سندات الخزانة الأمريكية تعتبر هي الأصول الخالية من المخاطر في العالم المالي وتعادل الذهب في العصر الحالي والملاذ الآمن في أوقات الأزمات.

والجدير بالذكر أنه عندما انهار بنك ليمان براذرز وبعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر زاد الإقبال على سندات الخزانة الأمريكية، ولكن إذا خططت الصين لأزمة عكسية فإن قارب النجاة سيصبح مصدر العاصفة وسينشر نوعًا مختلفًا من الذعر، فلن يكون هناك ملاذ آمن وقتها.

من ناحية أخرى لا يتفق الخبراء على إمكانية استخدام الصين لنفوذها المالي من أجل تهديد الولايات المتحدة ويجادل البعض بأن قيام بكين بهجر سندات الخزانة بما يؤدي إلى انخفاض قيمتها سيلحق بها خسائر فادحة حيث إنها تمتلك أكثر من تريليون دولار من هذه السندات، لكن هذا الاعتراض يغفل حقيقة دخول دول في معارك دون تقدير للخسائر، ولسوء الحظ يمكن للصين تحمل خسائر في محفظتها في حين لا تستطيع الولايات المتحدة تحمل أزمة أخرى واسعة النطاق على غرار أزمة ليمان براذرز وبالتالي فإن التهديد الصيني بالهجوم المالي أمر وارد حدوثه.

من المؤكد أن التاريخ لا يتكرر حرفيا والإذلال الذي مر به الخديو إسماعيل في 1870 يبدو قصة خيالية فبكين لن تعين وزير مالية صينيًّا في واشنطن والوضع المالي لبريطانيا في الخمسينيات كان أسوأ بكثير من وضع الولايات المتحدة اليوم حيث كانت نسبة الدين الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي ما يقرب من أربعة أضعاف، وقتها أيضًا كانت بريطانيا تفتقر إلى سعر صرف مرن مانع للصدمات.

وتنقسم الديون لأية دولة إلى ديون خارجية وديون داخلية:

الديون الخارجية: وهي استدانة الدولة من دولة أو دول أجنبية سواء بفوائد أو بدون والديون الخارجية تتمثل في مديونية البلاد لحكومات أجنبية (تسمى ديون ثنائية) أو لمنظمات دولية (كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي وتسمى ديون متعددة الأطراف)، أو للبنوك العالمية والمؤسسات المالية الخاصة (تسمى ديون خاصة). بعض الديون تكون مشروطة باتباع سياسات بعينها تفرضها الجهات الدائنة وبعضها غير مشروط وان كانت علاقة الاستدانة بشكل عام تقلل من حرية الطرف المستدين في التصرف في شأنه الخاص نظرا لالتزامه بسداد الدين كأولوية أولى. وتختلف الديون الخارجية في أشكالها فمنها ما يصرف في شكل أموال سائلة تضخ في ميزان مدفوعات الدولة ومنها ما ينفق على مشروع ما كما تختلف أيضًا الفائدة على الديون وفترة سدادها ومعايير إنفاقها من دولة لأخرى ومن مؤسسة لأخرى.

وقد وضعت كل من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التسويات الدولية تعريفًا للديون الخارجية هو: «الدين الإجمالي في تاريخ معين يعادل مبالغ الالتزامات التعاقدية الجارية والمؤدية إلى دفع المقيمين في بلد إلى غير المقيمين سندات وفاء الدين الأساسي مع الفوائد أو بدونها، أو دفع الفائدة مع سداد المبلغ أو بدونه».

وينقسم الدين الخارجي حسب الفترة الزمنية: إلى ديون قصيرة الأجل وديون متوسطة الأجل وديون طويلة الأجل.

وتقوم البنوك التجارية عادة بتقديم القروض قصيرة الأجل للجهات الدائنة وتستحق الدفع في مدة أقصاها سنة مع إمكانية قيام هذه المصارف بتجديد هذه القروض ويتميز هذا النوع من الديون بارتفاع تكاليفه ولا تلجأ إليه عادة إلا في حالة عدم إمكانية حصولها على قروض طويلة الأجل.

أما الديون الطويلة الأجل فإنها الديون الواجبة السداد خلال الفترة الزمنية أكثر من سنة، وقد تزيد عن عشر سنوات وتقوم كل من الحكومات والمؤسسات الإقليمية والدولية بتقديم هذا النوع من التمويل ويتسم هذا النوع من الديون بانخفاض تكاليفه وكثرة تسهيلاته.

ومن حيث النوع: تنقسم الديون إلى ديون رسمية وديون خاصة «تجارية» ويمكن تقسيم الديون على أساس مصادر الجهة التي تقدم القرض إلى ديون رسمية وأخرى خاصة تجارية.

فبالنسبة للديون الرسمية فإن الحكومات والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية هي التي تقوم بتقديمها للدول الراغبة والمحتاجة لها وتتميز هذه القروض بأنها ميسرة لعدة أسباب منها: - طول مدة القرض - وجود فترة سماح مناسبة - انخفاض معدل الفائدة وأحيانا تكون رمزية. ويتم استخدام هذه القروض لتمويل مشروعات محددة.

أما الديون الخاصة فهي الديون المقدمة من قبل المصارف التجارية وتعتبر الشروط التي تضعها هذه المصارف على القروض المقدمة من قبلها شروطًا قاسية بالمقارنة بالقروض الرسمية وذلك على النحو التالي:

- انخفاض مدة القرض - انخفاض فترة السماح - ارتفاع سعر الفائدة

وهي تقاس على أساس أسعار الفائدة في لندن وهي المعروفة اختصارا باصطلاح «يبود» وهذه الفائدة خاضعة للتقلب باستمرار وذلك طبقًا لظروف العرض والطلب على القرض.

ديون قابلة لجدولة وأخرى غير قابلة: يمكن تقسيم الديون الخارجية من حيث قابليتها للجدولة إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ديون لا تقبل الجدولة: وهي الديون المستحقة لمنظمات دولية أو إقليمية مثل «البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي» بالنسبة لهذا النوع من الديون يجب على الدولة المعنية الوفاء بها في مواعيد الاستحقاق بغض النظر عن ظروفها الاقتصادية والمالية.

النوع الثاني: الديون التجارية: وهي الديون المستحقة للمصارف التجارية الخارجية وتم إعادة جدولتها عن طريق التفاوض بين المصارف الدائنة والدول المعنية وتتم عمليات الجدولة في(نادي لندن).

النوع الثالث: الديون الرسمية الحكومية: [1] وتتمثل في الديون المستحقة لحكومات أو مضمونة من حكومات ويتم إعادة جدولة هذا النوع من الديون عن طريق (نادي باريس).

أولًا: الديون الداخلية: والديون الداخلية تتمثل في مديونية الحكومة لأطراف داخلية مثل البنوك التجارية الخاصة أو الشركات الخاصة بمختلف أنواعها أو حتى لرجال أعمال أو أطراف داخلية أخرى وتكون هذه الديون في شكل سندات وأوراق مالية تصدرها الحكومة وتشتريها الأطراف المختلفة وبذلك يكون الدين الداخلي.

1- المصدر: (مجلة مصر المعاصرة العدد 415، 1989). وانظر أيضًا: محمد الأمين الشنقيطي (التعاون، الاقتصادي بين الدول الإسلامية)، أحمد عبده محمود، كتاب مبادئ المالية العامة دراسة في الاقتصاد العام. رمزي زكي: أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1987م. كلود برتيليمي جان، ديون دول العالم الثالث، منشورات عويدات، بيروت، لبنان 1996م.

مجموعة الثمانية ومجموعة العشريـن ودافوس كلها أوجه للهيمنة الغربية الدجالية على العالم

من خلال المنتديات والمجموعة الاقتصادية العالمية يتم السيطرة بواسطة جنرالات المال والاقتصاد على العالم من أجل عولمة كل شيء وسوف نستعرض بإيجاز بعض تلك المنتديات والمجموعات التي ظاهرها الرحمة وباطنها إظهار سيطرة الحكومة العالمية الاقتصادية على العالم ومن تلك المجموعات مجموعة الدول الثمانية، ومجموعة دول العشرين، ومنتدى دافوس.[1]

منتدى دافوس:

المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) والذي يعرف بمنتدى دافوس هي منظمة دولية غير ربحية مستقلة منوطة بتطوير العالم عن طريق تشجيع الأعمال والسياسات والنواحي العلمية وكل القادة المجتمعين من أجل تشكيل العالمية، وأيضًا الأجندات الإقليمية والصناعية.

تعود فكرة إنشاء المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» إلى عام 1970، حين وجه كلاوس شواب «وهو أستاذ جامعي سويسري متخصص في إدارة الأعمال»، الدعوة لمديري المؤسسات الأوروبية لاجتماع غير رسمي في مدينة دافوس بسويسرا في يناير 1971، وذلك كمحاولة لمواجهة المشروعات والشركات الأوروبية لتحديات السوق العالمية.

واعتُبرت هذه الدعوة بداية لتأسيس منتدى الإدارة الأوربي - كمؤسسة لا تهدف الربح-، والذي تطور تنظيميًّا حتى وصل إلى الشكل العالمي بعد أن تجاوز رسالته

---

1 - اقرأ سلسلة حكومة العالم الخفية وهي من 16 كتابًا للكاتب منصور عبدالحكيم، الناشر: دار الكتاب العربي ففيها المزيد والمفيد على مؤامرات الماسونية العالمية للسيطرة على العالم.

المحدودة، وهو ما دفع مؤسسه كلاوس شواب في عام 1987 إلى تغيير اسمه إلى المنتدى الاقتصادي العالمي «World Economic Forum»، والذي أصبح منذ ذلك التاريخ يتمتع بصفة استشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. كما افتتحت في عام 2006 مكاتب إقليمية في العاصمة الصينية بكين ونيويورك في الولايات المتحدة.

والمنتدى يعقد اجتماعاته السنوية في مدينة دافوس في شهر يناير من كل عام وفى شهر مايو في إحدى الدول التي يتم الاتفاق عليها وفقا للأسس والمعايير التي يحددها منظمو المنتدى شريطة أن تكون حكومة الدولة المضيفة جادة في اتخاذ إجراءات إيجابية في تطوير اقتصادها الوطني وأيضًا في إطار الإصلاح الاقتصادي.

المنتدى يضم في عضويته ألفًا من كبرى شركات العالم عادة ما تكون دورة رأس المال فيها أكبر من 5 مليارات دولار أمريكي. هذه الشركات مصنفة ضمن أعلى الشركات في مجال عملها وتلعب دور القيادة في صياغة مستقبل صناعتها والمنطقة التي تعمل بها وتعتبر قلب نشاطات المنتدى ودعمها هو الأساس في إيجاد حلول عالمية مناسبة لتحسين وضعية العالم.

ومجموعة الشركاء الاستراتيجيين مكونة من مجموعة مختارة من مائة شركة قيادية في العالم تمثل مناطق ومجالات عمل مختلفة تم اختيارها حسب توافقهم مع التزامات المنتدى في تحسين الحالة العالمية. هؤلاء الشركات يؤمنون بقوة تفاعل أصحاب المصالح المختلفين في قيادة التغيير الإيجابي والعمل عن قرب مع المنتدى للمساعدة في صياغة الأجندات العالمية والإقليمية وأجندات مجالات العمل.

وهي مجموعة من الشركات الأعضاء في المنتدى والتي تعمل بنشاط في تحقيق أهداف المنتدى على مستوى نطاقات العمل وهي تمتلك امتياز الوصول إلى شبكة أصحاب المصالح والخبراء في المنتدى، الشراكة تؤمن الرؤية الواضحة لصناعة القرارات الإستراتيجية في القضايا الهامة جدًّا ضمن الصناعة الواحدة أو القضايا

المرتبطة بأكثر من صناعة. حق الوصول والرؤية تسمح لشركاء الصناعة بالمساهمة في قيادة التغيرات الإيجابية من خلال هذه القضايا للمساهمة في العمل على دعم الجنسية العالمية للشركات.

وقد تأسس مجتمع شركات النمو العالمي في المنتدى عام 2007 لتفعيل دور الشركات ذات معدل النمو العالي المرشحة لتصبح رائدة لصناعتها في المستقبل ولتصبح قادرة على قيادة قوى التغيير الاقتصادي والاجتماعي. بلغ عدد الشركات المدرجة في شركاء النمو العالمي في حزيران / يوليو 2013 أكثر من 370 شركة من أكثر من 60 دولة.

رواد التكنولوجيا هم شركات مهتمة بتطوير اختراعات تقنية تغيِّر حياة مستخدميها ولديها تأثير متوقع طويل الأمد على الأعمال والمجتمع. برنامج رواد التكنولوجيا في المنتدى الاقتصادي العالمي يحدد الشركات عادة في مرحلة الإطلاق المهتمة بتصميم وتطوير وتطبيق تقنيات جديدة والتي يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على الأعمال والمجتمع. رواد التكنولوجيا يجب أن يبرهنوا على القيادة في الرؤية ويظهروا إشارات نحو تحولهم إلى قادة كبار للسوق. كل سنة يختار المنتدى عددًا من رواد التكنولوجيا من مئات المتقدمين.

بالإضافة إلى الاجتماعات الإقليمية التي يقيمها المنتدى يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي بعقد اجتماع سنوي يستمر لخمسة أيام في منتجع دافوس الشتوي الواقع في المنطقة الشرقية من جبال الألب لمناقشة معظم القضايا الملحة التي تواجه العالم، بما في ذلك الصحة والبيئة. يحضر الاجتماع حوالي 2500 مشارك من حوالي 100 دولة حول العالم منهم كبار رجال الأعمال والشخصيات العامة كرؤساء الدول والحكومات والوزراء والسفراء إضافة إلى كبار المسؤولين في المنظمات الدولية ومشاركين من المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث والنقابات وحتى زعماء دينيين من مختلف الأديان.

وتقع مدينة دافوس الصغيرة «Davos» قرب سلسلة جبال الألب السويسرية، ويقطنها حوالي 12000 ساكن فقط، وقد اشتهرت بأنها محطة رياضية شتوية للطبقة الراقية لممارسة رياضة التزلج على الجليد.. وقد اكتسبت دافوس شهرتها العالمية باحتضانها سنويًّا للملتقى الاقتصادي العالمي، حيث تصبح في أواخر كل شهر يناير عاصمة العالم لاستقطابها لأبرز وأكبر الشخصيات والمفكرين في مجالات الاقتصاد والمال والأعمال والسياسة حول العالم.

وقد انطلقت أول دورة للملتقى الاقتصادي العالمي سنة 1971 وكانت متخصصة في إدارة الأعمال والمؤسسات، ثم توسعت الأنشطة لتضم أهم مواضيع الساعة ومتطلبات المستقبل في النواحي الاقتصادية والسياسية والعلمية، وتعتمد الهيئة المنظمة للملتقى سياسة انتقائية للغاية في اختيار الشخصيات التي يقع استدعاؤها في كل دورة. ويتم الحجز لحضوره قبل عام على الأقل.

ويحضر أعمال منتدى دافوس رؤساء دول وحكومات ووزراء مالية ومحافظو بنوك مركزية ورؤساء مجالس إدارة مؤسسات عالمية كبرى.

ينقسم الحاضرون إلى دافوس سنويا إلى:

- الأعضاء: ويبلغ عددهم حوالي 1000 عضو يمثلون أكبر شركات اقتصادية على مستوى العالم..
- المشاركون: وهم المسئولون السياسيون في الدول المؤثرة عالميا وبعض الممثلين لجماعات المجتمع المدني من أحزاب وغيرهم من المهتمين بالشأن الاقتصادي العالمي.

ويُعد المنتدى أحد المنابر التي تتبنى العولمة حيث يجمع هذا اللقاء السنوي رؤساء دول ووزراء وأعضاء برلمانات وإعلاميين وأكاديميين، بالإضافة إلى شركات دولية عابرة للقارات، وممثلي المنظمات غير الحكومية لتكوين تصورات مشتركة معهم حول

القضايا الدولية والإقليمية الأساسية المطروحة على جدول الأعمال في كل عام وذلك على مستوى المؤتمرات السنوية أو الجلسات الاستثنائية «غير العادية»، وهى جلسات شكلت ظاهرة جديدة لانعقاد المنتدى خارج مقره الأصلي (سويسرا) ولمدة أربع مرات (المرة الأولى في نيويورك «اجتماع سنوي عادى» وذلك للتضامن معها عقب أحداث سبتمبر، ثم ثلاث مرات في الأردن «استثنائية» والتي أعقبها الجلسة الرابعة والتي عقدت في شرم الشيخ مايو 2006.

مجموعة الثمانية
أو مجموعة الدول الصناعية الثمانية

تضم هذه المجموعة الدول الصناعية الكبرى في العالم. أعضاؤها هم: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، روسيا الاتحادية، إيطاليا، المملكة المتحدة، فرنسا، وكندا. يمثل مجموع اقتصاد هذه الدول الثمانية 65٪ من اقتصاد العالم وأغلبية القوة العسكرية (تحتل 7 من 8 مراكز الأكثر إنفاقًا على التسلح وتقريبًا كل الأسلحة النووية عالميًّا). أنشطة المجموعة تتضمن مؤتمرات على مدار السنة ومراكز بحث سياسية مخرجاتها تتجمع في القمة السنوية التي يحضرها زعماء الدول الأعضاء. أيضًا، يتم تمثيل الاتحاد الأوربي في هذه القمم.

انضمت روسيا بقمة نابولي عام 1994، حيث دعي المسئولون الروس لحضور هذا التجمع بصفة مراقب مع زعماء مجموعة السبعة بعد انتهاء القمة الرئيسية. عرفت هذه المجموعة بمجموعة السبعة زائد واحد. وبمبادرة رئيس الولايات المتحدة بيل كلينتون، انضمت روسيا بشكل رسمي إلى المجموعة في عام 1997، وأصبحت تدعى بمجموعة الثمانية (G8).

أما الجانب التاريخي للمجموعة فيعود إلى بعد الأزمة النفطية التي حدثت نتيجة حرب أكتوبر في عام 1973 بين مصر وسوريا من جهة وإسرائيل من جهة أخرى ثم فترة الركود الاقتصادية التي تبعتها، حينها ظهر مفهوم تجمع للدول الأكثر تصنيعًا.

وفي عام 1974، أنشأت الولايات المتحدة المجموعة، في تجمع غير رسمي للمسئولين الاقتصاديين من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا الغربية واليابان وفرنسا. أما في عام 1975، دعا الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان زعماء حكومات

ألمانيا الغربية وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية إلى قمة في رامبوليت. حيث اتفق الزعماء الستة على تنظيم اجتماع سنوي تحت رئاسة متناوبة، مشكلين بذلك مجموعة الستة. وفي السنة التالية انضمت كندا إلى المجموعة بناء على توصية الرئيس الأمريكي جيرالد فورد، وأصبحت تعرف بمجموعة السبعة. ويمثل الاتحاد الأوربي من قبل رئيس الاتحاد الأوربي وزعيم الدولة التي تتولى رئاسة مجلس الاتحاد الأوربي وحضر كل الاجتماعات منذ أن تمت دعوته من قبل المملكة المتحدة في عام 1977.

يتم الاجتماع للمجموعة كل سنة حيث تضع الدولة الحائزة على الرئاسة الأجندة السنوية للمجموعة وتستضيف القمة لتلك السنة.

الغرض من مجموعة الثمانية ملتقى غير رسمي ولذلك يفتقد إلى الهيكل التنظيمي الشبيه بالمنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي. لا يوجد للمجموعة سكرتارية ثابتة، أو مكاتب لأعضائها. تدور رئاسة المجموعة سنويًا بين الدول الأعضاء، وتبدأ فترة الرئاسة من أول يناير من كل سنة. الدولة الحائزة على الرئاسة مسئولة عن التخطيط واستضافة مجموعة من الاجتماعات الوزارية، استعدادا للقمة النصف السنوية التي يحضرها زعماء الدول الأعضاء.

في يونيو 2005، اتفق وزراء العدل والداخلية من دول مجموعة الثمانية على وضع قاعدة بيانات دولية في بيدوفيلس. كما اتفق زعماء مجموعة الثمانية على تجميع المعلومات عن الأنشطة الإرهابية، عرضة لقيود قانون الخصوصية والأمن لكل دولة على حدة.

يحضر القمة السنوية لمجموعة الثمانية ثمانية من أكثر زعماء الدول نفوذًا في العالم. لذلك، هو حدث دولي الذي يتم مراقبته ونقل الأخبار عنه من قبل الأعلام. الدولة العضو الحائزة على زعامة مجموعة الثمانية مسئولة عن تنظيم واستضافة القمة السنوية، تعقد لمدة ثلاثة أيام في منتصف السنة.

تمثل الدول الثمانية التي تشكل مجموعة الثمانية تقريبًا 14٪ من سكان العالم، ومع ذلك تمثل ثلثي الاقتصاد العالمي قياسًا بالناتج القومي.

في عام 2005، كان مجموع الإنفاق الحربي لمجموعة الثمانية 707 مليارات دولار أمريكي. ويشكل هذا 71٪ من مجموع الإنفاق الحربي العالمي. وتشكل أربع دول أعضاء في مجموعة الثمانية الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا والمملكة المتحدة مجتمعة 98٪ من الأسلحة النووية عالميًّا.

وتواجه اجتماعات المجموعة مظاهرات لرافضي العولمة حيث حدث في جنوة أثناء انعقاد القمة السابعة العشرين والتي حظيت بتغطية إعلامية واسعة، تتعرض لضغوطات من قبل جماعات الضغط ومظاهرات الشوارع، الانتقادات الشائعة عن أن أعضاء مجموعة الثمانية هم المسئولون عن القضايا العالمية مثل الفقر في أفريقيا والدول النامية بسبب الدين الخارجي والسياسة التجارية، والاحتباس الحراري بسبب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ومشكلة الإيدز بسبب السياسة المتشددة في ترخيص الأدوية والمشاكل الأخرى المتعلقة بالعولمة.

ومن مظاهرات المناهضة للعولمة، كان أكبرها في القمة السابعة والعشرين في جنوة 2001. منذ تلك القمة، ثم استضافة القمم خارج المدن الرئيسية، واليوم الافتتاحي لقمة 2005 في اسكتلندا تزامن مع هجمات إرهابية متتابعة في لندن.

يتم الضغط على زعماء الدول الثمانية لمحاربة المشاكل المهتمين بإنشائها. مثلًا، لايف أيت، مجموعة من الحفلات في يوليو 2005 متزامنة مع القمة الـ31 لمجموعة الثمانية، كان الهدف منها خلق وعي عالمي وتشجيع زعماء الدول الثمانية على جعل الفقر تاريخًا. واقترح أيضًا منظمو لايف أيت بأن تخصص الدول الأعضاء في مجموعة الثمانية من ميزانيتها القومية 7 ,0٪ للمساعدة الخارجية تماشيًا مع الأجندة رقم 21 من قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام 1992.

ومن الغريب أن تلك المجموعة لاتضم دولة كبرى مثل الصين وهذا يؤكد أن الدول الغربية بزعامة أمريكا تنظر بعنصرية إلى دول العالم الكبرى قبل الصغرى فجمهورية الصين الشعبية، ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ولاتمثل في مجموعة الثمانية .. ولعدم تمثيل الجنوب العالمي يؤدي ذلك إلى تصنيف الكثير من النقاد لمجموعة الثمانية كمؤسسة للمحافظة على الهيمنة الاقتصادية الغربية.

مجموعة العشرين

هو منتدى تأسس سنة 1999 بسبب الأزمات المالية في التسعينيات. يمثل هذا المنتدى ثلثي التجارة في العالم وأيضا يمثل أكثر من 90 بالمئة من الناتج العالمي الخام.

أنشئت مجموعة العشرين بناء على مبادرة من مجموعة السبع عام 1999 لتجمع الدول الصناعية الكبرى مع الدول الناشئة كالصين والبرازيل والمكسيك، لمناقشة الموضوعات الرئيسة التي تهم الاقتصاد العالمي.

وتعد المجموعة منتدى غير رسمي يهدف إلى تعزيز الحوار البناء بين الدول الصناعية والاقتصادات الناشئة خاصة فيما يتعلق باستقرار الاقتصاد الدولي.

وجاء إنشاء المجموعة رد فعل على الأزمات المالية التي حدثت في نهاية التسعينيات خاصة الأزمة المالية بجنوب شرق آسيا وأزمة المكسيك، وكاعتراف بأنه لم يتم بشكل مناسب ضم الاقتصادات الناشئة لصميم الحوارات الاقتصادية العالمية.

وقبل إنشاء مجموعة العشرين كانت هناك مجموعتان هدفتا أيضا إلى تعزيز الحوار والتحليل الاقتصادي وتم إنشاؤهما بمبادرة من مجموعة السبع الصناعية.

وقد اجتمعت إحدى المجموعتين وهي مجموعة الـ22 في واشنطن في أبريل/ نيسان وأكتوبر/ تشرين الأول 1988، وكان هدفها إشراك الدول غير الأعضاء في مجموعة السبع في اتخاذ قرارات عالمية تتعلق بالأزمات المالية التي تؤثر في أسواق الاقتصادات الناشئة.

أما مجموعة الـ33 فقد اجتمعت في مارس/ آذار وأبريل/ نيسان 1999 لبحث سبل إصلاح الاقتصاد الدولي والنظام المالي الدولي.

وكان لاقتراحات المجموعتين 22 و33 حول حماية الاقتصاد العالمي من الأزمات

أهميتها في تشكيل مجموعة العشرين في 1999 التي ضمت الاقتصادات الناشئة بجوار الدول الغنية وأصبحت تعقد اجتماعاتها بانتظام.

وتتألف المجموعة من: الأرجنتين وأستراليا والبرازيل وكندا والصين وفرنسا وألمانيا والهند وإندونيسيا وإيطاليا واليابان والمكسيك وروسيا والمملكة العربية السعودية وجنوب أفريقيا وتركيا وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، مع مشاركة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ورئاسة الاتحاد الأوروبي (فرنسا) ورئيسي اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية (IMFC) ولجنة التنمية (DC).

إنها تهدف إلى تعزيز التضافر الدولي، وترسيخ مبدأ الحوار الموسع بمراعاة زيادة الثقل الاقتصادي الذي أصبحت يتمتع به عدد من الدول. فإن مجموعة العشرين ج20 يمثل ثلثي التجارة وعدد السكان في العالم وأكثر من 90٪ من الناتج العالمي الخام (وهو مجموع الناتج المحلي الخام لجميع بلدان العالم).

يوم 15 نوفمبر 2008، ولأول مرة في تاريخها، اجتمع رؤساء الدول والحكومات وليس فقط وزراء المالية.

مجموعة الـ20 أنشئت على هامش قمة مجموعة الثمانية في 25 أيلول / سبتمبر 1999 بواشنطن، في اجتماع لوزراء مالية لمجموعة الدول العشرين. والغرض من هذه المجموعة الجديدة هو تعزيز الاستقرار المالي الدولي وإيجاد فرص للحوار ما بين البلدان الصناعية والبلدان الناشئة، والتي لم تتمكن اجتماعات وزراء المالية مع مجموعة السبعة من حلها.

الاتحاد الأوروبي يمثله رئيس البرلمان الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي، وهو ما يفسر التسمية بمجموعة العشرين.

وتستقبل مجموعة العشرين في اجتماعاتها كلا من المؤسسات التالية بريتون وودز، والرئيس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، رئيس البنك الدولي، واللجنة النقدية والمالية الدولية ولجنة التنمية التابعة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ينتمي أعضاء البلدان إلى مجموعة الثمانية و11 دولة من الاقتصادات الناشئة.

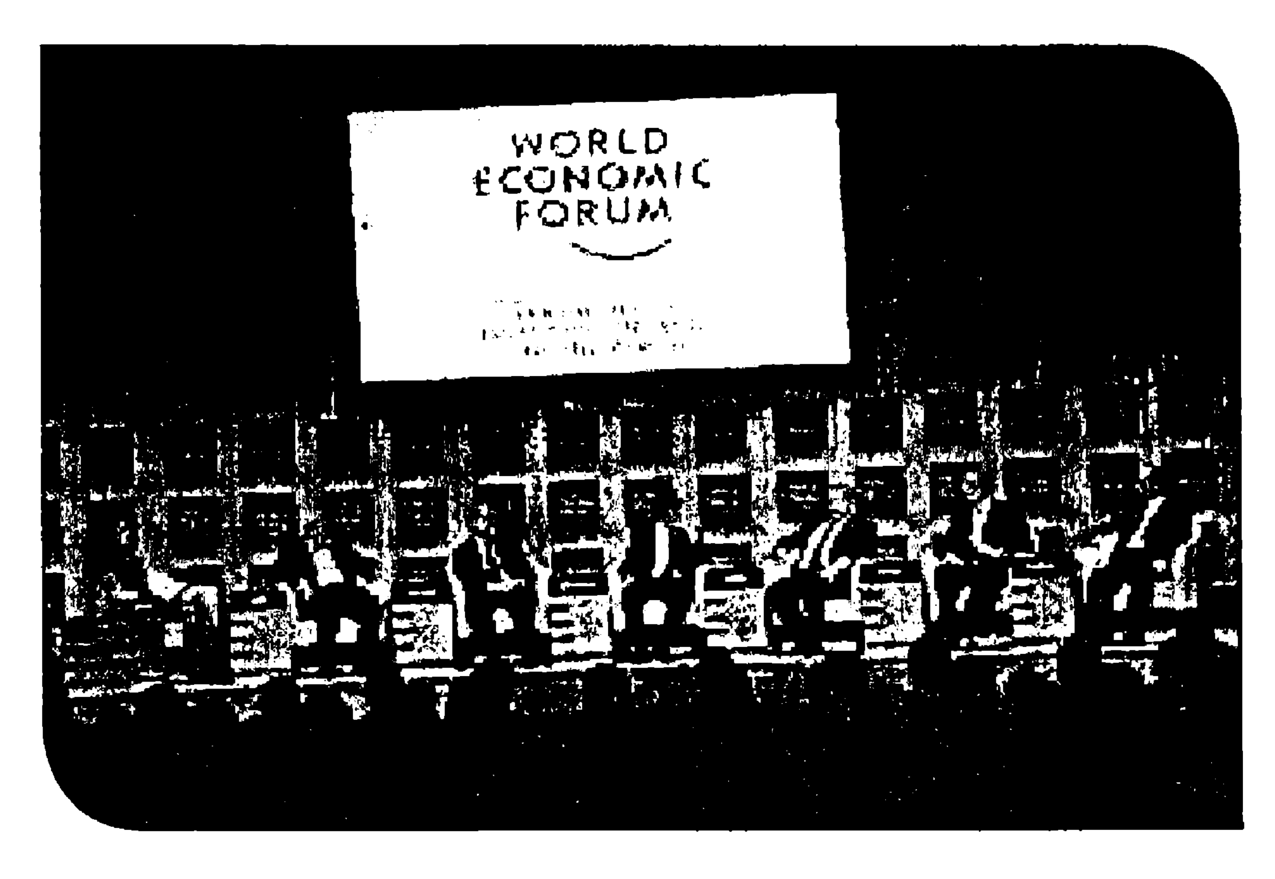
الأعضاء الحاليون لمجموعة العشرين يمثلون نحو 65,2 ٪ من سكان العالم. وتنقسم أنظمتها إلى ما يلي: (1) نظام فديرالي، 14 جمهورية (منها 7 جمهوريات اتحادية و1 الجمهوريات شعبية) و5 ممالك (منها 1 ملكية مطلقة).

تنقسم دول مجموعة العشرين حسب التجمعات التالية: 3 دول من النافتا، ودولتان من السوق المشتركة، و4 دول من الاتحاد الأوروبي (والتي تمثل في نفس الوقت دولها الخاصة بها)، و3 دول أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

انتماءاتهم حسب الجغرافيا: القارة الأسيوية ممثلة بـ الصين الهند وإندونيسيا واليابان وكوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية. أما أفريقيا فتمثيلها متواضع فتمثله جنوب أفريقيا فقط أما أمريكا الجنوبية فتمثلها الأرجنتين والبرازيل وأوروبا تمثلها أربع دول من الاتحاد الأوروبي وتمثل نفسها وهي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا إضافة لروسيا وتركيا، وأمريكا الشمالية تمثلها أمريكا وكندا والمكسيك، وأستراليا تمثلها أستراليا.



مجموعة دول الثمانية

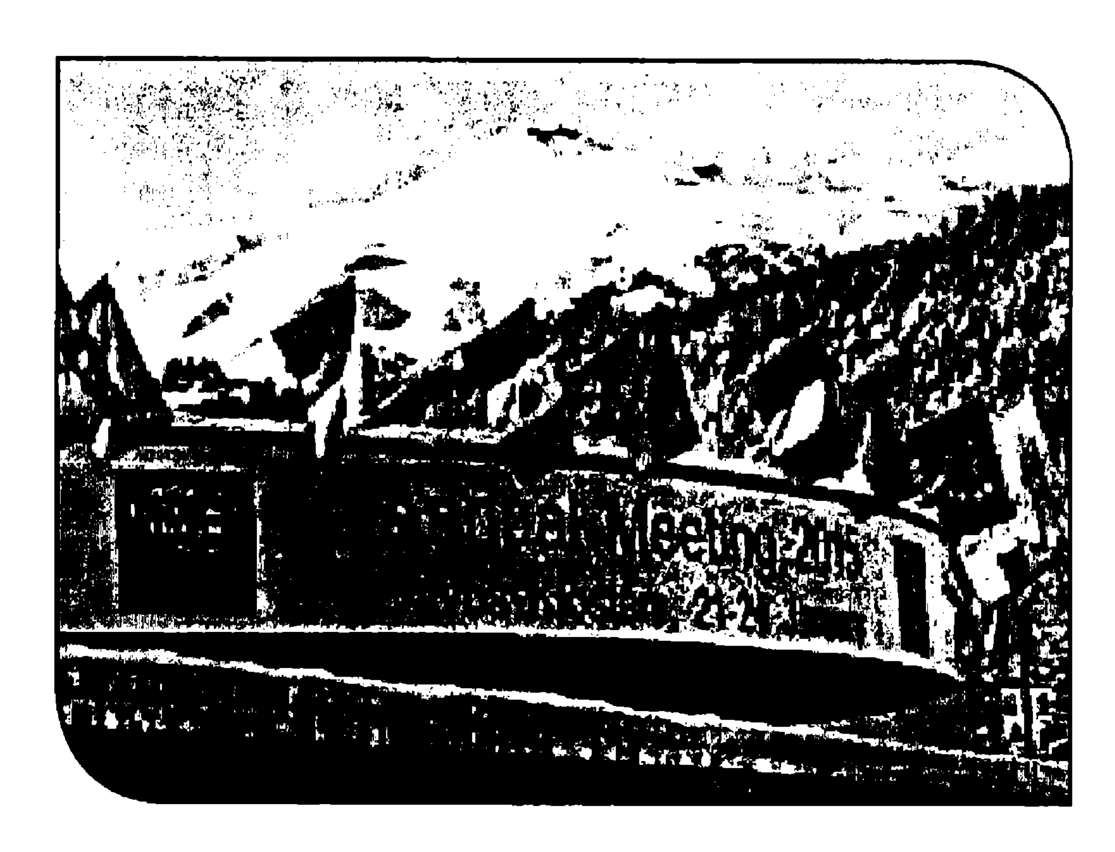


منتدى دافوس ٢٠١٤



منتدى دافوس ٢٠٠٨

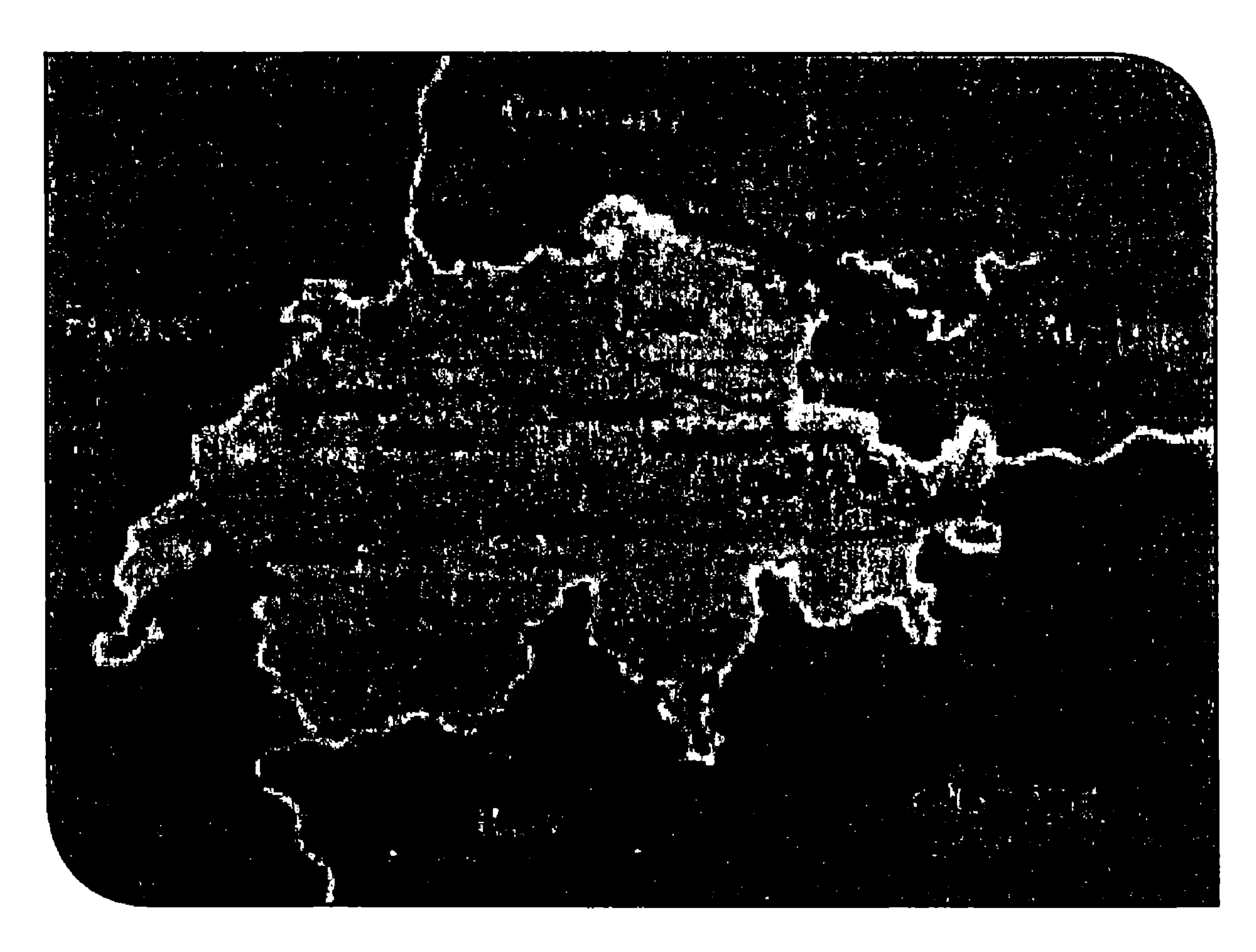
منتدى دافوس بسويسرا يبحث تداعيات الثورات العربية على الاقتصاد ٢٠١٢



مقر منتدى دافوس في شتاء دافوس بسويسرا

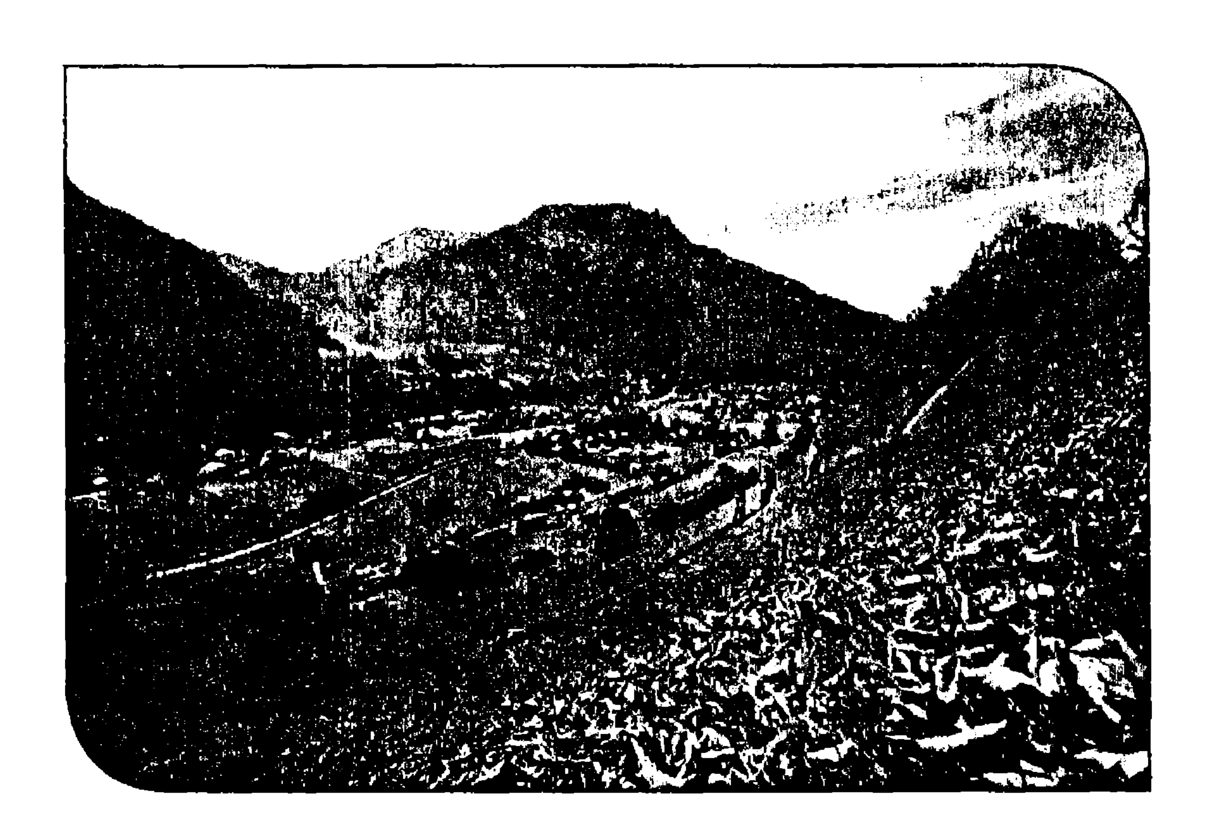


منظر جوي لمدينة دافوس في فصل الشتاء

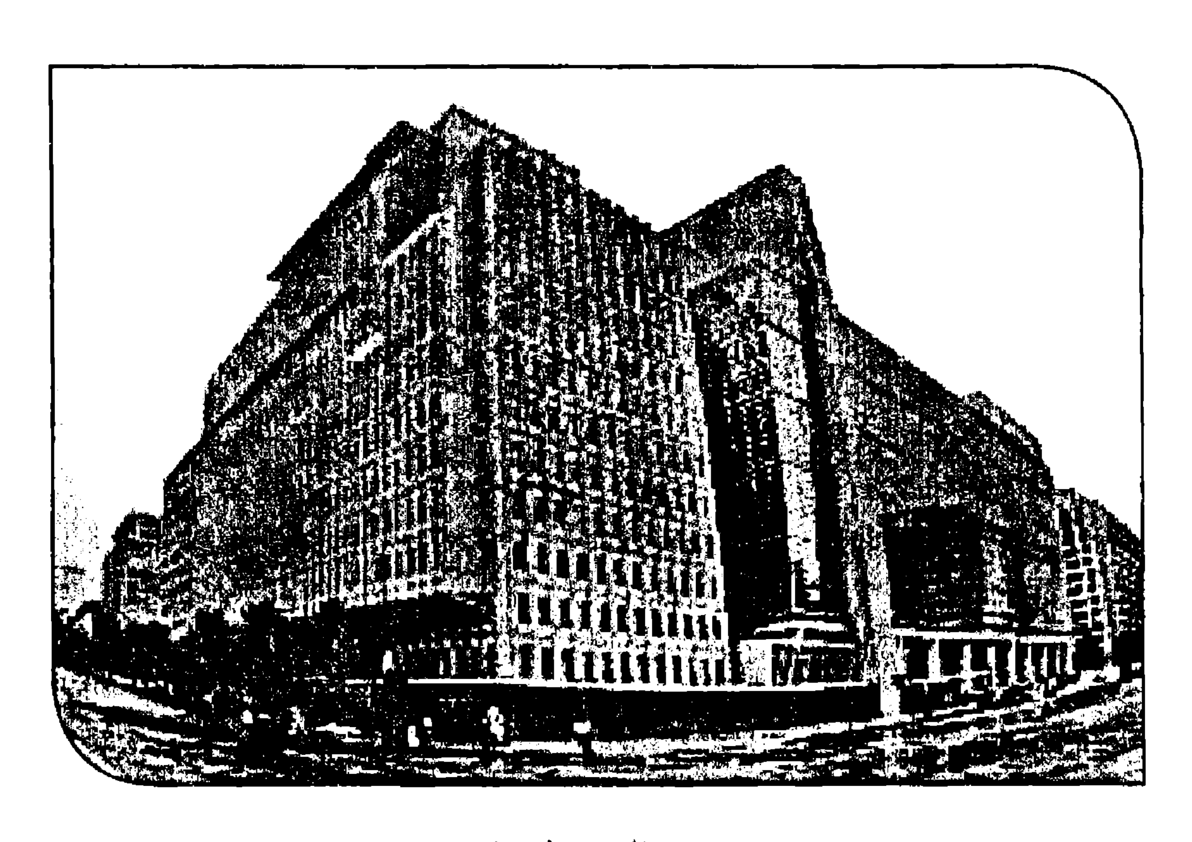


مدينة دافوس السويسرية تقع في الجانب الشرقي لسويسرا .. وهي مدينة صغيرة تقع على نهر لاندويسر في مقاطعة براتيقو في كانتون غروباندن بسويسرا. تشتهر دافوس بوصفها البلدة المستضيفة للاجتماعات السنوية للمنتدى الاقتصادي العالمي، الذي يجتمع فيه نخبة من رجال السياسة والأعمال من مختلف دول العالم للتباحث حول قضايا سياسية واقتصادية معينة، كما أنها تعتبر مركزا للرياضات الشتوية، ويقام فيها بطولة سنوية لهوكي الجليد يستضيفها أحد الأندية المحلية لهذه اللعبة.

بدأت دافوس كمنطقة مأهولة منذ العصور الوسطى بهجرة الرومان إليها، وفي حوالي عام 1280م سمح بارونات منطقة فاز في كانتون غروباندن للولسريين الناطقين بالألمانية بالإقامة في دافوس ومنحوهم حقوق الإدارة الذاتية الكاملة، وبذلك أصبحت دافوس المستوطنة الأكبر للولسريين في شرق سويسرا، ولا يزال سكانها يتكلمون لهجة قد تبدو شاذة بالنسبة لسكان كانتون غروباندن، حيث تبدو فيها أوجه الشبه مع تعابير اللغة الألمانية في الأجزاء الغربية من سويسرا. ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر أصبحت دافوس وجهة شعبية للأثرياء والمرضى الباحثين عن العلاج الطبيعي، وذلك لأن المناخ الفريد للوادي المرتفع يوصى به من قبل الأطباء للمصابين بأمراض الرئة، وكان من المشاهير الذين قضوا شتاءهم في دافوس الأديب الإنجليزي روبرت لويس ستيفنسون وقد كان يعاني من مرض السل، وكذلك الروائي الشهير آرثر كونان دويل مبتكر شخصية شارلوك هولمز حيث كتب مقالًا عن التزحلق في دافوس عام 1889م، وإضافة إلى هؤلاء الأديب الألماني توماس مان.



الطبيعة الخضراء في مدينة دافوس



مبنى البنك الدولي

كلمة أخيرة

ولعلنا بعد هذه الرحلة السريعة في عالم المال والاقتصاد والهيمنة قد أدركنا أن العالم مُـحْتَلٌّ من قبل جنرالات الاقتصاد والمال وأناس يحاولون جاهدين إيجاد غطاء شرعي دولي لنظام عالمي موحدٍ، فلا أحد ينكر دور المال في السيطرة على مقاليد الحكم والسلطان في أي دولة وأي عصر.

فالدول الفقيرة لا تحكم في الحقيقة وإنما هي دول تابعة للدول الكبرى الغنية والصراع بين الشرق الفقير والغرب الغني سوف يستمر حتى يقضي الله أمرًا كان مفعولًا ففي القرون القليلة الماضية وبعد الثورة الصناعية في أوربا أدركت الدول الكبرى الأوربية أهمية استيلائها على الموارد الطبيعية في مناطق العالم واستغلت ضعف دول الشرق بوجه عام فقامت باحتلالها عسكريًّا واستولت على خيرات بلاد الشرق وأعادتها إليه مصنعة فاستولت على القطن المصري وأعادته منسوجات وأقمشة واستولت على محاصيل الشاي في القارة الهندية وأعادته مصنعًا جاهزًا للشرب واستولت على مناجم الماس والنحاس والفحم وغير ذلك من كنوز أفريقيا، ثم استولت على النفط في الشرق الأوسط وهكذا امتلأت خزائن الغرب بالأموال وأصبحت دول الغرب من أغنى دول العالم وتسيطر على القرار السياسي والاقتصادي في الدول الأخرى التي ازدادت فقرًا وعوزًا وحاجة وخاصة الدول الأفريقية.

إن جنرالات الاقتصاد الجدد يمهدون الطريق إلى إعلان حكومة عالمية موحدة تحكم العالم وهو مخطط قديم يحاولون تحقيقه على أرض الواقع ولكن الله من ورائهم محيط.

نسأل الله أن يتقبل منَّا هذا العمل وسائر أعمالنا الصالحة إنه ولي ذلك والقادر عليه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

المؤلف

أهم المراجع والمصادر

1- القرآن الكريم.

2- صحيح البخاري.

3- صحيح مسلم.

4- مسند الإمام أحمد بن حنبل.

5- سنن الترمذي.

6- العولمة المالية - رمزي زكي.

7- الاقتصاديات العربية وتحديات العولمة - د. بشير الزغبي.

8- ديون العالم الثالث - كلود برتيلمي جان.

9- التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية محمد الأمين الشنقيطي.

10- الخروج من مأزق المديونية الخارجية - رمزي زكي - مجلة النفط والتعاون العربي مجلد 13 - عدد 2 - 1987م.

11- مبادئ المالية العامة - أحمد عبده محمود.

12- مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة - حمدية زهران.

13- -مجلة العلوم الاجتماعية - العجز المالي والسياسة النقدية في مصر - المجلد 17 - العدد الرابع 1989م.

14- صناعة الفقر العالمي - تيريزا هاتير - ترجمة: مجدي نصيف.

15- صناعة الفقر للمسلمين - محمد سلطان.

16- التيارات المعادية للإسلام - د. سعد الدين السيد صالح.

17- اليهود يحكمون العالم - د. زيد محمد الرماني.

18- من يحكم العالم سرًّا - منصور عبدالحكيم.

19- المحكم والمحيط الأعظم - ابن سيده المرسي.

20- الموافقات للشاطبي.

21- أحكام القرآن - لابن العربي.

22- الأشباه والنظائر النحوية - للسيوطي - تحقيق: الشيخ/ طه عبدالرءوف سعد.

23- معجم لغة الفقهاء - محمد رواسي قلعجي.

24- التكامل الاجتماعي - د. عبدالله علوان.

25- إسهامات الفقهاء في عالم الاقتصاد - د. رفيق المصري.

26- مواقع عديدة على شبكة الإنترنت.

27- الحكم بشكل سري - جيم مارس.

الكاتب في سطور

- منصور عبدالحكيم محمد عبدالجليل.
- من مواليد القاهرة 1955.
- حاصل على ليسانس في الحقوق جامعة عين شمس 1978م.
- يعمل بالمحاماة والكتابة في الصحف والمجلات العربية والإسلامية له العديد من الإصدارات والأبحاث في الصحف والمجلات العربية والإسلامية واللقاءات على الفضائيات العربية وترجمت بعض كتبه للغة الإنجليزية والماليزية والأندونيسية والكردية.
- عدد الكتب التي صدرت له حتى عام 2014 (171) كتابًا متنوعًا أثْرَت المكتبة العربية والإسلامية.

من الكتب التي صدرت له:

- السيناريو القادم لأحداث آخر الزمان.
- نهاية العالم وأشراط الساعة.
- عشرة ينتظرها العالم.
- تنبؤات نوستراداموس ومخططات اليهود.
- يأجوج ومأجوج من البدء حتى الفناء.
- البداية فتن والنهاية ملاحم.
- أقدم تنظيم سري في العالم.
- العالم رقعة شطرنج.
- من يحكم العالم سرا؟.
- أسرار الماسونية الكبرى.
- أوراق ماسونية سرية للغاية.
- العراق أرض النبوءات والفتن.
- الإمبراطورية الأمريكية - البداية والنهاية.
- نيويورك وسلطان الخوف.

- بلاد الحجاز معقل الإيمان آخر الزمان.
- بلاد الشام أرض الأنبياء والنبوءات.
- الفراسة في معرفة الآخرين.
- ازدراء وإيذاء الأنبياء.
- المهدي في مواجهة الدجال.
- الحرب السابعة ونهاية اليهود.
- هرمجدون ونهاية أمريكا وزوال إسرائيل.
- السفيانى صدام آخر على وشك الظهور.
- إسرافيل وأهوال القيامة.
- مؤامرات وحروب صنعتها الماسونية.
- عزرائيل ملك الموت.
- حكومة الدجال الماسونية الخفية.
- الشيطان إبليس وصراعه مع الإنسان.
- صلاح الدين المنقذ المنتظر.
- هلاك الأمم من قوم نوح إلى عاد الثانية.
- جنكيز خان إمبراطور الشر.
- هولاكو مارد من الشرق.
- مالك خازن النار - النار وأهوالها.
- عرش إبليس ومثلث برمودا.
- هل الشعراوي متطرف يا إبراهيم.
- نهاية العالم قريبًا.
- نهاية دولة إسرائيل سنة 2022.
- الحرب العالمية الثالثة قادمة.
- المهدي المنتظر.

- نهاية ودمار إسرائيل وأمريكا.
- بيوت الرسول وبيوت الصحابة حول المسجد النبوي.
- رضوان خازن الجنة
- الحرب العالمية الأخيرة قادمة.
- دولة فرسان مالطا وغزو العراق.
- القرين العدو الحقيقى للإنسان.
- الثالوث الغامض..قارة أطلانتس ومثلث برمودا والأطباق الطائرة.
- عالم السحر والسحرة والمسحورين.
- أصحاب البروج في مواجهة أصحاب الكهوف.
- السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين المحترمين.
- تيمورلنك إمبراطور على صهوة جواد.
- مصطفى كمال أتاتورك ذئب الطورانية الأغبر.
- الحجاج بن يوسف الثقفي طاغية بني أمية.
- عمرو بن العاص داهية العرب.
- خالد بن الوليد قاهر الأكاسرة والقياصرة.
- نهاية العالم قريبًا.
- النساء المبشرات بالجنة.
- جهنم في الديانات السماوية.
- حرب الفيروسات ونهاية العالم.
- سلالات وعائلات ومنظمات تحكم العالم.
- بروتوكولات حكماء صهيون والمخططات الماسونية.
- التمهيد الأخير لظهور الدجال.
- الدجال في مواجهة الوحي الإلهي.
- المسيح في مواجهة الدجال.

- هارون الرشيد الخليفة المفترىٰ عليه.
- السلطان قطز وعين جالوت.
- بر الوالدين وعقوقهما وصلة الأرحام.
- أبناء في الجنة وآباء في النار.
- يوم الحشر وأهوال القيامة.
- عالم الملائكة الكرام.
- مشاهير وعظماء اغتالتهم الماسونية.
- هاروت وماروت بين الحقيقة والخيال.
- الماسونية والثورات الشعبية بين الحقيقة والافتراء.
- جنود الله من البعوضة إلى الفيس بوك.
- الصحابة تسأل والله تعالى يجيب.
- الشرق الأوسط في نبوءات الكتب المقدسة.
- مثلث برمودا مقبرة الأطلنطي.
- حوار مع صديقي عن الماسونية..
- قصة أبينا آدم من الطين إلى الجنة.
- الدولار الأمريكي الشفرة المقدسة للنظام العالمي الجديد.
- لعبة المتنورين والنظام العالمي الجديد.
- آل روكفلر تجار الموت وأعوان الدجال.
- الدولة العثمانية وسلاطين بني عثمان.
- طوفان نوح العظيم.
- السلطان سليمان القانوني وحريم السلطان.
- الشام على أعتاب النهاية.
- عبد الله بن سبأ مؤسس الماسونية في الإسلام.
- الملك النبي سليمان عليه السلام.

- الملك البابلي نبوخذ نصر.
- الملك النمرود أول جبابرة الأرض.
- الملك ذو القرنين.
- الكشكول صندوق المعرفة.
- معاوية بن أبي سفيان.
- الماسونية - سؤال وجواب.
- السلطان العاشق.
- القبيلة الثالثة عشرة تحكم إسرائيل والعالم
- أسرار سورة الإسراء وبنو إسرائيل
- ظهورات المسيح الدجال عبر العصور.
- حديث الفتن والثورات.
- ظهورات الشيطان عبر العصور.
- التلاعب بالعقول عبر العصور.
- الفراسة والنساء.
- الحقيقة والباحثون عن الحقيقة.
- داعش مارد العصر الأخير.
- قبضة الشيطان.
- الشيطان أمير العالم.
- عصر الخداع آخر العصور آخر الزمان.

وكتب أخرى متنوعة تطلب جميعها من دار الكتاب العربي (دمشق - القاهرة) والمكتبات الكبرى بسوريا ومصر والعالم العربي.

الفهرس